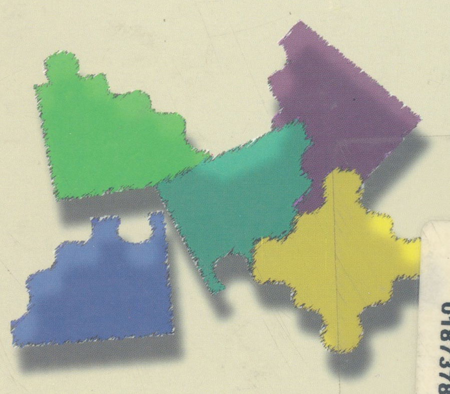
فريدريكو روميرو

الإمبراطورية الأمريكية





تعريب

أحمد عبد الكريم

الإمبراطورية الأمريكية

* الإمبراطورية الأمريكية
* تأليف: فريدريكو روميرو
* تعريب: أحمد عبد الكريم
* الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م

* **الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع**
سورية - دمشق - ص.ب: ٩٥٠٣ - هاتف: ٣٣٢٠٢٩٩ - فاكس: ٣٣٣٥٤٢٧
تلكس: ٤١٢٤١٦ - بريد الكتروني: ahali@cyberia.net.lb
* التوزيع في جميع أنحاء العالم:
* **الأهالي للتوزيع**
سورية - دمشق - ص.ب: ٩٢٢٣ - هاتف: ٢٢١٣٩٦٢
فاكس: ٣٣٣٥٤٢٧ - تلكس: ٤١٢٤١٦

فريدريكو روميرو

الإمبراطورية الأمريكية

تعريب

أحمد عبد الكريم

الأهالي

تمهيد

بعد الإعلان عن «مذهب ترومان» في عام ١٩٤٧ [١]، وبداية «الحرب الباردة» أصدر «جميس بورتهام» الخبير الأمريكي في العلاقات الدولية، كتابه الشهير «في سبيل السيطرة على العالم» [٢]، وضع فيه مخططاً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية لتطويق الاتحاد السوفياتي، وبمشاركة بريطانيا لتكريس الأنكلو ـ ساكسونية لتوحيد أوروبا وإدخالها في إطار «الإمبراطورية العالمية الأمريكية» المؤلفة من «القارة الأمريكية واليابان والفيليبين»، من أجل السيطرة الكاملة على الكرة الأرضية. وفي خضم «الحرب الباردة» تمكنت الولايات المتحدة من إخفاء برنامجها الشامل وراء غبار هذه الحرب التي استمرت أربعين عاماً ونيف.

وعندما، نشر السيد «كلود جوليان» رئيس تحرير مجلة «لوموند دبلوماتيك» الفرنسية الواسعة الانتشار، كتابه الذي سماه «الإمبراطورية الأمريكية» [٣] عام ١٩٧٦، وقدم فيه تحليلاً موضوعياً، للمسار التاريخي

١ ـ مذهب ترومان «هو النظرية التي طرحها الرئيس ترومان لمساعدة كل دولة يمكن أن تتعرض لخطر الشيوعية.

٢ ـ كتاب «من أجل السيطرة على العالم» Pour la domination mondiale تأليف الأستاذ جيمس بورنهام James Burnham دار نشر «كالمان ليفي» باريس ١٩٤٧.

٣ ـ يرجى الرجوع لكتاب السيد «كلود جوليان» بعنوان «الإمبراطورية الأمريكية» الصادر عن دار نشر «غراسيه» الفرنسية باريس عام ١٩٧٢.

الذي سلكته الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية، حتى حرب فيتنام، وكيف طورت سياستها الخارجية، وقواتها المسلحة واقتصادها وشركائها العملاقة، وأجهزة مخابراتها، إلى أن سيطرت على أوروبا، والمحيط الهادي وآسيا وأفريقيا، وفرضت نفسها كوريثة شرعية للإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية، وتحولت تدريجياً إلى «إمبراطورية عالمية»، قيل آنذاك أن هذا الكتاب يعتبر «قرار اتهام صارم» ضد الولايات المتحدة(٤).

غير أن الأحداث التي شهدها العالم في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، والتي أدت إلى انهيار «حلف وارسو» وزوال الاتحاد السوفياتي، قفزت بالولايات المتحدة عملياً إلى «الزعامة الكونية» المطلقة، وجاءت أزمة «الخليج العربي - الفارسي» الأولى عام ١٩٨٠ - ١٩٨٨، وعاصفة الصحراء وحرب الإبادة ضد الشعب العراقي من ١٩٩١ حتى ١٩٩٩ ثم حرب البوسنة، ١٩٩٥ وحرب كوسوفو عام ١٩٩٩، وأزمة «تيمور الشرقية» في جنوب شرق آسيا، والتسلل من خلال شركات البترول إلى بحر قزوين والجمهوريات التي انفصلت عن الدولة السوفياتية، مروراً بإحياء وتوسيع حلف الأطلسي واحتواء الاتحاد الأوروبي بواسطة إدخال حوض المتوسط والشرق الأوسط بكامله ضمن ميادين عمله والتحالف الستراتيجي - مع إسرائيل، وأخيراً لا آخراً إلحاق هيئة الأمم ومجلس الأمن للإدارة الأمريكية عملياً، وطرح الإعلان عن «النظام العالمي الجديد» الذي يلغي السيادة الوطنية ويعتبر التدخل في شؤون الدول الداخلية شرعياً، باسم «حقوق الإنسان» أحياناً وباسم مكافحة الإرهاب،

٤ - وصف الكاتب الفرنسي «بيير فيانسان - بونتيه» كتاب كلود جوليان عند صدوره بأنه يعتبر «قرار اتهام صارم ضد الولايات المتحدة».

أو صيانة الأمن الدولي أحياناً أخرى. لتؤكد أن العالم يدخل فعلاً في مرحلة «الإمبراطورية الأمريكية» تحت ستار «العولمة».

وفي هذا الوقت بالذات، جاء كتاب المؤرخ «فريدريكو روميرو» الأمريكي الجنسية، والخبير في شؤون السياسة الخارجية الأمريكية والعلاقات الدولية، بعنوان «الإمبراطورية الأمريكية»(٥) ليقدم عرضاً تحليلياً تاريخياً جديداً، مدعوماً بالوقائع والوثائق، ليؤكد أن نوازع التوسع والميل للسيطرة ليست جديدة على قيادات وشعب الولايات المتحدة، ويبين من خلال استعراضه للسياسة الخارجية الأمريكية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٩٧، أن الولايات المتحدة الأمريكية، لم تعد جمهورية ليبرالية ديمقراطية، ولكنها أصبحت بجدارة «إمبراطورية عالمية» حديثة على مستوى الكون، لم يشهد لها تاريخ البشرية مثيلاً.

ونحن إذ نقدم للقارىء العربي هذا الكتاب التاريخي القيم، لا يدفعنا في ذلك سوى تعميق المعرفة بهذه الدولة العظمى التي أصبحت منذ عشر سنوات على الأقل تنفرد بإدارة العالم، وأصبحنا نحن العرب كغيرنا من شعوب العالم دون استثناء ولكن بشكل خاص شعوب الجنوب، نتلقى إسقاطات سياسة هذه الإمبراطورية سلباً أو إيجاباً.

ولعل ما يزيد في إشكالية علاقتنا كعرب مع ذلك الانحياز الأمريكي الكلي الذي نلاحظه منذ عام ١٩٧٣ لإسرائيل، واحتلالها العسكري لأخطر نقاط الوطن العربي الستراتيجية.

وبعد هذا نترك للقارىء أن يتعرف بنفسه على هذا الكتاب الذي رغبنا

٥ ـ الإمبراطورية الأمريكية، تأليف أستاذ التاريخ «فريدريكو روميرو» في جامعة بولونيا، في الولايات المتحدة، ترجم من الإنكليزية إلى الفرنسية، وصدر عام ١٩٩٧ في الربع الأول، عن دار نشر «كاسترمان ـ جيونني».

في تقديمه له لاعتقادنا بأنه يضيف إلى معلوماته معطيات جديدة يمكن بواسطتها إدراك الوضع الدولي الراهن ونحن ننتقل إلى القرن الواحد والعشرين، الذي يحمل لنا الكثير من المجاهيل.

دمشق ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٩

المعرب

أحمد عبد الكريم

الفصل الأول

قوة تجارية هائلة

منذ ولادتها عام ١٩٧٦، حتى انتصارها على إسبانيا عام ١٨٩٨، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية قوة صناعية ذات مطامح عالمية. وقد شكل تاريخها وثقافتها منها لاعباً أصيلاً بين الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى.

في نهاية القرن التاسع عشر، وفي اللحظة التي دشنت الولايات المتحدة الأمريكية دخولها بقوة بين الدول الكبرى على المسرح الدولي، أكدت نفسها كقوة صناعية، وقبل ذلك بقرن واحد لم تكن قد ثبتت أقدامها ضمن النظام الزراعي وعلى أطراف النظام التجاري الذي كانت أوروبا تتبوأ قيادته، ولكنها ما لبثت بعد ذلك أن أصبحت المحرك الأكثر أهمية والأكثر نشاطاً في المرحلة الثانية من الثورة الصناعية، وبفضل سكانها الذين بلغ تعدادهم خمسة وسبعين مليون نسمة وتميزوا بنموهم الديمغرافي السريع، وبسبب مساحة أراضيها الهائلة المتعددة الموارد، واتساع سوقها الداخلي وأبعادها القارية، كل ذلك أتاح لها فرص اختصاص عظيمة واقتصاديات على أعلى المستويات. لقد كانت البلاد تملك إنتاجاً أكثر تمركزاً، وأكثر فعالية من أي إنتاج آخر في العالم، لذلك استطاعت أن تصل خلال عقود ثلاثة إلى مضاعفة حصتها في المبادلات الدولية، وفي فجر القرن العشرين لم يكن يتفوق على قوتها التجارية في العالم سوى القوة التجارية

البريطانية؛ وكان الميزان التجاري الأمريكي سلبياً طوال فترة التصنيع التقليدي الأولى، ولكنه سرعان ما بدأ تسجيل فوائض هامة ابتداء من عام ١٨٧٤، وفي عام ١٨٩٤ إلى عام ١٩٧١ استمر سلبياً إلى حد كبير.

والحقيقة أن أنواع الصادرات طرأ عليها تبديلات واسعة؛ فابتداء من عام ١٩٠٠ كان التركيز على السلع الصناعية، فالشركات الكبرى مثل «ستاندارد أويل»، وشركة الفولاذ الأمريكية (U. S. Steel) وشركة «هارفستر انترناشيونال» (أوائل الشركات العملاقة) كانت تغطي بنشاطها أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وتتعامل بفاعلية مع قارتي آسيا وأوروبا، وتسعى بنفس الوقت للاستيلاء على حصص من السوق الدولية أكبر فأكبر، معتمدة على قدراتها التنافسية المتصاعدة التي تزودها بإمكانيات هائلة للاستثمار والتجديد التقني، وفي عام ١٩٠٢، أصبح الإنتاج التعديني الأمريكي متفوق على أمثاله في بريطانيا العظمى وألمانيا مجتمعتين، حتى كانت، الشركات الأمريكية، في أغلب الأحيان تستولي على الأسواق بطريقة المزاد، أكان الأمر بالنسبة للسفن المدرعة الحديثة أو الآلات والمعدات الضرورية لبناء الخط الحديدي عبر سيبيريا الروسية، وكانت الشركات الأمريكية تبيع مادة «الكيروسين»، والآلات الزراعية. ومنتجات القطن المصنوعة، والتبغ في أمريكا اللاتينية وفي الصين. أما في مجال السباق على الاستثمارات الجديدة، فكانت رؤوس الأموال الأمريكية، في أغلب الأحيان تحل محل رؤوس الأموال الأجنبية في داخل الولايات المتحدة وخارجها.

انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العالم بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ، وكان ذلك دائماً ذو طبيعة توسعية، لقد تجاوزت الولايات

المتحدة حدودها الجغرافية في الفترة التي كانت فيها القوى الأوروبية منشغلة في فرص نفوذ إمبراطورياتها، وعندما برز للوجود خصوم جدد مثل «اليابان» كقوة إقليمية حديثة وقوة صناعية. أما تجار ورأسماليو الولايات المتحدة فقد تابعوا نفس الأهداف التي كان يسعى إليها المنافسون الأوروبيون، ألا وهي المزيد من الأرباح والحصص في الأسواق. وفي نفس الوقت أخذ آلاف المبشرين البروتستانت يغادرون الولايات المتحدة لنشر المسيحية في الصين، وكانوا يعتبرون أنفسهم جزءاً هاماً من المغامرة العظيمة، «مغامرة التمدين» المشتركة التي تقع على كاهل «العرق الأبيض».

الاندفاع التجاري باتجاه الخارج:

كانت الثقافة «الداروينية» الاجتماعية، تدعي الشرعية العلمية بتفوق الحضارة الغربية، وتضعها في قمة التسلسل الصلب للتقدم المادي والمعنوي؛ كما كانت العامل الأساسي الذي قرب أتباع الإمبريالية الأمريكية من زملائهم البريطانيين والألمان، وهذا ما جعل البريطانيين فيما بعد يفخرون بأن تكون الولايات المتحدة الأمريكية تجسيداً حديثاً لتفوق الأنكو ـ ساكسونية، وهذا ما استوحته آنذاك بشكل قوى «النخبة الأمريكية».

وهكذا استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ممتاز أدوات السيطرة الإمبريالية، في كل مرة كانت تعتقد بأنها مفيدة، كما حدث فعلاً في «الفيليبين» وفي «أمريكا الوسطى»؛ ولكن الأمريكيين أعطوا لسباقهم من أجل تحقيق الإمبراطورية، تفسيراً خاصاً مرتبطاً بهويتهم التاريخية والثقافية وموقعهم الجغرافي ـ السياسي (الجيوبوليتيك)، وبنيتهم الاجتماعية الاقتصادية، وبتصرفهم على هذا النحو وضعوا الأسس لمكانتهم المهيمنة التي شغلوها في القرن العشرين، كما أدخلوا في

العلاقات الدولية لغة جديدة، تجمع بين مصالحهم القومية والرؤية الطوباوية للطموح العالمي.

إذا كانت الولايات المتحدة قد رشحت نفسها لرسالة وقدر قائمين على التوسع الإقليمي والتجاري والأيديولوجي، كعناصر ملازمة لثقافة جمهوريتهم الأصلية، فإن الهامش القاري الواسع، الذي كان يمتد غرباً بالنسبة لأوائل مستعمراتهم الساحلية، يبدو مهيئاً ليوفر للمزارعين والمضاربين الأمريكيين لكي يتطوروا معتبرين «السكان الأصليين» كعوائق طبيعية بسيطة لهذا التوسع، لذلك لم يتركوا شيئاً لهؤلاء «المتوحشين» سوى الاختيار بين الخضوع المذل أو الزوال بمواجهة هذا المجتمع المتفوق بشكل غير قابل للنقاش.

أما نشاطهم التجاري فيرجع بطبيعة الحال إلى القانون الطبيعي الوراثي (الجيني) لهذا الشعب الفتي، فالواقع أن الأمة الأمريكية الفتية أقامت استقلالها عن بريطانيا العظمى، لأنه كان عليها أن تحرر مبادلاتها التجارية من المصائد التي نصبها لها نظام بريطاني إمبريالي يعيق تطورها، هذا بالإضافة إلى الأساطير الجماعية الدينية، والمدنية، لأمريكا المتطورة ومجتمع مثالي جديد. يجسد إرادة إلهية ومساراً تاريخياً جعل من الولايات المتحدة شيئاً يشبه «المدينة الفاضلة» والمثل لمجتمع غير قابل للفساد، سترى فيه البشرية التحرير لمستقبلها الخاص، والنموذج لتحقيق آمالها بالحرية.

منذ ولادة الولايات المتحدة، نتيجة لثورة فُسِّرَت خلال فترة أساسية أنها في مسارٍ تاريخي تطوري متجه إلى الغرب، سعت لبناء علاقاتها مع العالم على أساس فكرة مهمةٍ تبشيرية»: أي أن لها رسالة عالمية قائمة على الحرية والحضارة، تضمنتها كلياً خُطبُ «توماس بين» (Thomas Paine) التي ألقاها عشية الاستقلال ومما قاله: «أن من واجبنا إعادة بناء العالم»!!.

إن نجاح الثورة الأمريكية، وتدعيم التجربة الجمهورية، وسرعة التطور الاقتصادي والسكاني، حولت، فيما بعد، هذه العناصر الثقافية إلى مجموعة من الجذور الأساسية التي كانت بمثابة القيم، ثم تحولت إلى نوع من الواجب الذي يضمن للأمة عدم التوقف أمام أي عائق مهما بلغ، ويؤكد التجديد المستمر لمهمتها.

ازدهار التجارة الخارجية:

خلال جيل واحد، تحولت العزلة حيال القوى الأوروبية، التي نادى بها الثوار الأمريكيون ليؤكدوا طهارتهم واختلافهم بالنسبة للأنظمة الملكية، إلى دبلوماسية واقعية حذره لبلدٍ كان أمنه مضموناً بواسطة المحيط الأطلسي والمساحات الهائلة لأراضيه، بلد تتمركز مصالحه في المحيط المباشر على حدودهم الغربية حيث كان خصومهم العديدين أكثر ضعفاً.

ولهذه الأسباب، كانت اللعبة الدبلوماسية مع أوروبا وتوازناتها المتذبذبة، تتحدد أساساً لخدمة هدفين هامين، كلاهما توسعياً، تختلط فيه المصالح المادية والمثل العليا للأمة الأمريكية، إلى أقصى الحدود.

الهدف الأول: يقوم على تسهيل تطور التجارة الخارجية الأمريكية، استناداً إلى معاهدات تضمن تحديد قواعد أساسية للمبادلات توفر أقصى ما يمكن من التكافؤ، وتحترم الحقوق التجارية للبلدان المحايدة في حالة الحروب. إنه نظام أو أسلوب عمل يهدف إلى تقليص الامتيازات المرتبطة بالقوميات ويلبي أيضاً مصالح الأمة الضعيفة. ولما كانت الدولة المقصودة هي الولايات المتحدة الفتية، وأن العمل يجري في أسواق مفتوحة- فإن الضرورة تقضي تقليص أضرار الحروب بين الأمم على التجارة الدولية إلى أقصى حد ممكن، أما عندما يتعلق الأمر بالتعرفات الحمائية التي تمليها ضرورات التنمية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدافع بحماس

دائم عن المبادلات الحرة كمبدأ منظم للنظام الدولي.

الهدف الثاني: هو ضمانة وتشجيع توسع أمريكا القاري. وقد أدى تخلي نابليون عام ١٨١٣ عن «ولاية لويزيانا» للرئيس الأمريكي «توماس جيفرسون»، إلى مضاعفة مساحة الولايات المتحدة. وفي عام ١٨١٩ و١٨٤٩ عقدت سلسلة من المعاهدات مع بريطانيا العظمى، سمت الحدود مع «كندا» بشكل ينطبق على خط العرض (٥٩°). وفي كل مرة كانت المبررات متعددة ولكنها متلاقية: منع تمركز أية قوة أخرى في أراضي أمريكا الشمالية، وفتح أراضي جديدة لاستقبال المستوطنين الزراعيين الأمريكيين. وتدعيم مهمة الجمهورية التي يعتقد المواطنون أنها تقع على كاهلها.

إن إمبراطورية الحرية هي التي عرّفها الرئيس جفرسون الذي كان يرى في الأراضي الجديدة الشرط الأساسي لرخاء الجمهورية ومواطنيها من المزارعين المستقلين، وهذا الشرط لا ينفصل عن المصالح والمثل العليا، وبالتوازي مع الأرض والرخاء وقوة الدولة، فإن تأثير القيم التي قامت عليها أمريكا لابد أن تتدعم وتنمو، وبهذا الشكل ينشأ تعادل دائم بين العظمة القومية ونمو الحرية.

وبمعزل عن القوى الأوروبية والإعلان بأن أمريكا تعتبر منارة للحرية، والتأكيد على تفوقها القاري، فإن جميع هذه العناصر وجدت تفسيرها العقائدي في إعلان الاستقلال الدبلوماسي الذي عبر عنه الرئيس «جيمس مونرو» عام ١٨٢٣، بالإضافة إلى ما سمي بـ«مذهب مونرو»[1]؛ فإن السياسة الخارجية الأمريكية كانت تستند على خطوط رئيسية مرشدة تنطبق على المبادىء المعادية للاستعمار الأوروبي المناهض للجمهورية

(١) انظر الوثائق.

الأمريكية، ولكنها متوقفة أيضاً على نمو المصالح الأمريكية التي ستصبح منذ بداية القرن العشرين تتصف بشكل خاص بالهيمنة، ومن نواحي عديدة بالكولونيالية (بالاستعمارية) - وبعبارة أخرى التأكيد بشكل حاسم على الحق الأمريكي، بعدم التدخل الأوروبي الذي يمكن أن يعرقل إرادة البلاد بالمسيرة نحو الغرب. ومما هو جدير بالذكر بهذا السياق أن الولايات المتحدة نجحت قبل عام ١٨٥٠ بتمديد حدودها الداخلية غرباً حتى سواحل المحيط الهادي.

وعلى هذا الأساس أخذ التطور الاقتصادي للبلاد يسير بالتوازي مع النمو النسبي لتوسعها: فالزراعة كانت تتطلب أراض جديدة بلا انقطاع؛ وإذا كان القطاع التجاري يبدو أقل اهتماماً بالتوسع بالأراضي، إلا أنه أخذ يتطلع أيضاً نحو شاطىء المحيط الباسيفيكي كحدود جديدة من أجل تسهيل المبادلات المربحة مع الشرق الآسيوي. أما الرسالة التي أعطتها البلاد لنفسها فكانت تقضي بنقل «الحضارة إلى أقاليم جديدة»، وإن التشابك بين النظام الجمهوري الديمقراطي والشعور القوي بوجود تسلسل عرقي كان يشير أيضاً إلى نمط من التوسع الذي يجب السير عليه، فعلى الرغم من اعتبار الشعوب الأخرى أمماً ذات سيادة، إلا أن القبائل الأمريكية القديمة كانت تُطردُ نحو الغرب بمقدار ما كان يتقدم الاستيطان الأبيض ليحل محلها، وفي أغلب الأحيان كانت تستخدم القوة بدل الاتفاقيات.

وهكذا كان زحف المستوطنين الزراعيين الأمريكيين نحو الغرب موجهاً بقرار مسبق لغزو الأراضي الجديدة. أما الهنود الحمر والمكسيكيون فيعتبرون شعوباً بدائية لا قيمة لها، وليس لهم الحق بالوصول إلى الجمهورية الأمريكية والحصول على المواطنة، لأن ذلك من الناحية السياسية والثقافية من الأمور التي لا يمكن التفكير بها، وعلى عكس ذلك

فإن فرض العبودية على هؤلاء على النمط الاستعماري غير مقبول لأنه يتناقض مع طبيعة دستور البلاد، وعلى الصعيد الاقتصادي لا يقدم أي نفع.

سوق داخلية عملاقة:

لقد تم حل جميع التواترات خلال عام ١٨٤٠، بفضل ما سمي بـ«بيان المصير»[٢] (Manifest Destiny)، الذي يعتبره بمثابة، «طقوس عبادة وطنية»، استخدمت من قبل الطبيعة (أو العقلية) العدوانية التوسعية التي امتاز بها الرئيس «نجيمس كنوكس بولك» «James Knoks Polk»، وقد أدت هذه السياسة إلى ضم منطقة «تكساس» عام ١٨٤٥؛ وبموجب الاتفاق مع بريطانيا العظمى عام ١٨٤٦ تخلت بريطانيا للولايات المتحدة عن جزء كبير من أراضي «أوريغان» Oregan وبنتيجة حرب سريعة ضد المكسيك عام ١٨٤٨، تم عقد معاهدة تتخلى المكسيك بموجبها للولايات المتحدة عن جميع الأراضي الواقعة في الجنوب الغربي حتى «كاليفورنيا».

والخلاصة، لقد أنجزت الولايات المتحدة خلال عدة سنوات فتوحاتها القارية التي أكملتها فيما بعد بشرائها لمنطقة «آلاسكا» من روسيا القيصرية عام ١٨٦٨.

أما الحرب بين الشمال والجنوب في الفترة الواقعة بين عام ١٨٦١ - ١٨٦٥، فقد وضعت حداً للنزاعات الداخلية حول نمط المجتمع وأسلوب تطور البلاد، وتم توحيدها حول هوية وطنية، وحكومة أكثر مركزية، وسياسة تصنيع مكثف سريع.

وفي السنوات الثلاثين التالية، عندما أصبحت الولايات المتحدة بمنأى

(١) انظر الوثائق.

عن أي طموح أوروبي، استفادت من الاستقرار العالمي الذي كانت تضمنه الإمبراطورية البريطانية، وتمكنت من استثمار مواردها الهائلة على أحسن وجه. لقد تمتعت بسوق داخلية ذات أبعاد عملاقة، محمية بتعرفات قوية، كما استفادت من نمو أجهزتها الصناعية والتجارية المتقدمة تكنولوجيا، والقادرة دائماً على المنافسة الفعالة في الخارج.

التفتت الدبلوماسية الأمريكية تدريجياً نحو منطقتين ذوات نفع مباشر بسبب القدرات المتصاعدة للاقتصاد الأمريكي، وهاتان المنطقتان هما:

منطقة البحر الكاريبي، ومنطقة المحيط الباسيفيكي.

هكذا تضاعفت الاستثمارات الأمريكية في المكسيك وأمريكا الوسطى بكاملها، كما تطور التصدير إلى الصين وكوريا واليابان بأقصى السرعة.

وفي الفترة بين ١٨٦١ ـ ١٨٦٩ حدد سكرتير الدولة «ويليام هـ. سيوارد» «William H. Seward»، إمبراطورية البحار، وغزو الأسواق الجديدة، وبشكل خاص «الأسواق الآسيوية»؛ فبعد مهمة الأميرال «ميتيهو بيري» «Matthew Perry» إلى اليابان في عام ١٨٥٣، وشراء «آلاسكا» عام ١٨٦٨، استمرت السياسة التوسعية، بواسطة المحاولات للحصول على «جزر العذارى» «Iles Vierges» عام ١٨٦٧، وضم «سانت دومينيك» عام ١٨٧١، وأخيراً عقد مجموعة من المعاهدات التي ربطت أكثرية «جزر هاواي» مع الولايات المتحدة إلى أن تم ضمها بشكل صريح عام ١٨٩٨. وفي الثمانينات من القرن التاسع عشر (١٨٨٠)، وضع ضابط البحرية «الفريد ت. ماهان» بدورة «عقيدة جيو- بوليتيكة» أدت إلى ازدهار وأمن الولايات المتحدة: لقد أصبحت الولايات المتحدة قوة جديدة صناعية وتجارية تشرف على المحيطين الأطلسي والباسيفيكي. وفيما بعد جعلت هذه العقيدة ـ أي عقيدة

ماهان الجيو ـ ستراتيجية ـ سياسة التوسع البحرية الأمريكية سياسة شرعية وبررت إنشاء أسطول حربي عظيم.

ومع الثورة الصناعية الثانية تزودت الولايات المتحدة تدريجياً بالثروة والقوة العسكرية الضروريتين لتحقيق مشاريعها التوسعية التجارية التي نادى بها سكرتير الدولة «سيوارد»، وفي نفس الوقت اشتركت نخبة البلاد المالية والصناعية بهذه المسيرة المظفرة، بشكل كامل. غير أن زيادة تراكم الإنتاج لم يتم بنفس الوتيرة وبالتوازي مع نمو الدخول والاستهلاك، مما أدى إلى حدوث أزمتين حادتين في أعوام ١٨٧٣ ـ ١٨٧٥، وأعوام ١٨٩٣ ـ ١٨٩٧، نتج عنهما تمزقات في المجتمعين الصناعي والمدني، فنشأت نزاعات عمل عنيفة شملت البلاد بكاملها، وبدا أن «الأزمة الأمريكية» قد انقسمت إلى طبقات، فالفلاحون استنكروا تسلط رؤوس الأموال الكبيرة، وحدثت موجات هجرة واسعة كرست الهوية الأنكلو ـ ساكسونية للبلاد.

الظهور على المسرح الدولي:

إن إغلاق الحدود الداخلية حوالي عام ١٨٩٠، كان يرمز للحاجة إلى إعادة تعريف الهوية الوطنية والأهداف الخاصة لأمة لم تستطع أبداً أن تتعرف على نفسها في الأساطير الملغاة لديمقراطية زراعية، ذلك أن البحث عن الأسواق ما وراء البحار يستجيب لنشاطات جديدة تكنولوجية أفرزت انكسارات اجتماعية ومعوقات اقتصادية ونزاعات سياسية حملتها معها الثورة الصناعية الثانية.

وفي التسعينات (١٨٩٠) أمكن التوصل إلى حلول للصعوبات بفضل قيام توازن سياسي جديد، وحققت الولايات المتحدة دخولها إلى الحلبة الدولية. وأكدت انتخابات الرئاسة عام ١٨٩٦ فشل المناداة بمعاداة

الاحتكارات الزراعية، وهمشت الاحتجاجات المتطرفة، وأعطت للحزب الجمهوري أكثرية صلبة دعمت هيمنة التمركزات الاقتصادية ـ ومع تولي الرئيس ماكنلي السلطة (١٨٩٦ ـ ١٩٠١) دخل إلى «البيت الأبيض» مدافع ماهر عن العقلانية ومؤيداً لتوسع المجتمع الصناعي الجديد. فقد أكد: «أن مهمته الأساسية تحقيق السيطرة الأمريكية على الأسواق العالمية». وفي عهده وضع الدولار في إطار النظام النقدي العالمي مما أعطاه مكانة عالمية جعلته بقيمة الذهب، وأرفقت تعرفات الحماية باتفاقيات للمبادلات سمحت بالتخفيض المتبادل لهذه التعرفات بهدف زيادة المبادلات في الأسواق التي عرفت دائماً بأنها أكثر انفتاحاً، كما تم بنفس الوقت تدعيم الجهاز الدبلوماسي، وتم تحديثه بشكل يستطيع معه القيام بالوظيفة التجارية على أحسن وجه. هذا بالإضافة إلى أن الأسطول العسكري الأمريكي الحديث أصبح عملياتياً بفضل الأفكار التي أتى بها الأميرال «الفريد ماهان».

تأسيس الإمبراطورية:

في بداية عام ١٨٩٥، وضع انحسار الإمبراطورية الإسبانية، الولايات المتحدة الأمريكية أمام أزمة دولية كانت نتيجتها تعزيز كل طموحاتها التوسعية. ففي جزيرة «كوبا» كانت هناك منذ زمن بعيد، حركة استقلالية صلبة العود، لم ينجح الاستعمار الإسباني في إزالتها أو تطويعها. وكان اللاعبون الرئيسيون في اقتصاديات الجزيرة يرتبطون بالرساميل الأمريكية وبالتصدير باتجاه الولايات المتحدة، لذلك كانوا يطالبون بالاستقلال، بل وفي عدد من الحالات طالبوا صراحة بالانضمام ببساطة للولايات المتحدة. وبسبب هذه المواقف ازدادت الضغوط والقمع من الاستعمار الإسباني، مما أدى إلى تعاطف الرأي

العام الأمريكي مع الشعب الكوبي لدرجة أصبح معها يؤيد التدخل بالقوة ضد الإسبان ـ في هذه الظروف كانت بلاغة «بيان القدر» قد أخذت تعطي آثارها الفعالة لدى الشعب الأمريكي، لذلك أخذت الصحافة تنادي بإعلان الحرب ضد المستعمرة الإسبانية باسم تفوق الحضارة «الأنكلو ـ ساكسونية» و«المبادىء الجمهورية» و«مذهب مونرو».

واجه «الرئيس ماكنلي» هذه الأزمة، في الوقت الذي بدا فيه وكأن الألمان والروس واليابانيون، الذين يسيطرون على بعض المناطق في الصين، يحاولون تهديد مستقبل التجارة الأمريكية في القارة الآسيوية. غير أن الولايات المتحدة لم تكن آنذاك، لديها من القوة ما يكفي لتبادر مباشرة للعمل في الصين رغم تصميمها على عدم التخلي عن هذه السوق، وتشاء الصدف أن تشتعل الثورة في «الفيليبين» ضد الإسبان، فقدمت للرئيس «ماكنلي» الفرصة والإمكانية لحل مسألتي «كوبا» و«الفيليبين» دفعة واحدة.

كانت النخبة الاقتصادية الأمريكية ـ مقتنعة بأن الحرب ضد «إسبانيا» المعزولة دبلوماسياً والضعيفة عسكرياً، ستمكن أمريكا من تحقيق أرباح هائلة وتطوير التجارة في البحر الكاريبي والمحيط الباسيفيكي وتشجيع الاستثمارات في هاتين المنطقتين وتأكيد القوة البحرية الأمريكية في البحرين، كل ذلك بكلفة محدودة.

لذلك، وبتاريخ ٢٩/ نيسان/ ١٨٩٨ وقع الرئيس «ماكنلي» وثيقة إعلان الحرب، وفي ١/ أيار/ استطاع الأسطول الأمريكي تدمير الأسطول الإسباني في «مانيللا» وفرض سيطرته على الميناء. وبعد ذلك بشهر واحد، نزلت القوات الأمريكية في «جزيرة كوبا»، واستولت أيضاً على

«بورتوريكو». وفي ١٧/ تموز، وضع استسلام الإسبان النهاية لهذه الحرب الصغيرة الرائعة، التي رفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى صف القوى الإمبريالية في العالم(*).

منذ أن خضعت بريطانيا العظمى في عام ١٨٩٥ للتهديد الدبلوماسي الذي جاء على لسان وزير الخارجية ريتشارد أولني (Richard Olny) الذي قال فيه: «إن الولايات المتحدة ذات سيادة في هذه الدائرة» واستسلمت إسبانيا في كوبا والفيليبين، لم يعد للولايات المتحدة الأمريكية خصوم أو منافسين في القارة الأمريكية، وقد وصلت إلى «نادي الكبار» لأنها أصبحت تملك الوسائل الستراتيجية الضرورية التي سمحت لها بتحقيق اختراقاتها الاقتصادية الهائلة، من البحر الكاريبي إلى الشرق الأقصى عبر المحيط الباسيفيكي.

غير أن المزايا التي حصلت عليها أمريكا، خلفت لها مسؤوليات ليست بالهينة، فقد وجدت نفسها فجأة أمام دور إمبريالي جديد ولَّد لها مشاكل خطيرة طبعت سياستها الخارجية طوال القرن العشرين، كما أن اختراقها الاقتصادي في الأسواق العالمية أدى إلى تحولات جذرية عميقة اجتماعية وسياسية زرعت بذور عدم الاستقرار في البلاد وخلقت حركات تحررية في مناطق نفوذها، وطرحت بالتالي أسئلة جوهرية على الرأي العام والقيادات السياسية. ومن هذه الأسئلة:

ـ كيف يمكن لأمة تأسست على مبدأ العداء للاستعمار والحرص على

(*) تذكرني هذه الحرب الصغيرة الرائعة بـ«حرب عاصفة الصحراء» عام ١٩٩١، التي جعلت من أمريكا القوة العظمى الوحيدة في العالم وشجعتها على إعلان النظام العالمي الجديد الذي يعاني منه العالم ولا يملك القوة والإمكانيات لتعديله. (المعرب).

الاستقلال أن تناقض هذه المبادىء؟.

- وكيف يمكن تأمين الاستقرار الضروري للرخاء الداخلي والازدهار للمبادلات الخارجية رغم كل ما ترتب على تطورها السريع من تغييرات عظيمة؟.

لقد اختار الرئيس «ماكنلي» متابعة استغلال كل الفرص الاقتصادية، ومن ثم اللجوء إلى القوة عند الضرورة للدفاع عنها، غير أن إدارة الأراضي التي انتزعت من الإسبان بالطريقة الاستعمارية كانت تتعارض جذرياً مع المبادىء الدستورية للبلاد، مما يؤدي إلى الكثير من التناقضات. وعلى سبيل المثال. لم يكن هناك مجال للجوء إلى ضم هذه الممتلكات ضماً كاملاً لأن ذلك يعني إعطاء حق المواطنة لشعوب تعتبر من مستوى أدنى. لذلك اضطرت أمريكا للاعتراف - الشكلي - باستقلال «كوبا» ولكن بشرط الاحتفاظ فيها بالقوات العسكرية الأمريكية (قاعدة غوانتانامو الأمريكية). التي لا تزال موجودة في كوبا حتى الآن، استناداً لإحدى المواد المعدلة في الدستور الكوبي والتي تعترف لواشنطن بحق التدخل العسكري لضمان الاستقرار السياسي في الجزيرة (تعديل بات Patt).

أما بالنسبة لـ«بورتو ريكو» فقد اعتبرت أراضيها بمثابة أراضي أمريكية تحت إشراف الكونغرس.

وفي «الفيليبين»، تفجرت المشكلة بصورة أكثر جدية، فقد أراد الرئيس «ماكنلي» أن يجعل «خليج مانيللا» قاعدة استراتيجية أمريكية، بينما يسند الدفاع عنها إلى قوة أخرى هي «حركة المستقلين» بزعامة «أميليو أغينالدو». (Emilio Aguinaldo)، غير أن هذا الرهان كان مبالغاً فيه، إذ ما لبث «ماكنلي» أن اضطر للجوء إلى الضم، وترتب على ذلك اضطرار الولايات المتحدة لخوض حرب حقيقية دموية ضد الاستقلاليين الفيليبيين.

قناة بناما:

على الصعيد الرسمي، تبقى مسألة «الفيليبين» استثنائية، فعلى عكس الاستعمار الأوربي، لقد ولدت الإمبريالية الأمريكية دون أن تسعى لإقامة محميات إقليمية ولكنها اتجهت إلى تأمين حرية التدفق التي تلبي مصالحها في التراكم الاقتصادي على أفضل وجه. غير أن ذلك لم يكن ممكناً إلا بشرطين متناقضين مع المبادىء الليبرالية والاستقلال،

الأول: هو الدفاع عن نظام دولي مستقر ومتطابق مع المصالح الأمريكية،

والثاني: هو الإشراف الستراتيجي على الطرق البحرية بواسطة الأسطول والقواعد البحرية الأمريكية.

ففي السنوات الأولى من القرن العشرين، كانت الاضطرابات شديدة في أمريكا الوسطى بشكل رهيب، وهناك لم تكن السيطرة الأمريكية معتدلة، بسبب وجود قوىً أخرى، بالإضافة إلى نهضة وازدهار اقتصادي كثيف (بين ١٨٩٧ و١٩١٤)، كما تضاعفت الاستثمارات الأمريكية ثلاث مرات في الخارج، وبنسبة ٥٠٪ في أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية.

وفي هذه الفترة انتخب «تيودور روزفلت» لرئاسة الجمهورية (١٩٠١ ـ ١٩٠٨)، وكان بدون أدنى شك رجل الدولة الأكثر حماساً للإمبريالية، فقد استطاع خلال رئاسته تحويل كامل المنطقة إلى منطقة إشراف مباشر صارم للولايات المتحدة، وذلك الملحق الذي أضافته عام ١٩٠٥ إلى «مذهب مونرو».

ففي الدرجة الأولى أمنت أمريكا الإشراف على قنال «باناما» التي تم بناؤها في الفترة الواقعة بين (١٩٠٥ ـ ١٩١٤)؛ فكان لفتح ممر بين المحيط

الأطلسي والمحيط الباسيفيكي أهمية بالغة من النواحي الاقتصادية والتجارية والستراتيجية، لقد فكرت الولايات المتحدة بهذا المشروع الحيوي منذ زمن بعيد. وفي عام ١٩٠٣ شجع الرئيس «تيودور روزفلت» عدداً من المقاولين الذين كانوا يرغبون بجعل «باناما» مستقلة عن «كولومبيا»، فأرسل سفنه الحربية لحماية الثوار البانامیین، وحصل فيما بعد على معاهدة تضمن السيطرة على مجمل الأراضي البنامية وعلى منطقة القناة بشكل خاص، وفيما بعد كانت الولايات المتحدة تتدخل لمساندة الأنظمة والقوى السياسية الموالية لها، في كل مرة كان يبدو لها أن المصالح الأمريكية معرضة للتهديد من الحركات الوطنية التحررية أو الحركات المتطرفة، وهكذا استخدمت الولايات المتحدة قواتها المسلحة، في أغلب الأحيان، في «السان دومنيكان» و«كوبا» و«نيكاراغوا» و«هايتي» لفرض سيطرتها وحماية مصالحها.

وأثناء الثورة المكسيكية، أصبحت القارة الأمريكية بكاملها داخل النفوذ الحصري الأمريكي. وفي هذا الوقت بقيت قارة آسيا كالسراب الخداع بالنسبة للمطامع الأمريكية، فهناك ستجد أمريكا نفسها في صدام مباشر مع قوى عظمى أخرى كما ستجد أمامها ثوريين نشيطين يصعب احتواؤهم.

وفي نهاية التسعينات (١٨٩٠) دفعت الخصومات المتصاعدة القوى الأوروبية الرئيسية إلى احتدام منافساتها التجارية والستراتيجية في كامل أراضي الشرق الأقصى وخاصة في «الصين». وفي الولايات المتحدة أخذت أفكار ونظريات الأميرال «ماهان» الجغرافية ـ السياسية، تلعب دوراً في السياسة الأمريكية الخارجية، كما ازداد تأثير العالم الجغرافي البريطاني «هارولد ماكندور». وقد التقت آراء هذين العالمين حول أهمية الوضع

العالمي الجديد، وتأكيدهما على حتمية الصدام الحضاري بين الإمبراطوريات البحرية الكبرى، والقوى القارية الجديدة في شبه جزيرة «أوراسيا»(*).

أما كبير مستشاري الرئيس الأمريكي آنذاك المدعو «بروكس آدمز» (Brooks Adams) فكان ينادي بالتفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى، من أجل احتواء المطامع الروسية والألمانية، وتجديد مركز النفوذ الأنكلو ـ ساكسوني العالمي في الولايات المتحدة لأنها تشكل المكوِّن الأكثر حداثة والأكثر حيوية ونشاطاً.

مذهب الباب المفتوح(٣):

إن عدوانية «روسيا» و«ألمانيا» المتصاعدتان، كانتا ترميان إلى إقامة مناطق تجارية مغلقة، ومحميات حصرية في «منشوريا» وفي منطقة «شانتونغ» الصينية. وقد حظيت مطامع هاتين الدولتين بالاهتمام الشديد من قبل حكومة واشنطن والنخبة الاقتصادية الأمريكية، ونظراً لعدم إمكانية تجنب مثل هذه الحالات، فقد انخرطت كل من بريطانيا العظمى واليابان في هذا السباق من أجل حماية مناطق نفوذهما وبالتالي استثماراتهما ومبادلاتهما التجارية، وهكذا أصبحت التجارة الأمريكية عرضة للطرد والحرمان من السوق الصينية.

ولهذه الأسباب أرسل سكرتير الدولة للشؤون الخارجية «جون هاي»

(*) المقصود بالإمبراطوريات البحرية ، بريطانيا والولايات المتحدة واليابان، أما القوى القارية الجديدة فكانت تعنى آنذاك «روسيا القيصرية» والإمبراطورية الألمانية وإلى حد ما الإمبراطورية الفرنسية. ومن المعلوم أن هذين العاملين كانا من أوائل الذين وضعوا مبادىء علم «الجغرافية ـ السياسية» و«الجغرافية ـ الستراتيجية». (المعرب).

(٣) انظر الوثائق.

(John Hay) عام ١٨٩٩ إلى الدول الكبرى أولى مذكراته التي أطلق عليها اسم «الباب المفتوح» يطلب فيها بأن تكون كل منطقة صينية واقعة تحت إشراف قوى أجنبية مفتوحة أمام الجميع، ولا يجوز أن يكون فيها تفرقة عنصرية ضد مصالح الدول الأخرى، وعلى الجميع الخضوع للقوانين الصينية، وقد أبدت جميع القوى موافقتها من الناحية الشكلية على الأقل، على هذه المبادىء الليبرالية التي تضمنتها المذكرة، غير أنه لم يمض إلا وقت قصير حتى انفجرت في الصين «ثورة البوكسيرز»، وشملت جميع المؤسسات الأجنبية في «بكين». وهكذا فإن تغلغل الإمبريالية أحدث لدى الصينيين ردود فعل عنيفة وتعصباً وطنياً متطرفاً كادت تهدد سياسة التوسع الأجنبي في الصين، أما موقف الولايات المتحدة من هذه الظاهرة، فتجلت بشكل مباشر إذ سرعان ما بادرت إلى جمع وحداتها وتوحيدها مع القوات الأوروبية لاحتواء «ثورة البوكسرز». ومن ثم حاولت إنقاذ الوعد الذي أخذته على نفسها بإقامة سوق صينية عظيمة، فأرسلت «مذكرة ثانية» بتاريخ ٣/ تموز/ ١٩٠٠، تطالب فيها الدول الأجنبية بانسحاب جميع قواتها العسكرية واحترام وحدة وسيادة إدارة الأراضي الصينية.

وعلى هذا الأساس أصبحت مبادىء «الباب المفتوح» أو بالأحرى «الأسواق الحرة المفتوحة» بديلاً عن «مناطق النفوذ المحمية»، وغدت مع مرور الزمن المذهب الأمريكي الدولي خلال الجزء الأعظم من القرن العشرين. ولم ينجح «تيودور روزفلت»[٤] ولا خلفه «ويليام هاوارد تافت» William Haward Tafte (١٩٠٨ ـ ١٩١٢)، أن يجعلاه مطبقاً في الصين، بسبب ازدياد الخلافات بين الدول الكبرى، وحيث استمرت

(٤) انظر الوثائق.

المصالح الأمريكية تعاني من الإشراف الروسي الحصري، ثم الإشراف الياباني على «منشوريا» و«كوريا» كما أن تصاعد المشاعر القومية الصينية، أفرزت بوضوح مشاكل أخرى صعبة سوف تطبع السياسة الأمريكية في القرن العشرين: الروابط الوثيقة بين تكثيف المبادلات التجارية العالمية، والتشعب المتزايد للمصالح الأمريكية من جهة وتفجر الثورات والحركات التحررية التي أدت إلى قلب النظام السياسي الذي كانت تستند إليه «التبعية الاقتصادية».

ففي العقد الأول من القرن العشرين أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية نهائياً خصماً رئيسياً على المسرح الدولي، وأصبح نفوذها متفوقاً ومهيمناً على الأمريكيتين وهاماً جداً في المحيط الباسيفيكي: واستناداً لهذا الواقع تأكدت بسرعة فائقة أفضلية منتجاتها وتجارتها، وتطورت دبلوماسيتها وقوتها البحرية خلال إدارتي الرئيس «ماكنلي» والرئيس «تيودور روزفلت»، فقد كانت رئاستهما قادرة على قيادة أمة ذات قوة كونية، كما كان المجتمع الأمريكي يعتبر هذه القيادة «شرعية» ومبررة أو «قدرية!».

أما أوروبا، فلم تعد القلب الحقيقي للنظام العالمي، وأصبح من واجب الولايات المتحدة مواجهة التغيير العالمي، ومجابهة التفجر البركاني لخصوماتها الداخلية.

الوثائق:

١ ـ مذهب مونرو:

بتاريخ ٢/ كانون أول/ ١٨٢٣، أعلن الرئيس «جيمس مونرو» برسالة إلى الكونغرس هيأها له سكرتير الدولة «جون كينسي آدامز»، مبدأين

رئيسيين، سوف يطبعان السياسة الخارجية الأمريكية في القرن التاسع عشر وما بعده:

المبدأ الأول يقيم استقلالاً جزئياً للقارة الأمريكية حيال القوى الأوروبية: فقد ارتأت حكومة الولايات المتحدة عدم قبول أية مجادلة لإعادة الاستعمار، أو التدخل من قبل أي دولة أوروبية في الأحداث التي تقع في الجمهوريات الأمريكية.

والمبدأ الثاني يؤكد عزلة القارة الأمريكية وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للعبة الدبلوماسية الأوروبية.

والواقع أن الدافع الأصلي لهذه الرسالة، هو الخوف، غير المبرر، من إمكانية أو احتمال تدخل بلدان الحلف المقدس، بهدف خنق استقلال شعوب أمريكا اللاتينية التي تحررت من العبودية الإسبانية بعد حروب دامية دامت عشرين عاماً. لقد جاء الأوروبيون إلى القارة دون رغبة الأمريكيين بإزالة كل ما يمكن أن يشكل عقبة أمام توسعهم، ولكي يمنعوا الولايات المتحدة من أن تلعب دوراً بارزاً مهيمناً بالتجارة بين دول أمريكا.

والحقيقة، أنه بمقدار ما تُدعِّم الولايات المتحدة قوتها السياسية والاقتصادية بمقدار ما يأخذ هذا المذهب معناه المقصود، وإن الشيء الذي أضافه الرئيس «تيودور روزفلت» منذ عام ١٩٠٥، هو أنه جعل من حق الولايات المتحدة التدخل في أمريكا الوسطى لضمان السلام والنظام وحقوق الاستثمارات الأجنبية، وهي تعديلات باتجاه الهيمنة الأمريكية الصريحة، وتثبيت لمبدأ كان في الأصل متعلقاً بأهداف دفاعية أثارته الولايات المتحدة في القرن العشرين لتبرر الإشراف والتدخل العسكري الذي مارسته في المحيط الغربي الذي تعتبره خاضعاً للسيطرة الستراتيجية والأفضلية المالية والتجارية لأمريكا وحدها.

٢ ـ بيان المصير (Manifest Destiny):

في عام ١٨٤٥ وفي فترة الاحتفالات بضم «تكساس» للولايات المتحدة، كتب مدير مجلة الديمقراطية في نيويورك «جون ل. أوسولليفا»: «أن الولايات المتحدة سوف تقاتل كل أولئك الذين يعارضون سياستنا ويشكلون عائقاً في وجه قوتنا والحد من عظمتنا، أو منعنا من تحقيق «بيان مصيرنا» ألا وهو الانتشار فوق القارة من أجل تأمين سعادة ملايين الأشخاص الذين يتزايدون في كل عام.

هذه الفكرة المتعلقة بـ«بيان المصير» أصبحت بسرعة ذات شعبية واسعة داخل أمريكا، لأنها تجسد مهمة الولايات المتحدة الموجودة ضمناً في الرسالة المسيحية وفي المفهوم الجمهوري الثوري. وإن الاندفاع السكاني والاقتصادي في سبيل غزو الأراضي الجديدة والسيطرة على طرق التجارة في الغرب، كان يرى في أراضي «كاليفورنيا» القليلة السكان، وأراضي «أوريغون»، وحتى أراضي كندا البريطانية، أهدافاً يجب الحصول عليها بسرعة، وذلك بفضل تفوق «العرق الأنكلو ـ ساكسوني» والنظام الجمهوري الأمريكي، وعندما تنهي أمريكا فتوحاتها القارية بالوصول إلى شواطىء المحيط الباسيفيك، فإن «بيان المصير» يفقد مفهومه الضمني المتعلق بضم الأراضي، ولكنه سوف يستمر كعنصر من خطاب قومي متجذر ومنتشر يعطي للولايات المتحدة واجباً حضارياً كونياً ومستقبلاً مظفراً تجارياً وثقافياً في كل مكان من العالم، إنه قدر أمة عظيمة.

٣ ـ الباب المفتوح:

طالبت المذكرتان الأمريكيتان حول الباب المفتوح «من القوى الأوروبية في عامي ١٨٩٩ و١٩٠٠، ضمان وصول التجارة إلى مناطق نفوذها في الصين واحترام وحدة هذا البلد. لم يكن هذا المبدأ جديداً في التقاليد

الأمريكية: فإذا كانت المبادلات تتم على أساس القواعد المتكافئة ودون أي تمييز، سيتمكن الجميع من الاستفادة منها، بما في ذلك اقتصاديات الدول الأكثر ضعفاً، ففي آسيا، باختلاف أمريكا الوسطى، لم يكن لدى الولايات المتحدة حل آخر غير هذا المبدأ المسمى «الباب المفتوح» لكي تفرض شروطها على القوى الأوروبية، ولكن فيما عدا الحالة الخاصة للصين، فإن مبدأ «الباب المفتوح» يمثل مذهباً جديداً للعلاقات الدولية التي ستعمل الولايات المتحدة على تحسينها دون توقف خلال العقود القادمة. ومن واجب التنافس الاقتصادي أن يجري من قبل عناصر تعمل في أسواق مفتوحة وخاضعة لقواعد متعددة الأطراف: محددة عملياً من قبل مختلف البلدان صاحبة العلاقة ومتساوية بالنسبة للجميع. وعلى القوة الكبرى ألا تضع حدوداً أو تُعسكر المناطق التجارية المحمية والمهيأة فعلياً لتصبح مناطق نفوذ ستراتيجية، ولكن عليها أن تحرر للمبادلات وتؤمن سياسة السوق.

هذا المذهب يوحد المستلزمات الخاصة باقتصاد مزاحم مثل الاقتصاد الأمريكي الراغب بالوصول إلى الأسواق المراقبة من الإمبراطوريات الأوروبية وأن يدخل إليها الأيديولوجية الأمريكية المعادية للاستعمار، ففي القرن العشرين كان يسمح لها بأن تكون، بنفس الوقت، الوسيلة الحاملة للتوسيع الاقتصادي الأمريكي، وأحياناً الأداة لحوارٍ مع عقلانية البلد المستَعْمَر الذي يريد الاستقلال.

٤ ـ تيودور روزفلت (١٨٥٨ ـ ١٩١٩):

ينحدر الرئيس تيودور روزفلت من أسرة كبيرة ارستقراطية في نيويورك، وهو مجاز من جامعة «هارفرد»، يجمع في شخصيته سمات الرجولة، وصفات الرجل المحافظ الحذر والفعال، وقد نجح في تجسيد كل

ما تمثله الثقافة الأمريكية، في طموحاتها الإقليمية خلال القرن العشرين، وفي فهمه للتاريخ بالمعنى العرقي خاصة بالنسبة لغزو الغرب. إن هذه العقلية جعلته يؤمن بتفوق الحضارة «الأنكلو - ساكسونية» وقد ظهر ذلك من خلال السياسة الحديثة للقوة بجوانبها الستراتيجية والاقتصادية والثقافية.

شغل منصب نائب وزير البحرية في «الفيليبين» وقاد كتيبة متطوعين في «كوبا» أثناء الحرب ضد أسبانيا، ثم انتخب حاكماً لولاية نيويورك (١٨٩٩ - ١٩٠٠)، وأصبح نائباً للرئيس «ماكنلي» عام ١٩٠٠، وتولى الرئاسة في عام ١٩٠١. إثر اغتيال «ماكنلي»، ثم أعيد انتخابه مرة ثانية في عام ١٩٠٤. سعى روزفلت على الصعيد الداخلي لعقلنة النظام الاقتصادي الجديد، وذلك عن طريق تدخل الدولة بشكل قوي في مجال تنظيم الصناعة والعمل. أما سياسته الخارجية فسارت مدة طويلة على أساس القومية التوسعية التي طبقها «ماكنلي»، فدعم نفوذ أمريكا في أمريكا الوسطى وأنجز التوغل الاقتصادي في آسيا، وطور قوة الولايات المتحدة البحرية. وفي عام ١٩١٧ كان من المتحمسين لدخول أمريكا الحرب إلى جانب الحلفاء.

الفصل الثاني

أممية وودرو ويلسون

كانت الولاية المتحدة حتى لحظة اشتعال الحرب العالمية الأولى، مقتنعة بأن الأمة الصناعية الأولى لها مهمة حضارية مشتركة، تحملها الإمبريالية معها لفرض النظام والتقدم على الشعوب الأخرى، وأن «السلام» يسود بشكل طبيعي في كل مكان تتمركز فيه الرأسمالية. ومع نشوب الحرب انهارت هذه النظرية، وعندما أنهار التوازن الأوروبي تغلبت مشاعر الخصوصية والتفوق الأمريكي.

لقد رسمت الولايات المتحدة في «مذهب الباب المفتوح» الخطوط الأولية والحدود الممكنة البعيدة للصراعات الإقليمية الخاصة بالإمبراطوريات الاستعمارية. وبمرور الزمن اقترحت أساليب قانونية شرعية، مثل «التحكيم» لكي تتمكن المناقشات الدولية من التوصل إلى نوع من الترابط المتبادل السلمي، وعندما جابهت ضرورة تعريف «النظام الدولي السلمي» ومع الأخذ بعين الاعتبار التحولات الجغرافية الاقتصادية المتولدة عن الحرب العظمى، استندت بصراحة على العنصر الثقافي الخاص برسالتها التبشيرية التاريخية؛ وهكذا بادرت بإعادة التفكير بهذه المفاهيم واقترحت كالمنظرين والحكام «نظاماً دولياً جديداً كلياً».

كان الرئيس الديمقراطي «وودرو ويلسون» (١٩١٣ - ١٩٢١) الأب الروحي لهذا المشروع الطموح. الذي استخدم القوة والثقافة والأمريكيتين من أجل إعادة تنظيم السياق الدولي. ولد «وودرو ويلسون» من أب كاهن

«بريسبيتريان» (Presbyterien)(*)، ثم أصبح أستاذاً للتاريخ ومجازاً بالعلوم السياسية، لذلك كان يخلط التفهُّم المرهف لمشاكل المجتمع الصناعي الحديث والمثل الأخلاقية والجمالية والدينية باعتباره رجل كالفيني(**) صلب، وفي رأيه أنه ليس للولايات المتحدة الإمكانيات فحسب، بل يقع على عاتقها الواجب التاريخي السماوي الصادر عن العناية الإلهية للقيام بقيادة تقدم الحضارة الصناعية نحو التثبيت الصريح للنظام. والشرعية والديمقراطية الليبرالية. فعلى صعيد السياسة الداخلية، فقد تميزت إدارة ويلسون بتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية. أما على صعيد السياسة الخارجية فقد جعل «ويلسون» من نفسه داعية لتطوير المبادلات، عن طريق تخفيض التعرفات الجمركية في عام ١٩١٣، ولم يتردد باستخدام القوة عدة مرات لإعادة فرض نمط النظام الاقتصادي والسياسي الذي تريده أمريكا في أمريكا الوسطى..

كراهية ألمانيا:

استقبلت الولايات المتحدة الأمريكية نشوب الحرب عام ١٩١٤ باستنكار شديد، على الرغم من أنها كانت غريبة عن التوترات بين البلدان الأوروبية، كان دورها العالمي محدوداً حتى ذلك الحين، ولكن قوتها العسكرية أصبحت تمثل تهديداً حقيقياً. ونظراً للتقاليد الأمريكية وأهمية

(*) البريسبيترية: أحد أشكال تنظيم الكنيسة الإصلاحية التي ترفض إدارة الكنائس من قبل الأساقفة. وتصر على إدارتها من قبل مجلس مختلط من العلمانيين ورجال الدين، (الموسوعة الأوروبية).

(**) الكالفينية: هي طائفة دينية مسيحية، أنشأها القس.. كالفن (١٥٠٩ - ١٥٦٤) قاد إحدى الحركات الإصلاحية الهامة للكنيسة في القرن السادس عشر. (موسوعة لاروس). (المعرب).

مصالحها التجارية والمالية، فإن موقفها كان في البداية أميل إلى الحياد، زد على ذلك أن للحياد ميزة خاصة لأنها مجزية من الناحية الاقتصادية، وهذا مع وجود ميل للحلفاء وكراهية ضد بريطانيا العظمى خاصة بين أوساط المهاجرين الألمان والأيرلنديين، وهؤلاء كانوا أقلية، بينما كانت الكراهية ضد الألمان منتشرة بشكل خاص بين النُخب الأمريكية، فبعد عقود من التقارب التدريجي بين الولايات المتحدة وبريطانيا، لم تعد التناقضات الدبلوماسية القديمة سائدة بل حل محلها وحدة بالرؤى الليبرالية والبحرية، دعمتها الشراكة بالحضارة الأنكلو ـ ساكسونية، أما العداء ضد ألمانيا فكان يغذيه عدم الثقة بنظامها العسكري الأوتوقراطي والخوف من الهيمنة الجرمانية على أوروبا بكاملها.

وبالنسبة للنخبة المشابهة لروزفلت، فإنها حولت مضاعفات الحرب؟ الجيو ـ سياسية إلى «خطاب» ذي لهجة معادية للألمان، ولكنهم لم يكونوا كثيرين. أما أنصار الحياد فقد شعروا وكأنهم منحازون لألمانيا، فالرئيس ويلسون ومستشاروه كانوا يتعاطون مع بريطانيا ويخشون انتصاراً ألمانيا يمكن أن يبدل مسار الحضارة ويحول الولايات المتحدة نفسها إلى أمة عسكرية، كما كانوا يقدرون مدى الصعوبات التي تعترض الدفاع عن الحياد الأمريكي في حرب عالمية شاملة.

بادرت الولايات المتحدة في المرحلة الأولى من الحرب إلى تطبيق الحصار على ألمانيا بشكل قوى، حتى أن بريطانيا نفسها عمدت إلى خرق هذا الحصار التجاري، مما سبب وقوع نزاعات بينها وبين واشنطن، غير أن حرب الغواصات التي شنتها ألمانيا فيما بعد ضد السفن الأجنبية ومن بينها السفن الأمريكية، أصاب الأمريكيين بخيبة الأمل والمرارة، بسبب الخسارة بالعتاد والأرواح التي تكبدتها السفن الأمريكية، فقد أغرقت السفينة

«لوزيتيانا» ولقي ١٢٨ أمريكياً حتفهم، وأصبح الحياد الأمريكي شديد الهشاشة. وعندما قدم الرئيس ويلسون احتجاجاً لألمانيا، أخذ الحقد العام ضدها طابعاً رسمياً، وخسر أنصار الحياد شعبيتهم ونسي الناس التوترات الدبلوماسية السابقة مع بريطانيا، وأخذ الرأي العام الأمريكي يميل بسرعة نحو العداء لألمانيا، وزادت وتائر هذا التحول نتيجة الدعاية البريطانية.

وإلى جانب ذلك، كانت المبادلات التجارية مع بلدان الوفاق (أي الحلفاء) تتزايد بشكل خارق للعادة، بينما انهارت التجارة مع ألمانيا بسبب الحصار البحري، وارتفعت الصادرات الأمريكية إلى الخارج بنسبة (١٠٠٪) سنوياً، وكان معظم هذا المد التجاري بالمواد الغذائية والآلات الصناعية والأعتدة العسكرية. وفي الفترة بين ١٩١٤ - ١٩١٧، باعت الولايات المتحدة لدول الوفاق بما قيمته (٢,٢) مليار دولار من الأسلحة فقط، وبلغ مجموع الصادرات (٢,٥) مليار دولار، وظهر جلياً أهمية دور الحرب في تطور العلاقات الأمريكية - الأوروبية. وكانت النتيجة الهامة لذلك هي أن الاقتصاد الأمريكي بلغ الذروة في توسعه.

فمنذ نهاية عام ١٩١٥ كان من الضروري تمويل هذه المشتريات عن طريق القروض خلال فترة الحرب، وخصصت أمريكا للحلفاء قروضاً بحدود (٧,٧) مليار دولار، ومما لاشك فيه أن البنوك الأمريكية لعبت دوراً من الدرجة الأولى في هذا المجال. فبينما كانت الولايات المتحدة تستورد رؤوس الأموال أصبحت أثناء الحرب أعظم ممول للقروض، وحلت البضائع ورؤوس الأموال والسفن بسرعة محل مثيلاتها الأوروبيات وشمل ذلك بقية القارات الخمس وبذلك حقق الاقتصاد الأمريكي اختراقاً كونياً لا مثيل له على المستوى العالمي.

وتطورت الولايات المتحدة لتأخذ طريقها وتصبح «الرئة المالية»

للاقتصاد العالمي، والضامن (الكفيل) الأكبر واللاعب الأكبر في هذا الطوفان الجديد.

وفي هذا السياق يمكن التأكيد بأن الرئيس ويلسون كان على يقين، بأن الثقافة الأمريكية هي المرجع الأصيل للحداثة، وأنها وحدها القادرة على إدارة واحتواء غرائز الحداثة المدمرة، وباستطاعتها أيضاً إقامة الأسس لنظام متجدد، وأن تصل الأمة إيجابياً بالتطور والديمقراطية، وتشكل الضمانة لكي لا يصبح هذا التواصل عجلة للحروب، بل حاملاً للرخاء والاستقرار والسلام.

والخلاصة بقدر ما كان يزداد الازدهار الاقتصادي الأمريكي، كان ينخفض العداء للحرب ويزداد التعاطف والميل إلى الحلفاء، ومن الطبيعي أن هذا التطور في أمريكا بدأ يأخذ أهمية كبرى في الحسابات الدبلوماسية والستراتيجية لدى الأطراف التجارية.

كان الرئيس ويلسون يرغب في استغلال قوة أمريكا المتصاعدة لكي يبرز على المسرح العالمي كمهندس وحكم للسلام في المستقبل، ففي الفترة الواقعة بين ١٩١٥ و١٩١٧، أطلق برنامجاً هاماً لتطوير القوات المسلحة الأمريكية، وباشر بناء أسطول بحري قوي، وطرح، بنفس الوقت، نفسه كوسيط من أجل إيجاد حل تفاوضي للحرب، يفتح الطريق إلى «سلام بدون انتصار» أي ألا يكون نتيجة الحرب غالب أو مغلوب، «ففي منظور الرئيس ويلسون» إن تناحر القوى المدمر بين الكتل والجيوش، يجب أن يتوقف وأن يخلي المكان لقيام «أسرة من الأمم» (أو مجتمع أممي) ذي سيادات، تدار بموجب مبدأ الاستقلال الديمقراطي، بالنسبة للأمم المتحضرة (القادرة على ممارسته)، وقوانين دولية تضمن الحلول السلمية للمشاكل، وحرية البحار، وحرية المنافسة الاقتصادية في الأسواق المفتوحة.

ولكن دول الوفاق، رفضت اقتراح الرئيس ويلسون، لكي تحمي نفسها

في المستقبل من المنافسة الأمريكية، وأصرت على متابعة القتال ضد ألمانيا وحلفاءها حتى بلوغ النصر.

وفي عام ١٩١٧، شنت ألمانيا حرب الغواصات الشاملة لإجبار الحلفاء على الاستسلام قبل أن تتدخل أمريكا في الحرب.

غير أن مبادرة الألمان جاءت بعكس ما توخوه منها، إذ سرعان ما قرر الرئيس ويلسون قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا وحلفائها، واستعد للدخول في الحرب كقوة «متضامنة»، مع بلدان الوفاق، دون أن تلتزم أمريكا بأهدافها؛ لقد كان يرى أن العسكرتارية الألمانية تشكل تهديداً رئيسياً ولكنه أيضاً، كان يخشى حدوث «فراغ في السلطة» لأن تدمير ألمانيا يفسح المجال «لليابان» لمضاعفة نفوذها في آسيا والتسلل إلى أوروبا. لذلك بدت له المساهمة في الحرب ضرورية جداً من أجل أن يطبق مفاهيمه في بناء السلام، ولما كان الاقتصاد الأمريكي متورطاً مالياً وتجارياً مع الحلفاء، فإنه يخشى على مصير هؤلاء، لأن هزيمة الحلفاء سيكون لها مضاعفات مدمرة على الاقتصاد الأمريكي. هذا مع العلم أن الرأي العام الأمريكي أخذ منذ فترة يميل أكثر فأكثر لصالح الحرب، بسبب ارتفاع الخسائر بالأرواح والسفن الأمريكية في المحيط الأطلسي، وقد بلغ هذا الشعور أوجه عندما كشف البريطانيون بتاريخ ١/ آذار/ ١٩١٧ للأمريكيين بأن ألمانيا قدمت سراً للمكسيك تعهداً بأن تعيد لها أراضيها التي ضمتها الولايات المتحدة (تكساس وكاليفورنيا) لقاء تحالفها معها.

وأخيراً فإن نشوب الثورة في روسيا القيصرية وسقوط القيصر دعم الفكرة بضرورة السرعة بإعلان الحرب، كما أن انهيار الجبهة الشرقية بررت فكرة الحرب على أساس أنها مجابهة أيديولوجية بين الديمقراطية الليبرالية والأنظمة الأوتوقراطية.

في الحرب إلى جانب دول الوفاق:

بتاريخ ٢/ نيسان/ ١٩١٧ دعا الرئيس ويلسون الأمريكيين للدخول في الحرب في سبيل جعل العالم أكثر اطئمناناً على الديمقراطية. وقد وافق الكونغرس على قرار إعلان الحرب ضد ألمانيا. والواقع أنه إذا كانت مميزات الحرب كمهمة عالمية باسم الديمقراطية تستجيب لضرورة تبرير تعبئة البلاد، إلا أن لهجة ويلسون، لم تكن تستند إلى حجة سماوية أو مثالية. لقد كان يريد أن يفرض صيغة محددة للسلام. ففي رأيه أن المصالح الأمريكية لا تنفصل عن بناء «نظام عالمي» يحول دون أن تفرض قوة واحدة سلطتها «الجيو ـ بوليتيكية» على كامل القارة الأوروبية وأن ينجح في تأكيد المبادىء الشرعية للتعايش بين الأمم ذات السيادة والمترابطة فيما بينها. وأن السلام وفتح الأسواق يتوقف عليهما الرخاء واستقرار الدول الديمقراطية، وقبل كل شيء الديمقراطية الأمريكية، لأن هذه الديمقراطيات مهددة بسبب استخدام منطق القوة، ومحاولات توسع الأنظمة غير الخاضعة للرقابة الديمقراطية.

وفي نظر «ويلسون» إن القاعدة الأساسية للأممية الأمريكية L'Internationalisne Americaine، في القرن العشرين، هي أن تتأكد المصالح الاقتصادية والستراتيجية الأمريكية بشكل طموح وبعبارات كونية شاملة، وهذا يعني أنها تتفق مع بناء «بنية عالمية مصنوعة من أجلهم!(*). (كذا).

لقد نشأت الستراتيجية العسكرية الأمريكية على أساس التحالف مع

(*) ألا ينطبق ذلك على «النظام العالمي الجديد» والعولمة التي بدأت الولايات المتحدة بتطبيقهما مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين، ولتكونا القالب الصلب الذي ستصيغ فيه العالم في الألف الثالثة التي نقف الآن على أبوابها؟ (المعرب).

دول الوفاق والوقوف إلى جانبها كبلد «متضامن» (Associe). أي أن الرئيس ويلسون قرر بأن يقاتل وحده على الجبهة الغربية لكي يتمكن فيما بعد السيطرة على صياغة السلام مع ألمانيا، الأمر الذي كان يعتبره أساسياً: إنه لم يكن يرغب بإذلال أو تدمير ألمانيا، بل إعدادها لأن تولد من جديد كبلد ديمقراطي. وبقدر ما كان يزيد دعمه اللوجستيكي للحلفاء، فإن الجيش الأمريكي كان يهدف لأن يصبح تدريجياً قوة مهيمنة الأمر الذي يحتاج إلى وقت طويل.

وفي ربيع عام ١٩١٨، بعد معركة «كابوريتو» (Gaporito) وانهيار الجبهة الروسية، شن الألمان هجومهم الكبير الذي أوصلهم إلى مسافة لا تبعد عن باريس أكثر من (٦٠) كم. هذا الوضع الخطير الجديد لم يعد يترك للأمريكيين الوقت الضروري لمخططهم، ولذلك اضطروا للاشتراك في أيار، بفيلق من قواتهم بالهجوم المعاكس الحليف. وابتداءً من أيلول ارتفع عدد القوات الأمريكية المساهمة بالهجوم النهائي الذي دمّر الخطوط الألمانية إلى (٦٠٠) ألف عسكري. وهكذا يتبين أن المساهمة الأمريكية بالحرب لم تكن حاسمة بالنسبة لنصر الحلفاء، ولكن دخول الولايات المتحدة بالحرب كان العنصر الذي سمح بتعديل «السيناريو الستراتيجي» فتعبئة إمكانياتها الاقتصادية واللوجستيكية، جعلت ألمانيا على المدى الطويل، مضطرة للخضوع والاستسلام. لذلك يمكن القول: أن الاشتراك الأمريكي بالحرب أمّن هزيمة المطامع الألمانية.

ومع ذلك، وقبل تحقيق النصر النهائي بوقت كبير كاد المستقبل أن يصبح مظلماً خاصة بالنسبة للرئيس ويلسون، بسبب اندلاع الثورة البلشفية الروسية في أكتوبر ١٩١٧. وبفضل قوة هذه الثورة أمكن الإعلان عن دعوة الشعوب للثورة ضد الحرب وضد حكوماتها، وبإعلان

حق جميع الشعوب ـ بما في ذلك الشعوب المستَعْمَرة ـ بالتحرر وتقرير المصير، وإلغاء الديون الروسية الخارجية، ونشر المعاهدات السرية، فإن «لينين» خرب علناً المفهوم الليبرالي الديمقراطي للحرب وللسلام الذي أقترحه ويلسون. لذلك لم يكن من «ويلسون» إلا أن رد على «لينين» بإعلان «مبادئه للسلام» وجهها للرأي العام العالمي على أمل تعبئته لصالحه ولاحتواء الحلفاء والأعداء بشكل حاسم.

إن النقاط الأربع عشرة التي تضمنها مشروع ويلسون للسلام، الذي أعلن بتاريخ ٨/ كانون الثاني/ ١٩١٨، حددت الشكل العام لإعادة البناء الإقليمي لأوروبا ما بعد الحرب حول مبدأ السيادة القومية، كما رسمت الخطوط العريضة لنظام دولي قائم على الدبلوماسية العلنية (غير السرية)، وحرية المبادلات والملاحة البحرية ونزع السلاح، وإنشاء «جمعية أمم» قادرة على ضمان الأمن الجماعي في إطار النظام العالمي المستقر. ومن هنا نشأت المجابهة الأيديولوجية بين الشيوعية من جهة والليبرالية الرأسمالية من جهة أخرى، حول تعريفين مختلفين لحق الشعوب والأمم، مما سينسحب على كامل القرن العشرين ويطبع العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

العداء للثورة البلشفية الروسية:

طرحت الثورة السوفياتية، من جانبها، مشاكل سياسية ضاغطة، أولاً لأن روسيا انسحبت من الحرب، في إثر المفاوضات التي أجرتها مع الألمان في «بريست ليتوفسك» في آذار/ ١٩١٨، وبذلك وجدت بلدان الوفاق نفسها ضعيفة عسكرياً بسبب استئناف نشاط الألمان وإعادة انتشار قواتهم على الجبهة الغربية. مما زاد في كراهية حكومات الحلفاء للثورة البلشفية.

وعلى منوال المحافظين الأوروبيين، والنُخب الأمريكية وجزء هام من

الرأي العام، كان الرئيس ويلسون يرى في الثوار السوفييت قوة مدمرة معادية للديمقراطية والشرعية الدولية. ونظراً لاعتقاده بأن الثورة البلشفية ستفشل بسرعة، فإنه لم يكن يرغب بالانجرار مع الحلفاء إلى عمليات عسكرية ضد روسيا لا يرى فائدة عملية منها، علماً بأن هذه العمليات العسكرية ستخرق بشكل فظ مبدأ تقرير المصير الأساسي الذي تضمنه مشروع السلام المقترح. لهذه الأسباب بقي ويلسون متردداً ومصراً على عدم التدخل ضد الثورة، إلى أن تدخل اليابانيون في «سيبيريا» خلال شهر أيار/ ١٩١٨، عندها اقتنع بضرورة التدخل الأمريكي بالعمليات الحليفة ضد روسيا، بحجة ضرورة استعادة المعدات والأسلحة التي أعطيت سابقاً لروسيا بدلاً من أن تترك بأيدي الثوار.

وفي تموز/ ١٩١٨ أنزلت أمريكا فيلقاً، في «فلاديفوستك» ودخلت وحدات مسلحة أمريكية أخرى إلى «مورمانسك» إلى جانب البريطانيين.

والواقع، أن الحلفاء، رغم تدخلهم، في الطرف المعادي للثورة الذي يخوض الحرب الأهلية ضد السلطة البلشفية. فلم يكن لدى أي من القوى التصميم ولا الوسائل والموارد الضرورية للانخراط في حرب شاملة ضد البلاشفة. لقد حدث التدخل العسكري دون أن يحل شيئاً، ولكن قوة الكراهية وعدم الثقة المتبادلة التي تولدت، طبعت بعمق العلاقات المستقبلية، بين أمريكا والاتحاد السوفياتي وأدت إلى إبقاء الدولة السوفياتية خارج المسرح الدبلوماسي لفترة مؤقتة.

انتهت الحرب العالمية الأولى في تشرين الثاني/ ١٩١٨، عندما قدم الألمان استسلامهم للرئيس ويلسون على أساس مبادئه الأربعة عشر[١].

وصل الرئيس ويلسون إلى أوروبا كمنتصر، فاستقبلته الجماهير الحاشدة

(١) انظر الوثائق.

وخُيِّلَ إليه بأنه يمسك بيديه عنان المستقبل. ولكن كانت هناك عقبات جدية كبيرة تنتظر الولايات المتحدة في ممارستها لقوتها ونفوذها. فبالإضافة إلى التحدي الأيديولوجي الذي أطلقه البلاشفة، فإن مشروع الرئيس ويلسون، كان عليه أن يأخذ بعين الاعتبار المفاهيم المختلفة التي كانت لدى الحلفاء الأوروبيين بالنسبة لنظام ما بعد الحرب، وإن عدم وضوح مبادئه وضعف سياسته منذ تشرين الثاني/ ١٩١٩ عندما أصبح عليه مجابهة الكونغرس الأمريكي الذي يسيطر عليه خصومه الجمهوريون.

وفي «مفاوضات فرساي» عندما وصل رئيس الوزراء البريطاني «لويدجورج» ورئيس الوزراء الفرنسي «جورج كليمنصو» اللذان يتمتعان بدعم شعبي وبرلماني، وجد نفسه مضطراً للخضوع لإرادة البريطانيين وخاصة الفرنسيين والقبول بإضعاف ألمانيا بشكل جائر وتعسفي وتحميلها تكاليف ومسؤوليات الحرب.

لقد كان الأوروبيون يصرون على إخضاع ألمانيا اقتصادياً وأن يجعلوها عاجزة عن أن تصبح قوة عظمى من جديد، وأن تصبح تابعة للدول الكبرى.

أما بالنسبة للمشاكل الاستعمارية، فقد كان من الواجب إيجاد حلول وسط مع الإمبراطوريات التقليدية التي حصلت على تحويل بإدارة المستعمرات الألمانية السابقة كقوى منتدبة «من قبل الأسرة الدولية. وعلى هذا الأساس نجحت اليابان بشكل خاص أن تحصل على الاعتراف بسيطرتها على المنطقة الصينية المسماة «شانتونغ» زد على ذلك أنه لم يكن بالإمكان التطبيق العملي لمبدأ الحق في تقرير المصير الوطني في جزء واسع من أوروبا الوسطى، مما أدى إلى مصاعب كبرى؛ منها على سبيل المثال: علاقة إيطاليا بمنطقتي «فيوما» و«دالماسيا».

وفي النهاية تكشف ضعف السيطرة الأمريكية كسلاح في المفاوضات، لأن الأوروبيين لا يرغبون الانفتاح على الليبيرالية الأمريكية في خطة إعادة بناء الاقتصاد الدولي.

وعلى عكس ذلك، فإن منطق الرئيس ويلسون يعتبر مواقف الأوروبيين نوعاً من المعاكسات لـ «مبدأ السلام بدون منتصرين» هذا المبدأ الذي يراه ضرورياً للوصول إلى انضمام الجميع لهذا المبدأ الذي يشكل البؤرة الحقيقية لمخططه القائم على «عصبة الأمم» تحت رعاية الولايات المتحدة، ومهمتها ضمانة التعايش السلمي الدولي، وحل المسائل التي لم يحلها «مؤتمر فرساي».

ولكن بعض أنصار ويلسون أنفسهم، شعروا بأن هذه الحلول الوسط بمثابة استسلام أمام المنطق الأوروبي القائم على توازن القوى والهيمنة الأمبريالية.

ومع ذلك فإن عدداً من معارضيه الجمهوريين في الكونغرس غير موافقين على المواد الأساسية لمبادىء «عصبة الأمم» لأنها تحد من السيادة الأمريكية ومن صلاحيات الكونغرس في ميدان السياسة الخارجية.

ومنذ عودة ويلسون إلى أمريكا، شن حملة مبدئية من أجل الوصول إلى موافقة غير مشروطة لخطة السلام، فأدى ذلك إلى قيام ائتلاف ضده من قبل المعارضة بكاملها، وكانت النتيجة رفض الكونغرس لمعاهدة السلام كما رفض المساهمة الأمريكية في «عصبة الأمم» التي تم إنشاؤها.

وبالإضافة إلى هذا العمل «التصرف» السياسي الغبي، دخلت هزيمة الرئيس ويلسون في تيارات أكثر عمقاً، متلازمة مع المجتمع والنظام السياسي الأمريكي. وهكذا وبمجرد انتهاء الحرب، أصبحت الرغبة بالعودة إلى الحياة الطبيعية هي الأكثر قوة، الأمر الذي يتلاءم مع تقاليد البلاد

والميل للعزلة، والتعالي على أوروبا. أما معاهدة فرساي، وأنانيتها الأمبريالية، وسلامها الثأري، فإنها دعمت الميل في أمريكا إلى عدم تقاسم أي مسؤولية مع القوى الأوروبية، أما الأمريكيون الذين كانوا يدركون، مثل ويلسون، أهمية الترابط بين الدول بالنسبة لمستقبل العالم في القرن العشرين، وحتى أولئك الذين كانوا مقتنعين بالتبعية المتبادلة، فكانوا جميعهم يرون أن من واجب الولايات المتحدة في كل الحالات المحافظة على استقلالها بالمناورة والقرار. وبدلاً من الأممية التي كان يطرحها «تيودور روزفلت»، كان يفضل «القومية النقية» والتطور المتزايد للبلاد، هذه الفكرة تأكدت أيضاً في الرفض الصريح لكل أنواع الفوضى (أو مخالفات النظام أو الشيوعية) هذه الحالات التي تفضل الولايات المتحدة أن تكون مغلقة أمامها.

أممية الرئيس ويلسون:

عندما لم تقم الولايات المتحدة بدورها الفعال كدليل سياسي في الأسرة الدولية، هذا الدور الذي كان يرمي إليه الرئيس ويلسون، فإنها أدخلت نقطة عدم استقرار في هندسة السلام الذي كان بحد ذاته غير متوازن، ولا يساهم إلا نسبياً في مشروع ويلسون.

وفي كل الأحوال، فإن معاييرها الخاصة بليبرالية التجارة، والحل السلمي للحروب، والإشراف على التسلح في إطار الشرعية الدولية، بقيت مؤثرة في دبلوماسية العشرينات، ولكن بدون روسيا وألمانيا، وبدون مشاركة الولايات المتحدة، ولهذا تقلصت «عصبة الأمم» بحيث لم تعد في الثلاثينات أكثر من ندوة مشلولة للمنتصرين في الحرب، وعندما وقعت الأزمة الاقتصادية الكبرى في مطلع الثلاثينات، أنهت إثارتها للتوترات الموجودة في التوازن الدولي لأنها أصبحت عاجزة عن حلها.

وهكذا، كان للحرب العالمية الأولى تأثير كبير في تضخيم القوة المطلقة والنسبية للولايات المتحدة، بالإضافة إلى تأثيرات أخرى متعددة. والنتيجة الغريبة هي خيارات ويلسون والفشل النسبي لمشروعه للسلام، فالحرب زادت من تفوق إنتاج الولايات المتحدة، وجعلت من اقتصادها المركز المالي والاقتصادي والتجاري للعالم، بينما انتهت السنوات الطويلة للعزلة الأمريكية وأهرقت دماء اقتصاديات القوى الكبرى الأوروبية.

إن هذا التفوق المادي، مضافاً لمبادرة ويلسون السياسية، والتدعيم العظيم للقوات البحرية والبرية للبلاد، ساعد القومية الأمريكية على مد سلطتها الثقافية والعملية، ونجحت دائماً في جعل نظام المعايير والقواعد المحركة للاقتصاد العالمي مطابقة لمبادئها ولمصالحها، وبفضل نمط السلام الذي أقيم في أوروبا استطاعت الولايات المتحدة، على المدى الطويل، أن ترسخ تفوقها الستراتيجي. أما أوروبا، فقد وجدت نفسها، في الواقع، مختلة التوازن اقتصادياً وضعيفة سياسياً، وذلك للأسباب التالية: إبعاد الاتحاد السوفياتي خارج النظام الدبلوماسي الأوروبي، وتأسيس كيانات قومية ضعيفة جداً في أوروبا الوسطى، وبشكل خاص التقليص المفرط لسيادة ألمانيا، والالتزامات المالية الباهظة التي فرضت عليها اسم تعويضات الحرب. وهكذا أصبحت القارة العجوز (أي أوروبا) مجزأة، وغير مستقرة وعاجزة عن تشكيل محور نشيط وفعال في النظام العالمي، كما كان يتمنى «ويلسون»، تحت الرعاية الأمريكية، فأصبحت بؤرة فراغ قبل أن تتحول إلى بؤرة حرب أخرى مدمرة ستنشب بعد عشرين عاماً، ويتحول التفوق الأمريكي بفضلها إلى هيمنة عالمية.

الوثائق:

مبادىء ويلسون الأربع عشرة:

في الخطاب الذي ألقاه الرئيس ويلسون بتاريخ ٨/ كانون الثاني/ ١٩١٨، شرح النقاط الأربع عشرة التي يتضمنها برنامجه من أجل إحلال السلام العالمي، الذي يجب أن يقام على «بنية من العدالة الدولية» تشمل جميع الأمم، وهذه المبادىء هي:

١ ـ معاهدات سلام، تنشر علناً بدون أي مواد أو ملاحق سرية.

٢ ـ حرية الملاحة الكاملة في زمن السلم كما في زمن الحرب.

٣ ـ إلغاء الحواجز التجارية وشروط التعادل بالمبادلات.

٤ ـ اتفاقيات من أجل تخفيض التسليح.

٥ ـ حل المسائل الاستعمارية، مع الاهتمام المتماثل بالنسبة لمتطلبات الإمبراطوريات وسكان البلدان المستَعْمرة ذات العلاقة.

٦ ـ إخلاء الأراضي الروسية التي يجب أن يقرر مصيرها ومستقبلها السياسي بكل حرية وأن يسمع صوتها في «عصبة الأمم».

٧ ـ إخلاء بلجيكا وإعادة سيادتها.

٨ ـ تحرير كل الأراضي الفرنسية، وإعادة منطقة الألزاس واللورين إليها.

٩ ـ إعادة رسم حدود إيطاليا على أساس المعيار القومي.

١٠ ـ إمكانية التطور المستقل بالنسبة لشعوب الإمبراطورية النمساوية / الهنغارية.

١١ ـ استقلال ووحدة أراضي البلدان البلقانية مع تخصيص قطاع يوصل «صربيا» بالبحر.

١٢ ـ إقرار سيادة تركيا، وإعطاء حق تقرير المصير للشعوب الأخرى التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية، وإقرار حق الملاحة في مضائق الدردنيل.

١٣ ـ إنشاء دولة بولونية مستقلة، وإعطاؤها الضمانات الدولية الضرورية.

١٤ ـ تشكيل «عصبة أمم» تضمن الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي لجميع الدول.

الفصل الثالث

ما بين الحربين ، والعودة إلى الحالة الطبيعية

لقد فشل مشروع «ويلسون» للسلام، الذي كان يهدف إلى تكريس زعامة الولايات المتحدة العالمية، لأن قادة المعارضة الجمهورية وخاصة «وارن هاردينغ» (١٩٢١ - ١٩٢٣) و«كالفان كوليدج» (١٩٢٣ - ١٩٢٨) أصروا على رغبتهم بعودة أمريكا إلى «الوضع العادي»، غير أن رفض الولايات المتحدة قبول المسؤولية في «عصبة الأمم» لم يكن يعني العودة إلى العزلة، ولا حتى التوقف عن التوسع الجغرافي الذي كان معروفاً عنها قبل الحرب.

إن تفوق الولايات المتحدة الإنتاجي والمالي شمل آنذاك جزءاً هاماً من الكرة الأرضية، واعتبرت الإدارات الجمهورية في العشرينات هذا التفوق، بمثابة الرافعة الأساسية من أجل إرساء النظام السلمي الدولي على التوسع التجاري والمعايير الليبرالية الثقافية للشركات والأسواق التي تغذيها رؤوس الأموال الأمريكية. لقد كانت هذه السياسة من وحي سكرتير الدولة «شارل إيفانزهيوغ» (١٩٢١ - ١٩٢٥)، وسكرتير الدولة للتجارة «هربرت هوفر» (١٩٢١ - ١٩٢٨).

والواقع أن القادة الأمريكيين تهربوا من جديد أمام المسؤوليات الدبلوماسية الجماعية الدولية خشية الالتزام بها. ولكنهم التزموا مشروع «أممية جديدة وطموحة» كانت البلاد مدعوة للتبشير بها بشكل مستقل نتيجة لتطور قوتها الاقتصادية الهائلة.

وفي رأي «هوفر» و«هيوغ»: أن أسس السلام والاستقرار العالميين

توفرت بالتبعية المتبادلة بين الدول، طبقاً للثقافة الأمريكية ولـ«مبدأ الباب المفتوح»؛ وأن الأخطار الأولى التي يجب تجنبها هي النزاعات العسكرية الجديدة التي ستمتص الموارد الهائلة، عملاً بمنطق مناطق النفوذ، والتحالفات بين القوى..

هذا بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة بإصرارها على الرفض الصريح للحرب لأسباب «جيو- بوليتيكية» واقتصادية، فإنها اقترحت توقيع معاهدات واشنطن عام ١٩٢٠ - ١٩٢١، لتحديد الأسلحة البحرية، ولكي تحل محل نظام التحالف المتعدد الأطراف حول منطقة المحيط الباسيفيكي.

وبتوقيع ميثاق «لوكارنو Locarno» عام ١٩٢٥ الذي كفلت فيه كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا حدودها المتبادلة، استطاعت الولايات المتحدة إقامة تركيب «موزاييكي» من هياكل التعاون الإقليمي، وإنشاء منظمة عالمية للعمل والصحة لمساعدة «عصبة الأمم»، كذلك إنشاء «محكمة العدل الدولية» في لاهاي، لإعطاء الانطباع بالاتجاه نحو أممية سلبية؛ هذه الأممية ستصل ذروتها عندما ينتمي إليها العديد من الدول ومن بينها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

أما الإعلان الذي أطلق عليه اسم «إعلان بريان - كيللورغ» Briand - Kellog عام ١٩٢٨، فإنه ينص على رفض الحرب، وقد التزمت به دبلوماسية الولايات المتحدة لكي تدعم التوازن، الجيو - بوليتيكي، في المحيط الباسيفيكي، وتركت للقوى الأوروبية العناية بإدارة مشاكل الحرب في «مؤتمر فرساي».

الإفراج عن أرصدة المدفوعات الدولية:

إن البؤرة الدولية الحقيقية المستقلة الخاصة بالولايات المتحدة كانت

ذات طبيعة اقتصادية ـ مالية. هكذا يمكن تفسيرها بشكل أفضل بالنسبة لأوروبا ومناطق العالم الأخرى. لذلك، وجدت المبادلات الدولية وتطور الاقتصاديات الأوروبية الكبرى، نفسها مرتبكة جدياً بسبب عدم انسجام الديون التي كانت تثقل كاهل الدول القديمة المتحاربة. لقد كدَّس الحلفاء على أنفسهم ديوناً تتجاوز (١٠) مليارات دولار، استلفوها خلال الحرب من الولايات المتحدة، ومن أجل تسديدها كانوا يعتمدون على الغرامات الحربية التي فرضت على ألمانيا، باسم إعادة إعمار ما خربته الحرب. وتقدر تكاليفه بـ (٣٣) مليار دولار. ولكن سرعان ما ظهر لهم استحالة تنفيذ هذا المشروع عملياً. فألمانيا لم تكن تستطيع القيام بالتزام ثقيل إلى هذا الحد، وبالنهاية كان على الولايات المتحدة أن تنحني وتقبل حلاً تفاوضياً لمسألة القروض التي شلت الاقتصاد الأوروبي.

وبدلاً من اللجوء إلى معالجة هذا الموضوع بالطرق الدبلوماسية الرسمية، التي كان يمكن أن تؤدي إلى موافقات برلمانية، فقد لجؤوا إلى المراوغة، والاتفاق مع بعض البنوك الكبرى لإيجاد سبل غير مباشرة لامتصاص القروض، ومع ذلك اضطرت الحكومات لأن تقدم لها الدعم والتعاون غير الرسمي الذي يجري عادة بين سلطات عامة وأوساط اقتصادية خاصة ـ هذا الأسلوب يسميه المؤرخون بـ«الحرفية» (Corporatisme). وأخيراً، واستناداً «لخطة داوز» (Plan Daws). فتحت المؤسسات المالية في «وول ستريت» بنيويورك، خط قروض لألمانيا من أجل تثبيت سعر «المارك» وتنشيط استئناف عمل الاقتصاد الألماني، والسماح له بهذا الشكل أن يدفع بالتوازي التعويضات الحربية التي فرضتها معاهدة فرساي على ألمانيا.

إن المبادرة الأمريكية لتحريك دائرة المدفوعات الدولية أُكملت فيما بعد

في عام ١٩٢٦، وفي عام ١٩٢٩ عن طريق «خطة يونغ» (Plan Young) الذي لجأ إلى تخفيض مبلغ التعويضات.

وهكذا تمحور تجديد النظام الاقتصادي الدولي التبادل والسيلان المتزايد لرؤوس الأموال الأمريكية، وبعد عام ١٩٢٤ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الممول للعالم.

لقد بدأت صحة الاقتصاديات الأمريكية تتوقف بنسب عالية على التدفق الكثيف والمستمر للدولار، على شكل قروض واستثمارات في الشركات الصناعية والتجارية وبشكل خاص في ألمانيا. ولكن الاختراق الاقتصادي الأمريكي ازداد بسرعة شديدة مع الاستثمارات الهامة في أمريكا الوسطى وفي البرازيل والأرجنتين، وفي آسيا وفي المناطق البترولية في الشرق الأوسط وحتى في روسيا.

لقد أصبح السعي للباب المفتوح المالي والتجاري كونياً بالفعل، واستمر التوسع في الأسواق الخارجية بشكل شديد الفعالية: وكانت المناطق الأفريقية وجنوب آسيا وحدها تحت إشراف أوروبي بطريقة استثنائية. أما التجارة الأمريكية فتابعت تطورها بوتائر هامة جداً خلال الفترة بين ١٩٢٣ ـ ١٩٢٩، وزادت المبادلات العالمية بنسبة (١٣٪)، بينما ارتفعت الصادرات الأمريكية بنسبة (١٠٠٪) وعرفت تنوعاً جغرافياً هاماً، بينما تناقصت المبادلات مع أوروبا بالمقارنة مع تلك المنفذة مع بقية العالم (في هذه السنوات انحدرت الواردات القادمة من أوروبا إلى النصف وبمعدل ٣/١ بشكل عام، ونتج عن ذلك مشاكل هامة للأوروبيين بالعملات الصعبة). وفي مجال الاستثمار والمنتجات الأمريكية، كانت النماذج الثقافية وأساليب المتعهدين والتجديدات التقنية والتنظيمية الأمريكية، تغرق الأسواق، فالنايلورية، والماركيتنغ والاستهلاك والإعلان والدعاية، وكذلك

الأشكال الجديدة للثقافة الجماهيرية التي اتسمت بها «السنوات المجنونة» (Les annees Folles)، ابتداء من «سينما هوليود»، سمحت للثقافة الأمريكية بالانتشار في الوقت الذي أخذت فيه الثقافة الأوروبية بالانحسار، هذه الحضارة ـ أي الأوروبية ـ التي كانت في الماضي قوية ومتميزة بحيث فرضت نفوذها على العديد من مناطق الكرة الأرضية.

وتجدر الإشارة، إلى أن هذا التشعب العالمي للقوة الاقتصادية الأمريكية، كان في نظر قادة البلاد، يقوم بوظيفة استقرار دولي فعال: وذلك بجعل التبعية المتبادلة تتحسن باضطراد، مما يسمح للولايات المتحدة بنشر النظام والازدهار والرخاء والسلام.

غير أن هذا «المفهوم الليبرالي الحرفي» لم يكن يخلو من شحنة تناقض قومية اقتصادية، ذلك «أن سعادة العالم» في رأي «هوفر» تستند بالتحليل الدقيق على سعادة الولايات المتحدة، وهذه تبرر إجراءات تتناقض كلياً مع «مذهب الباب المفتوح»، كالتقليص الشديد للهجرة، الذي فرض في الفترة الواقعة بين ١٩٢١ و١٩٢٤، وزيادة التعرفات الجمركية الحمائية.. وتصدير السلع ورؤوس الأموال أيضاً، لم تكن تترافق بافتتاح السوق الأمريكية، مما كان يسمح للزبائن التجاريين الأجانب بأن يصدروا بدورهم إلى أمريكا من أجل إعادة التوازن لحساباتهم الخاصة أو لميزان مدفوعات بلادهم، وإن المزيد من تدفق الدولار سعياً وراء الربح، لم يكن ينشط الاقتصاد العالمي إلا بالمقدار الذي تشعر به الولايات المتحدة بأنه لصالح اقتصادها باعتبارها مسؤولة إلى حد ما عن القروض وكفيلة للنظام المالي العالمي.

من المؤكد، أن السياسة الأمريكية ساعدت، في العشرينات، أوروبا والأسواق الأخرى لتنهض من جديد، ولكنها لم تقترح إيجاد مؤسسات

قوية قادرة على الإدارة الجماعية للترابط المتبادل (التبعية المتبادلة) وإرساء الحكومات على معايير ثابتة تضمن عدم التغيير.

في تشرين الأول/ ١٩٢٩، انهيار وول ستريت:

مع انهيار سوق الأسهم في «وول ستريت» خلال تشرين الأول ١٩٢٩ أصبح كل شيء مأساوياً، فالأزمة المدوخة التي أطاحت بالعقول، أغرقت الاقتصاد الأمريكي، في سنوات ثلاث مريرة بلغت نسبة البطالة في أمريكا ٢٥٪ وانهار الإنتاج إلى النصف، وانهار التعاون الدولي، وتوقف فجأة صنبور رؤوس الأموال الأمريكية، ودخلت جميع الأسواق، بدءاً من السوق الألمانية، في دورة سلبية هابطة لا يمكن إيقافها: ففي الفترة بين ١٩٢٩ و١٩٣١ تقلصت التجارة الدولية إلى ما يعادل الثلث، وانخفضت الصادرات بنسبة (٦٠٪). أما نظام النقد العالمي للذهب الموحد (Gold Standard) الذي أعيد تنظيمه في عام ١٩٢٥ لكي يضمن قوة صرف العملات، وتدفق رؤوس الأموال، فلم يعد له المرونة الضرورية من أجل احتواء وإطفاء الضغوط الانكماشية (Deflationniste)، وقد صرف النظر عنه من قبل العديد من الدول (ألمانيا، اليابان، في عام ١٩٣١، وحتى بريطانيا العظمى نفسها). وتحت تأثير هذه الأزمة تراجعت التبعية المتبادلة بعنف، وتخلفت الزراعة الدولية إلى حد كبير جداً.

الواقع أن الانهيار الاقتصادي قَرَضَ شرعية الرأسمالية الليبرالية وأوامر صرفها الدولية، ولم تعد تبدو على أنها المحرك للرخاء والازدهار ـ الذي لم تشعر به الطبقة الكادحة إلا قليلاً ـ بل أصبح يُنظر إليها كعربة لإنتاج البطالة والفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي. وهكذا أصبح الإلحاح السياسي والأسبقيات بالنسبة للجميع هي دعم الإنتاج الداخلي ومسألة البطالة،

ولهذا كانت ردود الفعل الوطنية في جميع البلدان الصناعية الرئيسية تركز على اتخاذ التدابير الحمائية.

وبمواجهة الأزمة، لم تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية عن تشغيل النظام الاقتصادي المهيمن رغم أنها وحدها التي كانت مؤهلة لذلك، وعندما أصبح «هوفر» رئيساً للولايات المتحدة، اقترح في عام ١٩٣١، إصدار «موراتوريوم» (قانون لتأجيل الديون) ولكنه كان هزيلاً بالنسبة لضخامة هذه الديون والتعويضات. ولكن إدارة «هوفر» جابهت الأزمة بالسعي بشكل خاص للمحافظة على «توازن الميزانية»، وحماية المنتجين الأمريكيين.

ففي عام ١٩٣٠، رفع الرئيس «هوفر» بكل سذاجة، التعرفات الجمركية. أما خليفته الديمقراطي «فرانكلان ديلانو روزفلت» (١٩٣٣ - ١٩٤٥) فقد وصل إلى البيت الأبيض مدعوماً بالمصالح الإنتاجية والشعبية، لذلك كان يصر على اتخاذ تدابير المباشرة لانطلاق الاقتصاد الوطني. وعن طريق برنامجه الذي سمي «النيوديل» (Newdeal) أطلق مخططاً للانفاق العام ودعم الأسعار الداخلية بهدف تشجيع وتنشيط الإنتاج والعمالة، التي كانت ذات أسبقية بالنسبة للالتزامات الدولية.

أما في «مؤتمر لندن عام ١٩٣٣»، الذي حاول إعادة بناء نظام نقدي على أساس «سعر الذهب الموحد»، فقد فضل «روزفلت» الاحتفاظ بالولايات المتحدة بحرية المناورة أو تثبيت المبادلات بالقطع، مضحياً بزعامته للعالم. وهكذا فشلت المحاولة الضرورية لمعالجة الأزمة عن طريق التعاون بين العديد من الدول. وكسابقة، كان «روزفلت» مقتنعاً تماماً بالصلة بين «التبعية المتبادلة» وبين الازدهار الأمريكي والاستقرار العالمي. وفي داخل حكومته كان للأممية الليبرالية «سفيراً» هاماً في شخص سكرتير

الدولة «كوردل هيل» (Gordel Hull) (١٩٣٣ - ١٩٤٤). وفي عام ١٩٣٤ اتخذ «روزفلت» إجرائين هامين من أجل تشجيع المبادلات الدولية من جديد هما: ميثاق التجارة المتبادل (Reciprocat Trade Agreement)، الذي حصلت بموجبه السلطة التنفيذية على حق التفاوض من أجل الانفتاح المتبادل للأسواق، وإحداث بنك الاستيراد والتصدير الذي كان يمول القروض بين الحكومات، بفرض دعم التجارة الخارجية. وكانت هذه الإجراءات موجهة نحو المستقبل، باستثناء المبادلات مع أمريكا اللاتينية.

والواقع أن الهدف الأول الأساسي لروزفلت الذي تفرضه الأزمة هو متابعة ازدهار البلاد واستقرارها، باعتباره العنصر الأساسي من أجل الأمن الوطني ومستقبل السياسة الخارجية بالإضافة إلى كونه الوسيلة الوحيدة للقيام بالالتزامات السياسية ذات الأفضلية.

دعم الديمقراطية الأمريكية:

كان انهيار النظام الدولي والهوة التي تفصل بين أخصامه ومؤيديه، القطار الذي نقل مسألة مناطق النفوذ الاقتصادي إلى الميدان السياسي - الأيديولوجي، بصيغة ستراتيجية، وإن ضعف الديمقراطية الليبرالية الذي حد بشكل صريح صيرورة الانهيار، تحول إلى أزمة حقيقية مع وصول «أدولف هتلر» إلى السلطة عام ١٩٣٣، وتطور الحركات الفاشية والقومية، والتي لا تمت للاقتصاد، إلا أنها تتسم دائماً بالعدوانية.

أما بالنسبة للحكومة الأمريكية، فإن الأزمة وخدمتها أمام تحدي إعادة بناء الازدهار الداخلي لكي تعيد الديمقراطية والرأسمالية الليبرالية، سمعتهما وشرعيتهما، في البلاد، وكذلك في السياق الدولي، لأن هذين المفهومين أصيبا بالضعف أكثر فأكثر.

وفيما يختص بالرئيس «روزفلت» فإنه كان يعتبر، مع وجود بعض التناقض، أن تدعيم الديمقراطية الأمريكية مادياً ومعنوياً يشكل العامل الأساسي لمجابهة التدهور الدولي.

إن مثل هذا التفكير يسهل عملية التدهور بسبب غياب إجابات متفق عليها رضائياً وبالتشاور وعدم فعالية القوة الوحيدة التي كان بإمكانها ممارسة دور محرك خصوصاً من الزاوية الاقتصادية. يضاف إلى ذلك أن الانهيار الداخلي والأزمة الدولية تميلان إلى دعم التقاليد الانفصالية والاختلافات الموجودة فعلاً في الثقافة الأمريكية، وتجدر الإشارة هنا إلى ملاحظة عودة ظهور الميل للعزلة في البلاد حيال أوروبا والخصوم الصاعدين الجدد.

وبمقدار ما تتدهور القيم السلمية على الصعيد الدولي، بفعل الأزمة الاقتصادية الحادة، والمضاعفات السلبية التي تفرزها العدوانية الفاشية، بمقدار ما ينمو ويتطور شعور بالاشمئزاز تجاه الديناميكية الدولية لدى تياري المحافظين المتطرفين والتقدميين الأمريكيين. لقد ظهر هذا التوجه على شكل نقد عنيف ضد مساهمة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى، وتحول فيما بعد في فترة الثلاثينات كلها إلى معركة سياسية شنت ضد كل تورط أمريكي في الأزمة الأوروبية.

هذه الروح الانعزالية، مضافة لشكوك «روزفلت» الأولية، ودبلوماسيته الحذرة جعلت الشروط السياسية صعبة، والسلطة التنفيذية الأمريكية غير راغبة في تعقيد علاقاتها مع الكونغرس، مما أعطى الانطباع كأن الولايات المتحدة تصنع نفسها بعيداً عن كل الأحداث الدبلوماسية الأوروبية، وقد استمر ذلك في كل الحالات حتى عام ١٩٣٨.

والواقع أنه منذ عام ١٩٣١، كان بالإمكان استقرار المؤشرات للتراجع

الأمريكي في زمن احتلال اليابان لـ«منشوريا»، فالحكومة الأمريكية لم تعترف بالنظام العميل الذي أقامته اليابان في هذه المنطقة المحتلة، لذلك وافقت على الاحتجاجات الدبلوماسية التي صدرت عن «عصبة الأمم»، ولكنها رفضت تبني التدابير العقابية. وابتداء من هذا الحدث أصبح على أمريكا أن تأخذ بعين الاعتبار قيام منطقة نفوذ يابانية في الشرق الأقصى. أما بالنسبة لمواجهة عدوانية النظام النازي في ألمانيا، فقد تبين أن واشنطن لازالت مترددة، وفي الفترة الواقعة فين ١٩٣٤ - ١٩٣٦، بلغت الروح الانعزالية في أمريكا ذروتها وتجسدت بإصدار تشريع حول «الحياد» كان من نتائجه منع بيع الأسلحة إلى كل أمة تخوض الحرب، وبهذا الموقف خالفت الحكومة كل التقاليد الأمريكية، وبعد فشل التعاون في «منشوريا» مع عصبة الأمم تخلت الولايات المتحدة للأمم الأوروبية عن عملية إنقاذ الاستقرار والأمن فوق القارة العجوز.

نقاط الضعف الأولى في «مذهب العزلة»:

كان الرئيس «روزفلت» ينظر بسلبية لا مبالية للنظام العالمي، طوال فترة رئاسته الأولى، رغم تراكم التوترات، وكان لهذا الموقف بعض الاستثناءات مثل الاعتراف الرسمي بالاتحاد السوفياتي في عام ١٩٣٣ بهدف الرغبة في زيادة العلاقات التجارية، وبدء الحوار مع قوة جديدة استقرت في أوروبا وفي المحيط الباسيفيكي، ثم إطلاق سياسة المشاورات الإقليمية في أجزاء القارة الأمريكية الشمالية والجنوبية، علماً بأن ذلك كان متصوراً قبل ذلك من قبل «الرئيس هوفر»، وذلك من أجل ترسيخ الزعامة الأمريكية على أساس التعاون بين حكومات القارة، بعيداً عن مبدأ التدخل الأمبريالي، ذلك لأن هذا التدخل الأمبريالي في الفترة بين ١٩٢٧ - ١٩٣٣ لم ينجح في خلق النظام والاستقرار. لأن مشاة البحرية الأمريكية

أثبتت عجزها عن مجابهة عصابات «أوغستو سيزار ساندينو» (Augusto Sesar Sandeno) في «نيكاراغوا». ولكن من أجل إنجاح فترة استراحة دفاعية مقابل التوترات العالمية التي تطفو على السطح، اختار «روزفلت» مبدأ «حسن الجوار»، وحيال تفكك وضعف التبعية المتبادلة بين الدول، لجأ إلى تدعيم الإقليمية التجارية والسياسية، التي لم تلبث حتى أخذت صفة جديدة مضمونها «التضامن ضد الهتلرية».

أما بعد إعلان انتخاب «روزفلت» مرة ثانية عام ١٩٣٦، فقد بدأ يأخذ بشكل جدي الاعتبارات الستراتيجية التي يمثلها انحسار النظام العالمي في أوروبا وآسيا، والعدوان الإيطالي على «أثيوبيا» عام ١٩٣٥، واحتلال «هتلر» لمنطقة «رينانيا» عام ١٩٣٩، والتدخل الألماني ـ الإيطالي في الحرب الأهلية الإسبانية عام ١٩٣٦، وأخيراً الحرب اليابانية ضد الصين عام ١٩٣٧. هذه الأحداث كشفت إلى أي مدى يمكن أن تصل عدوانية الأنظمة القومية الفاشستية التي أصبحت تشكل تهديداً مباشراً للسلام يجسده ميثاق التحالف ضد «الكومنترن» الذي وقعته كل من المانيا النازية وإيطاليا الفاشستية والإمبراطورية اليابانية عام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧.

ونتيجة هذه الأوضاع تفشى الوهن في مبدأ الحياد والعزلة، وتبين بأن القوانين الصادرة ضد تجارة الأسلحة، هي في غير مصلحة ضحايا العدوان، في الصين وفي إسبانيا بوجه الخصوص.

وفي تشرين الأول/ ١٩٣٧ اقترح الرئيس «روزفلت» علناً عزل أولئك الذين يخرقون القانون الدولي، فكان ذلك بمثابة أول مبادرة من قبل الولايات المتحدة، تشير على الأقل إلى استعدادها مبدئياً للتعاون ضد العدوان الفاشي.

لقد تركز انتباه الرأي العام والإدارة والحكومة الأمريكية حول منطقة

المحيط الباسيفيكي، حيث بدأت الولايات المتحدة ترسل إشارات أكثر وضوحاً ضد التوسعية اليابانية، ففي عام ١٩٣٨ أخذت تبذل جهوداً جادة لإعادة تسليح البحرية الأمريكية، وقررت تخصيص قروض وأسلحة للصين. أما في أوروبا فكان الهدف الحقيقي هو العزلة؛ فقد اكتفت الدبلوماسية الأمريكية بتشجيع المحاولة البريطانية ـ الفرنسية التي قام بها رؤساء الحكومة في البلدين «تشمبرلن» و«دالاديه» من أجل الوصول إلى تسوية سلمية مع «هتلر»، وفي ذروة تدهور العلاقات مع ألمانيا النازية، اكتفى «روزفلت» بدعم جهودهما التي بذلاها في «مؤتمر ميونيخ» عام ١٩٣٨ لإقناع «هتلر» بالاعتدال وقبول مطالبه بمنطقة «السوديت» على حساب «تشكوسلوفاكيا».

مخاوف بالنسبة للأمن الأمريكي:

إن فشل سياسة الولايات المتحدة الخاصة بالوفاق، والتي أطلق عليها اسم «سياسة التهدئة» قاد الرئيس «روزفلت»، وجزء متزايد من المجتمع الأمريكي إلى اتخاذ موقف صارم وواضح من الحرب، كانت نتيجته القرار بالسماح ببيع الطائرات المقاتلة لفرنسا وبريطانيا ومضاعفة ميزانية الدفاع. وفي كانون الثاني/ ١٩٣٩، طلب «روزفلت» من الكونغرس الموافقة على إتباع سياسة حازمة ضد عدوانية الأنظمة الفاشية، وبدأ يمارس الضغوط لإلغاء القوانين المتعلقة بحياد أمريكيا، وهذا يعني السعي لإيجاد الوسيلة والأسلوب لتحريك سياسة أمريكا باتجاه مزيد من الدعم، وبشكل أكثر فعالية، لأولئك الذين يقفون في الخط الأول لمقاومة التوسعية الألمانية وردعها.

وتجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسية الأمريكية كانت خلال الأشهر الأخيرة التي سبقت نشوب الحرب، تشجع فرنسا وبريطانيا على نزع

فتيل الأزمة البولونية، واقترحت التعاون مع الاتحاد السوفياتي، دون أن تصل إلى حد أخذ المبادرات باسمها الخاص، وعلى عكس ذلك تماماً، فإن السياسة التي كانت تمارسها الولايات المتحدة في منطقة المحيط الباسيفيكي، أكثر صرامة: فقد هددت بإلغاء المعاهدة التجارية مع اليابان والتي تنتهي في عام ١٩٤٠. وبالرغم من أن «الرئيس روزفلت» كان لا يزال متأثراً بالميل للعزلة والحذر، وببعض الغموض الستراتيجي، إلا أنه كان يسعى لتوفير الوسائل الضرورية التي تمكنه من التصرف بشكل يوحي، أن الولايات المتحدة يمكنها التدخل في خيارات الدول الأخرى والدفاع عن الوضع الراهن دون أن تتورط مباشرة بالحرب، هذا الاهتمام الشديد بالأخطار التي تهدد السلام لم يكن الشاغل والعمل الوحيدين للرئيس روزفلت وللدبلوماسية الأمريكية، فقد كان الرأي العام الأمريكي مدركاً للأخطار الناتجة عن الأزمة الدولية، وظهر فيما بعد بأنه كان شديد الحساسية بالنسبة لمضاعفاتها وتأثيرها على الولايات المتحدة.

إن عداء المجتمع الأمريكي حيال «هتلر» والنازية، والتوسع الياباني، كان تعبيراً عن العداء التقليدي لكل الأيديولوجيات المناهضة للديمقراطية، ولمناطق نفوذها، ولكنه يتغذى أيضاً من الخوف غير المُعلن على مستقبل الديمقراطية، والأمة الأمريكية. ومع ذلك لم يكن أي شخص يتصور وجود تهديد مباشر بالنسبة للولايات المتحدة، لقد كان بإمكان الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة عن الحرب، ولكن لأن الرئيس روزفلت وعدداً من المعلقين السياسيين والمنتفعين يلحون على الخطر من احتمال قيام هيمنة ألمانية يابانية على أوروبا والشرق الأقصى، لكون هاتان الدولتان عسكريتين وديكتاتوريتين ومتحالفتين ومعاديتين للديمقراطية. وهذا يعني أن الديمقراطية الأمريكية ونظامها الرأسمالي الليبرالي معرض للخطر، وقد تجد نفسها

معزولة من جديد ومتخلفة عسكرياً، الأمر الذي لا تقبله الغالبية من الشعب الأمريكي.

وهكذا فإن العدوانية الألمانية اليابانية بتهديدها لأمريكا، وسمت «سيناريو» مزدوجاً، جيو - بوليتكياً، وأيديولوجياً، سيبقى القاعدة الستراتيجية الأمريكية حتى في الفترة التالية للحرب.

وفي عشية الحرب العالمية الثانية تبنت السياسة الخارجية الأمريكية لهجات جديدة: فأصبحت تستخدم لغة أكثر واقعية تأخذ بعين الاعتبار الروابط الستراتيجية وعلاقات القوة، تضاف إلى التقاليد الموروثة عن «الرئيس ويلسون» و«مذهب الباب المفتوح»، و«مفهوم الأمن القومي» تصاغ كلها بتعابير اقتصادية وستراتيجية مستوحاة من مختلف عناصر «المشهد العالمي».

الفصل الرابع

الرئيس فرانكلين روزفلت والحرب العالمية الثانية

بعد الغارة الجوية اليابانية المباغتة على «ميناء بيرل هاربر» دخلت الولايات المتحدة الحرب، ووضعت قوتها الحاسمة في خدمة معسكر الحلفاء. ولكن المجاهيل المتعلقة بأوروبا المقسمة إلى مناطق نفوذ، أثرت بوزنها على السلام.

لقد أدت الخيارات الستراتيجية وتطورات الحرب إلى إعطاء الولايات المتحدة دوراً وفر لها هيمنة مزدوجة اقتصادية وستراتيجية، وفيما بعد زعامة عالمية لا مثيل لها، ومع ذلك فقد توقف صعودها على التدرج والتعاقب المعقد للأحداث والقرارات.

فالغزو الألماني لبولونيا في أيلول/ ١٩٣٩، وإعلان فرنسا وبريطانيا العظمى الحرب، الذي نتج عن هذا الغزو، لم يبدلا جذرياً الموقف الأمريكي. على الرغم من أن النقاش الداخلي حول الأمن القومي والستراتيجية ومستقبل البلاد أخذ طابع السرعة والاستعجال، إن العداء ضد السياسة التوسعية العدوانية الألمانية قد تفاقم، وتصاعد نفوذ المنادين بالدعم السياسي والمادي لفرنسا وبريطانيا، وارتفعت الأصوات المطالبة بممارسة ردع أكثر صرامة ضد اليابان. ففي كانون الثاني/ ١٩٤٠ ألغى الرئيس روزفلت الاتفاقيات التجارية التي كانت تسمح لـ«طوكيو» بأن تتمون من المنتجات الضرورية، وبنفس الوقت زادت أمريكا مساعداتها لبريطانيا وفرنسا والصين، ولكن دون أن تتجاوز الحدود المسموح بها

بموجب الفقرة الخاصة بالدفع نقداً «Gash and Garry» في قانون الحياد الذي ينص على عدم بيع الأسلحة إلا لأولئك الذين يدفعون الثمن نقداً ويحملونها على سفنهم.

والواقع أنه، لا المعاهدة الألمانية ـ السوفياتية عام ١٩٣٩، ولا احتلال بولونيا وبلدان البلطيق وفنلندا من قبل الاتحاد السوفياتي. عدلت بالفعل موقف الولايات المتحدة من الحرب: فأنصار العزلة اكتفوا باستنكار «العدوان الشامل» الذي وضع الاتحاد السوفياتي في نفس «الكيس» مع الأنظمة الفاشية، أما الرأي العام الأمريكي فقد ازداد حقده على الشيوعية وانعكس ذلك على القوات المسلحة والدبلوماسية.

أما الرئيس روزفلت فكان يعتقد أن الاتفاقية الألمانية السوفياتية لن تعمر طويلاً، وثابر على اعتبار ألمانيا التهديد الرئيس.

وفي هذه الأثناء ارتفعت حدة الحرب، فضاعفت جهود تعبئة البلاد في الصناعة والتسليح، ووصل ذلك إلى حدود التعبئة العسكرية في حزيران/ ١٩٤١، وأصبحت المسألة الوحيدة المطروحة على أنصار العزلة المنادين بالدفاع الإقليمي عن القلعة الأمريكية في المحيط الباسيفيكي، وبالنسبة للمنادين بدعم الديمقراطيات بشكل أكثر فعالية، هي: معرفة أي الأهداف التي يجب توجيه قوة البلاد نحوها الصناعية واللوجستية، أم القوات الجوية والبحرية؟.

أمريكا ترسانة الديمقراطية:

كان سقوط فرنسا، السبب الرئيس الذي غير مواقف الولايات المتحدة: فمنذ حزيران ١٩٤٠، أصبحت سيطرة «هتلر» على أوروبا الغربية بمثابة الكابوس الذي يقلق القطب الصناعي العالمي ويمثل التحدي

الأيديولوجي للديمقراطية الأمريكية. وقد ترافق فجأة مع تهديد التحالف الجيوبوليتكي الذي تمت صياغته في أيلول من نفس العام على شكل حلف ثلاثي من «ألمانيا وإيطاليا واليابان».

ونظراً لأن أمريكا كانت تعتقد دائماً، أن استقلالها وازدهارها لم يتحققا إلا بفضل حرية الدخول إلى الأسواق العالمية والحصول على الموارد بأنواعها، فإن رؤيتها لامتداد مناطق النفوذ العسكري والعدواني بهذا الشكل الملموس أصبح يشكل تهديداً غير مقبول بالنسبة لمفهومها الشامل للأمن القومي. وعندما اشتد القصف الجوي الألماني على إنكلترا، أدرك المواطنون الأمريكيون، أنه في زمن الهجوم الجوي. أصبحت أراضيهم نفسها غير آمنة.

في هذا الوقت كانت إدارة الرئيس «روزفلت» تبذل أقصى جهودها للوصول إلى أوسع إجماع وطني وحرضت على ضم الممثلين الجمهوريين لهذا الإجماع. وأبدى روزفلت بالذات تصميمه على دعم بريطانيا بالعظمى، فصرح علناً بأن صمودها وبقاءها جوهري وعظيم الأهمية ليس في أوروبا بل وفي منطقة المحيط الباسيفيكي. وخلال فترة أقل من عام قدمت أمريكا لبريطانيا السفن الحربية وضاعفت إرسال المواد التموينية، وحصلت إدارة روزفلت «على موافقة الكونغرس على قانون يسمح لها بالإعارة والتأجير. ووضعت خطة حربية تعطي للمحيط الأطلسي أفضلية، وأخيراً ألزمت البلاد بتحالف واقعي، صاغه الرئيس البريطاني ونستون تشرشل والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، وأطلقا عليه اسم «ميثاق الأطلسي» (آب/ ١٩٤١). وفي هذه الأثناء بدأ سلاح البحرية الأمريكية يواكب قوافل السفن في المحيط الأطلسي ويؤمن الإشراف على «غزو فنلاندا» و«أيسلندا» و«جزر الآصور» واعتباراً من خريف عام ١٩٤١، وجدت أمريكا نفسها مشتبكة في حرب غير معلنة ضد الغواصات الألمانية.

والواقع أن الرئيس روزفلت جعل بلاده تدخل الحرب ضمن إئتلاف موجه ضد النازية دون أن يجابه المعركة السياسية الصعبة التي كان عليه أن يديرها للوصول إلى إعلان الحرب رسمياً. ففي البداية، على كل حال، كان هذا الحذر السياسي خياراً ستراتيجياً هدفه: المحافظة على بقاء الولايات المتحدة خارج ساحة الحرب مع توفير أعظم احتياط «لوجستي» لصالح الدول الديمقراطية المعادية لألمانيا. وأن تكون الولايات المتحدة «الترسانة للديمقراطية» كما صرح في كانون الأول ١٩٤٠، ولكن اشتداد زخم الحرب جعل هذا السلوك ضرباً من المستحيلات، لأنه يقوم بشن الحرب بالوكالة. أما بعد هجوم الألمان على الاتحاد السوفياتي (في حزيران/ ١٩٤٢) الذي وافقت أمريكا على منحه دعماً مادياً كثيفاً، اقتنع روزفلت بأن الدخول بالحرب لم يعد بالإمكان تجنبه، فاختار المجابهة في المحيط الأطلسي دون الاشتراك العسكري الأمريكي، وبهذه الطريقة لا يصبح الائتلاف ضد النازية مؤكداً، لأن الولايات المتحدة لم تكن ترغب بزج كامل ثقلها بشكل حاسم يؤثر على صنع السلام في المستقبل.

غير أن هجوم اليابان المباغت على قاعدة «بيرل هاربر» البحرية الأمريكية في ٧/ كانون أول/ ١٩٤١، ثم إعلان ألمانيا الحرب على أمريكا الذي تلاه، ساعدا الرئيس روزفلت على حل هذه العقدة.

والواقع أنه ابتداء من شهر حزيران/ ١٩٤١، كانت المجابهة الدبلوماسية الأمريكية ـ اليابانية في المحيط الباسيفيكي. قد أخذت طريق اللا عودة: فقد استولى اليابانيون على الممتلكات الفرنسية في الهند الصينية، وجمد «روزفلت» ممتلكات اليابانيين في الولايات المتحدة، وأصدر مرسوماً يحظر تصدير البترول للضغط على اليابان وإجبارها على الانسحاب من الهند الصينية، وأدان التحالف مع ألمانيا وطالب انسحابها من «الصين» وقبولها

مبدأ «الباب المفتوح»؛ ولكن اليابان لم يكن لديها، بكل تأكيد، أي رغبة بالتراجع عن إقامة منطقة نفوذها الآسيوية، ولكي تضمن تموينها بالطاقة اضطرت لتوسيع عملياتها إلى الهند الهولندية الغنية بالبترول الأمر الذي أدى بها حتماً إلى مجابهة الولايات المتحدة. وهكذا قام النظام العسكري في طوكيو بخيار يائس فقرر آنئذ شن هجوم مفاجىء على الأسطول الأمريكي في «بيرل هاربر» وعلى المستعمرات الهولندية والبريطانية.

الآلة الحربية العملاقة:

عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على المحور رسمياً أصبحت الحرب عالمية بالفعل، وتحولت أمريكا إلى الخصم الأكثر حضوراً والأكثر قوة؛ وخلال فترة ثلاث سنوات وسعت اشتباكاتها العسكرية حتى شملت جميع المسارح الحربية، وأقامت جيشاً قوامه (١٥) مليون عسكري فأصبح تفوقها في البحار والمحيطات وفي الجو أمراً مؤكداً، هذا بالإضافة إلى أنها أنشأت بؤرة دبلوماسية لجميع الحلفاء، ومؤخرة صناعية وغذائية ومالية ولوجستية أساسية لهم. ففي عام ١٩٤٤ قدمت الولايات المتحدة (٤٠٪) من مجموع الأسلحة العالمية، و(٦٠٪) من الذخيرة المستخدمة من قبل جيوش الحلفاء تم إنتاجها كلها في داخل الولايات المتحدة؛ وبلغت قيمة مجمل المساعدات التي قدمتها «الترسانة الديمقراطية» (١٣,٨) مليار دولار إلى بريطانيا العظمى، و(٩,٤) مليار دولار إلى الاتحاد السوفياتي.

وبهذه الصورة يمكن إعطاء صورة عن الدور الأمريكي من وجهة النظر الاقتصادية، ففي الفترة بين عام ١٩٣٨ و١٩٤٥، ارتفع متوسط إنتاج الفرد السنوي في الولايات المتحدة بنسبة (٦٠٪) ووصل إلى (٩٠٪) في ميدان الصناعة. وفي نهاية الحرب عام ١٩٤٥ كان إنتاج أمريكا وحدها

حوالي (٥٠٪) من مجموع إنتاج العالم، علماً بأن عدد سكانها لا يزيد عن (٦٪) فقط من مجموع سكان العالم، وأصبحت تملك (٥٠٪) من احتياط الذهب والنقد العالميين، وتشرف على (٥٢٪) من الأساطيل البحرية التجارية، وتتمتع بالدرجة الأولى التكنولوجية في معظم القطاعات تقريباً.

ومنذ بداية الحرب كانت الستراتيجية والدبلوماسية الأمريكيتين تقومان بشكل أكيد على أن البلاد عندما تنجز تعبئتها العامة ستحتل بسرعة المركز الأول في العالم. وكان الرئيس روزفلت كبقية النخبة الأمريكية، يعتقد أن انحسار أوروبا يفتح الباب ببطء إلى «القرن الأمريكي»، وعلى هذا الأساس سيقع على كاهلها الواجب الأخلاقي والسياسي والاقتصادي، في تعريف وتحديد النظام العالمي. لما بعد الحرب من أجل إزالة خطر الفاشية والعدوان العسكري بشكل أفضل، وتجنب الخلل بالتوازن بين القوى الذي أدى إلى أزمة الثلاثينات وأيقظ التعصب القومي والمطامع الاقتصادية والعداوات بين الدول، وأدى بالنهاية إلى إشعال فتيل الحرب.

ولهذا رأينا أن الولايات المتحدة تقترح من جديد منذ «إعلان ميثاق الأطلسي» كهدف ونموذج مثالي لما بعد الحرب: مبادىء ويلسون ـ المارة الذكر ـ حول حق تقرير المصير، وحرية التجارة والملاحة البحرية، والنظام الجماعي للأمن الدولي، وأضافت إليها فقرة خاصة تتعلق بالرخاء والأمن الاقتصادي لجميع الشعوب. مما عكس بشكل جيد مدى الاستفادة من دروس أزمة الثلاثينات العالمية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن الولايات المتحدة عندما نشرت قواتها العسكرية وأكدت مكانتها المميزة دولياً، لم يكن ذلك من أجل ضمان تفوقها على العدو فحسب، ولكن أيضاً من أجل أن تتمكن من

فرض وجهة نظرها الخاصة في السياسة الدولية أثناء الحرب وما بعدها، وإن إقامة نظام ليبرالي متعدد الأطراف، كان يعني بالنسبة إليها، قبل كل شيء، نهاية النظام التفاضلي الذي كان مخصصاً لحماية المبادلات التجارية في منطقة الاسترليني، ولذلك التزمت بريطانيا العظمى، منذ إجراء المفاوضات حول عقد إيجار العقارات (Land Lease)، بإلغاء نظامها القائم على التفرقة العنصرية التجارية فور انتهاء الحرب.

وعلى أساس مبادىء الرئيس ويلسون التي استوحي منها التخطيط الاقتصادي لما بعد الحرب، وضع الرئيس روزفلت تقييماً صلباً للدور الذي يجب أن تلعبه القوة الأمريكية في الشؤون الدولية.

فالسلام يجب أن يؤمن بواسطة الشرعية الدولية ويُجسّد باتحاد جديد للأمم وبالتعاون الوثيق بين الحلفاء وباستخدام القوة القسرية عند الضرورة، وعلى هذا الأساس تتوفر الضمانات الحقيقية للأمن الجماعي.. لقد جسدت هذه النظرية فكرة «جهاز الشرطة الرباعي» للنظام العالمي المؤلف من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، وبريطانيا العظمى، والصين، والذي يعكس واقع التآلف بين الحلفاء، وضرورة المحافظة على تضامنهم واستمرارية هذا التآلف.

لقد أدى ذلك إلى إدخال تناقض أساسي في موقف الولايات المتحدة، أولاً لأنها أعادت تفعيل مناطق النفوذ، بينما كانت التطلعات الليبرالية للدبلوماسية الأمريكية تهدف إلى إلغائها، ثانياً لأنها اعترفت، بشكل غير رسمي، بالطموحات الرامية للإشراف الإقليمي التي كان «تشرشل» و«ستالين» يرغبون بالمحافظة عليها. لكي يرسخا ستراتيجياتهما الأمنية بعد الحرب، كان هذا الموضوع ضرورياً للمحافظة على تضامن الحلفاء أثناء فترة الحرب، ولكنه لم يفعل أكثر من تأجيل التسوية المؤلمة لبعض الوقت.

لأن التوازن بالقوى ومناطق النفوذ أصبحت أكثر مما مضى، غير مقبولة في الثقافة السياسية الأمريكية. وأخيراً لأنها تحافظ على حالة غامضة بالنسبة للأطراف أصحاب العلاقة، والحدود المستقبلية لزعامة الولايات المتحدة التي يؤكد اقتصادها وستراتيجيتها بوضوح دورها الأساسي، بمعنى دور الحكم الحقيقي لمجمل البناء العالمي الذي تخيله الرئيس روزفلت.

والواقع أن غموض ستراتيجية الولايات المتحدة لم يكشف الستار عنه قبل وفاة الرئيس روزفلت في نيسان/ ١٩٤٥، مما ساهم في تغلب الحلفاء على خصوماتهم ونجاح تضامنهم لحظة النصر، هذه الخصومات التي استمرت منذ ابتداء الحرب حتى نهايتها. إن التوجه الأولي الذي كان يهدف لهزيمة القوى النازية، ثم فتح جبهة ثانية في أفريقيا الشمالية وأخيراً القيام بالحملة الإيطالية، كان مقرراً على أساس الطبيعة العسكرية للحرب؛ ولكن المحافظة على الروابط والأسبقيات التي يمليها الحلف فلابد أن تلبي المنطق الأساسي، وهو الحرص على تأمين انسجام الحلف واستمرار هذا الانسجام حتى النصر النهائي. وهذا هو الهدف الذي توخاه «إعلان كانون الثاني ١٩٤٣»، حول ضرورة الحصول على استسلام ألمانيا دون قيد أو شرط، وكان ما يريده الرئيس روزفلت بالذات من هذا الإعلان ليس فرض الإضراب الكامل للحلفاء المنتصرين على ألمانيا، ولكن بشكل خاص التخوف من خطر احتمال حدوث سلام منفصل..

الدول الكافلة للنظام الجديد:

الحقيقة، أن التعاون بين القادة الكبار الثلاثة (تشرشل، ستالين، روزفلت) لم يكن الشرط اللازم للنصر فحسب بل هو الشرط اللازم والكافي والرافعة الأساسية، لأن الاتحاد السوفياتي كان يشكل جزءاً عظيماً من المجهود الحربي، ولا يمكن تصور قيام النظام الجديد لما بعد

الحرب بدون مشاركته، ففي أوروبا حيث لم يكن يُسمح بإعادة ولادة القوة الألمانية من جديد، ولأنه لن يكون بمستطاع فرنسا أو البلدان الأخرى بأن تكون قوة حاسمة، فإن الأمن في القارة سيقع على عاتق الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى، على أساس أن الولايات المتحدة لم يكن لديها النية بالاحتفاظ بقواتها في أوروبا، بعد انتهاء الحرب.

إن ثمرة التعاون بين الحلفاء حيث تشكل الولايات المتحدة البؤرة الأساسية للحلفاء هي أن لا تقيم القوتان الأوربيتان، مناطق نفوذ مغلقة ومتنازعة، بل تقيم نوعاً من التعاون السلمي المفتوح على النفوذ المتبادل. خاصة بالمبادلات التجارية، وأن الولايات المتحدة القوية بتفوقها الاقتصادي والإشراف الستراتيجي الذي تمارسه في المحيط الأطلسي والمحيط الهادي، وبهيمنتها العسكرية العالمية التي تؤمنها القوة الذرية(١)، ستكون الضامن الخارجي والأخير لهذا التعاون المتوازن بين القوى العظمى.

مؤتمر دومبرتون أوكس (La Gonferance de Dumbarton Oaks):

في المؤتمر الثلاثي الذي عقده الحلفاء بنهاية عام ١٩٤٣ في طهران، وبحضور الرؤساء، روزفلت وتشرشل وستالين، تقرر افتتاح جبهة أوروبية ثانية خلال السنة القادمة، كما تم الاتفاق على تقسيم ألمانيا والاعتراف بفتوحات الاتحاد السوفياتي خلال الفترة ١٩٣٩ ـ ١٩٤١، وإنشاء «هيئة أمم متحدة».

وفي عام ١٩٤٤ حدد «مؤتمر دومبارتون أوكس» الصورة الأولية للمنظمة العالمية التي ستلعب فيها الدول العظمى المنتصرة دوراً قيادياً

(١) انظر الوثائق.

كأعضاء دائمين في «مجلس الأمن» كما حدد «مؤتمر بريتون وودز»[٢] (Bretton Woods) القواعد والمؤسسات الضرورية لاقتصاد عالمي مفتوح على المبادلات، ونظام نقد قابل للتبديل، يستند على الدولار، وأن يكون قادراً على تجنب تكرار الانهيار والرجوع إلى مناطق محمية ومكتفية ذاتياً.

وهكذا، بدأ التفوق الاقتصادي الأمريكي يُترجم عملياً إلى مؤسسات تضمن قيام نظام ليبرالي متعدد الأطراف.

وفي عام ١٩٤٤، تبين أن الصعود الأمريكي بقوة أصبح واضحاً جداً على الصعيد العسكري، بسبب انتشار القوات المسلحة الأمريكية في أطراف الكرة الأرضية، ومن خلال القصف الجوي المستمر للمدن الألمانية، وإعادة احتلال الجزء الغربي من المحيط الباسيفيكي، وأخيراً لا آخراً الإنزال العظيم في «النورماندي» على شواطىء فرنسا الغربية في حزيران/ ١٩٤٤، الذي اعتبر تنفيذاً لقرار الرؤساء الثلاثة في مؤتمر طهران.

وهكذا دخلت الحرب في أوروبا الغربية مرحلتها الأخيرة، وأصبح واضحاً أنه ليس هناك، في الواقع، سوى قوتان عظيمتان في العالم. فالصين دولة فقيرة وممزقة داخلياً، وهامشية بسبب نجاح الستراتيجية البحرية ـ الجوية التي سمحت لقوات الولايات المتحدة بالاقتراب من الجزر اليابانية، وبريطانيا العظمى أصبحت على حافة الإفلاس، ولم تعد قادرة أبداً على ممارسة دور دولي فعال بدون الدعم الأمريكي، أما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية فقد أصبحتا البطلان الحقيقيان للنصر، وقد بقيتا وحدهما كبيرتان بعد انتهاء الحرب، ويتوقف على إرادتهما إمكانية متابعة التعاون بين الحلفاء من عدمه.

وبينما كان يتم تقدم جيوش الحلفاء في أوروبا كانت خطوات جنود

(٢) انظر الوثائق.

الحلفاء ترسم جغرافية الاحتلال، أو بالأحرى حدود مناطق حقيقية للنفوذ منفصلة عن بعضها، تسيطر عليها فيما بعد إحدى القوتين الأعظم. وقد أتى «مؤتمر يالطا»[٣] في شباط ١٩٤٥ ليرجىء، إلى ما بعد نهاية الحرب، ديناميكية التعاون.

لقد استطاع ستالين وتشرشل التفاهم حول تقاسم النفوذ في أوروبا الشرقية والبحر الأبيض المتوسط، أما الرئيس روزفلت فلم يكن مستعداً للاعتراف، ضمناً على الأقل، بمثل منطق القوة هذا، إلا إذا كانت مناطق النفوذ مفتوحة اقتصادياً، وألا تصبح مناطق عسكرية، وفي كل الحالات، يجب أن تكون منسجمة مع مبدأ حق تقرير المصير.

وعندما جرت المناقشات حول مستقبل «بولونيا»، ظهرت الصعوبات القوية التي تحول دون التوفيق بين المواقف المتضاربة جداً. فبينما كان موقف أمريكا غامضاً، كان ستالين يصر على ضرورة إقامة حكومة تحت إشراف الشيوعيين، أما ونستون تشرشل وروزفلت فكانا يفضلان توسيع الحكومة البولونية لتضم قوى أخرى. وفي النهاية أتفق على حل وسط غامض ينص على قيام حكومة تمثيلية واسعة على أن يترك تشكيلها بإشراف القوة الموجودة على الساحة، وهذا يعني الاتحاد السوفياتي...

كان روزفلت يعلم علم اليقين أنه لا يمكن إنكار القوة السوفياتية في المناطق التي احتلها الجيش الأحمر، ولذلك لم يكن لديه النية بتجاهل هذه الحقيقة إلا أنه كان يأمل إدخال السوفييت في إطار للتعاون بين القوى العظمى بشكل يجعله شريكاً في تحمل المسؤولية بالنسبة لجميع المسائل التي ستنشأ في مختلف المناطق، وفي هذه الحالة سيكون جو التعاون مع

(٣) انظر الوثائق.

ستالين معقولاً ويمكن أن ينتج عنه اعتدال في عسكرة وتحويل مناطق الاحتلال في أوروبا الشرقية إلى الشيوعية بأسلوب معتدل.

وتجدر الإشارة إلى أن «روزفلت» كان يعتقد أيضاً أن تفوق الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً وستراتيجياً سيعطيه بعد انتهاء الحرب إمكانيات أكثر للتفاوض مع السوفييت من موقع مناسب، ولكن طالما استمرت الحرب فإن دور السوفييت سيبقى جوهرياً وسيبقى نفوذهم قوياً جداً.

لقد أمنت اتفاقيات «يالطا» التعاون بين الحلفاء حتى النصر، كما استطاع «مؤتمر سان فرانسيسكو» في تموز ١٩٤٥، خلق «هيئة الأمم المتحدة».

حددت «يالطا» الخطوط العريضة لنظام أمن جماعي لما بعد الحرب، ولكن نهاية العمليات الحربية في أوروبا كشفت فجأة عن المشاكل التي كانت تستبعد حتى الآن. وأخذت الدول الكبرى، بعد ذلك، لا ترى مزايا التعاون فحسب، بل وأيضاً الثمن الذي يجب أن تدفعه من مصالحها ليستمر هذا التعاون.

وبعد وفاة الرئيس روزفلت في نيسان ١٩٤٥ ووصول «هاري ترومان» إلى البيت الأبيض (١٩٤٥ - ١٩٥٠)، الذي لم يكن له أي خبرة دولية ولم يسبق له أن مارس أبداً دبلوماسية الحرب، ازدادت الأمور تعقيداً.

الرئيس ترومان يوافق على تقسيم ألمانيا:

كانت أمريكا المتعجرفة والواعية لقوتها الهائلة، مستعدة من الناحية الأيديولوجية أن ترى في السلام نصراً للقيم الليبرالية والديمقراطية التي دخلت من أجلها الحرب. ولكن تصلب السوفييت وإصرارهم على فرض

سلطتهم على البلدان المحتلة (بولونيا، تشكوسلوفاكيا، هنغاريا، رومانيا، بلغاريا) خيبت الآمال بالوصول إلى اتفاق شامل حول مبدأ حرية تقرير المصير، وأيقظت مشاعر الحذر المعادية للشيوعية، وأثارت معارضات شديدة في الأوساط والمجتمعات الأثنية ذات الأصول السلافية. وقد وجدت وزارة الخارجية الأمريكية المناسبة لممارسة الضغط على موسكو من أجل الوصول إلى انفتاح تجاري وسياسي في أوروبا الشرقية. واعتقد الرئيس ترومان أنه من أجل التفاوض مع المارشال «ستالين» فإن التفوق الأمريكي الشامل يُعتبر عنصراً كافياً، ولكنه لم يكن ينتظر الحصول على (١٠٠٪)، بل يكتفي بالحصول على (٨٥٪) فقط، كما اعترف بذلك هو نفسه.

ولم يكن لدى ترومان والقادة الأمريكيين نية لدفن التعاون بين القوى الكبرى، ولكنهم كانوا يفضلون استخلاص أقصى ما يمكن من الربح منه، وهذا ما كان أكيداً، إلا أنهم، مع ذلك، لم يكونوا يرغبون أن يزداد النفوذ السوفياتي في أوروبا. وفي مؤتمر قمة «بوتسدام» المنعقد في تموز/ ١٩٤٥، فضل الأمريكيون أن يقبلوا تقسيم المانيا، بدلاً من المراوغة والإشراف المشترك من قبل الحلفاء على ألمانيا الموحدة وأن يروا بهذه الطريقة زيادة نفوذ السوفييت في قلب القارة الأوروبية. وقد أصر «ترومان» على ألا يحصل السوفييت على تعويضات حرب، إلا من مناطق احتلالهم، ورفض وصولهم إلى موارد «منطقة الروهر» الهائلة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة كانت، خلال فترة انعقاد «مؤتمر بوتسدام» تجري بنجاح أول تجربة لانفجار القنبلة الذرية في «آلاموغوردو» (Alamogordo) في المكسيك الجديدة بتاريخ ١٦/ تموز/ ١٩٤٥، وقد وفر هذا السلاح الجديد الخطير للرئيس ترومان الحصول على القناعة، بأن لديه من الوسائل لأن يفرض في الأوقات

القادمة التعاون بين القوى العظمى بالصيغ التي يريدها، وعند الضرورة أن يجعل السوفييت يضطرون للتخفيف من غلوائهم. غير أن الصرامة التي أبداها «ستالين» حول الإشراف على منطقة النفوذ المخصصة للاتحاد السوفياتي وممارسته السلطة التي يملكها أنارت حدود أسلوب أمريكا الجديدة فبالنسبة لبولونيا مثلاً، لم يتراجع السوفييت عن بوصة من الأرض تحت ضغط الدول الغربية.

كيف يمكن التوفيق بين الرؤية الأمريكية لعالم ليبرالي منفتح، مع قوة سوفيتية أرست قواعد في قلب أوروبا؟

إذا كانت القنبلة الذرية لم تعدل أهداف وستراتيجية الولايات المتحدة، إلا أنها قوت قناعتهم الوجدانية بتفوقهم على المستوى العالمي، ودعمت رغبتهم في إفهام ذلك لخصومهم وحلفائهم السابقين. إن «روزفلت» لم يكن يفكر في أية لحظة أن يتقاسم المشروع الذري مع السوفييت، فقد كان يرى، وكذلك الرئيس ترومان من بعده، أن القنبلة الذرية لم تكن تمثل سوى التجسيد للإرادة الأمريكية التي ستستخدم بعد الحرب لتدعيم الهيمنة الأمريكية وقدرتها على إعادة تنظيم العالم بما يتلاءم مع أهدافها ومصالحها!!! أما في المرحلة الأولى، فكان الأمر يتعلق بكل تأكيد بسلاح أوجدته أمريكا من أجل كسب الحرب التي لم تكن قد انتهت بعد، وهذه هي الأفكار التي سيطرت على جميع المناقشات المتعلقة باستخدامها.

مجاهيل السلام:

منذ أن استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الذرية ضد اليابان انجرفت إلى حرب شاملة، استنكرت جميع القوى الخسائر الهائلة بالأرواح البشرية التي نتجت عنها، ولكن الأمريكيين ونستون تشرشل

والمارشال ستالين أيضاً لم يشكوا لحظة واحدة بشرعية استخدام هذا السلاح ضد اليابان، لقد أراد «ترومان» ومعاونوه إيقاف الحرب بأسرع ما يمكن بإجبار اليابانيين على الاستسلام دون قيد أو شرط، ولذلك بدا استخدام القنبلة الذرية كحل من أجل تجنب غزو بري لليابان يمكن أن يكون دموياً جداً بالنسبة للقوات الأمريكية، والحقيقة أن القادة الأمريكيين كانوا يعتقدون ـ آنذاك ـ أن اليابانيين يستحقون كل العقوبات التي يمكن أن تفرض عليهم.

وفي نفس الوقت كانت القنبلة الذرية قد أصبحت وسيلة حسنة لإيقاف اللعبة الحربية السوفياتية في القارة الآسيوية، لأن الماريشال ستالين استعد للدخول بالحرب ضد اليابان، في «منشوريا»، ولجعلها أسهل إدارة في المستقبل بالطريقة الدبلوماسية للمساهمة فيما بعد باتخاذ القرار الذي قد يبدو عادلاً ومفيداً، وفي منطقة اللحظة يكاد يكون منتظراً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القيادة الأمريكية بعد أن تأكدت من نجاح التجارب الأخيرة على القنبلة الذرية، وتأكيد فعاليتها، أصبح عليها اتخاذ القرار لاستخدامها، وهكذا كان، فقد ألقيت القنبلة الذرية على مدينة «هيروشيما» اليابانية بتاريخ ٦/ آب/ ١٩٤٥، بينما دخل السوفييت الحرب ضد اليابان بتاريخ ٨ ـ ٩ /آب، وألقيت القنبلة الذرية الثانية على مدينة «ناغازاكي» بتاريخ ١٤/ آب، وأدى ذلك إلى استسلام اليابان دون قيد أو شرط.

في نهاية الحرب العالمية الثانية كانت القوة والستراتيجية والتفوق الاقتصادي والنفوذ الأمريكي قوية جداً، وكانت موزعة في كل أنحاء العالم، حتى بدت وكأنها مستساغة ومقبولة وكذلك ايديولوجيتها

ومواردها، من أجل صياغة النظام العالمي لما بعد الحرب.

غير أن المشاكل التي كانت تنتظر الولايات المتحدة هامة جداً أيضاً، لذلك يصبح السؤال: كيف يمكن التوفيق بين الرؤية الأمريكية لعالم ليبرالي منفتح، وبين القوة السوفياتية التي أرست قواعدها في قلب أوروبا؟ وكيف يمكن التوفيق بين الأحداث والتوترات التي ستهز القارة الأوروبية نفسها وبين مستعمراتها في العالم والشرق الأقصى بشكل خاص؟.

الوثائق:

١ ـ مشروع مانهاتن أو مشروع القنبلة الذرية:

بعد دخول الولايات المتحدة الحرب بفترة قصيرة، صعدت البحوث حول استخدام الطاقة الذرية، وفي صيف عام ١٩٤٢، أعلن عن «مشروع مانهاتن» بإدارة الجنرال «ليسلي ر. غريفز» Leslie R. graves، يعاونه العالم الفيزيائي «روبيرج. اوبنهايمر»، ومعهما مائة من الفيزيائيين والتقنيين الأمريكيين والإنكليز، وكثير من الأوروبيين الذين فروا من النازية، انكب هذا الفريق الهام على العمل في مخبر سري في «لوس ألاموس» بمقاطعة «المكسيك الجديدة» فكان ذلك أعظم حشد علمي ليس له شبيه في التاريخ، للعمل لتحقيق أهداف غير سلمية.

وفي نهاية عام ١٩٤٤، أصبحت «لوس ألاموس» تضم ستة آلاف خبير مقيم، وبلغت تكاليف المشروع أكثر من ملياري دولار. وفي بداية عام ١٩٤٥ كان من الضروري إنجاز القنبلة الذرية لتحقيق السبق على الألمان الذين يجرون أبحاثاً مماثلة، ولكنهم لم يصلوا أبداً إلى المرحلة النهائية للقنبلة. هكذا بدأ السباق ضد الزمن، وتكلل بالنجاح قبل نهاية

الحرب ضد اليابان التي أصبحت هدفها وضحيتها الأولى حتى هذا التاريخ.

٢ ـ *اتفاقيات بريتون وودز:*

بتاريخ تموز/ ١٩٤٤، اجتمع ممثلو (٤٤) دولة حليفة في «بريتون وودز» بولاية «نيو ها مبشاير»، بهدف إقامة نظام اقتصادي دولي يساعد على التنمية الشاملة، ويضمن تدفق العملات والتجارة بشكل يؤمن التنبؤ بأي مخاطر تؤدي إلى إغلاق حمائي ووطني للأسواق. وفي هذا المؤتمر، اقترح الاقتصادي البريطاني «جون م. كينز» تبني عملة دولية مدعومة بقروض واسعة للبلدان الضعيفة (العاجزة» ولكن الولايات المتحدة بصفتها أكبر المقرضين، كانت ترغب بإقامة نظام نقدي أكثر صلابة، يقوم على قابلية التبديل على أساس الدولار المسعر بالذهب وبفائدة ثابتة.

أما بالنسبة لمساعدة البلدان العاجزة ـ ذات ميزان المدفوعات السلبي ـ والوقاية من الانكماش واللجوء لتدابير الحماية، وتخفيض العملة بشكل تنافسي، تقرر إنشاء «صندوق نقد دولي» (F. M. I) برأسمال قدره (٨,٨) مليار دولار، من أجل تمويل إعادة الإعمار بعد الحرب وتطوير البلدان الأكثر استعداداً.

لقد كان «نظام بريتون وودز» الترجمة المؤسساتية لتفوق الولايات المتحدة، التجاري والنقدي، ومع الاعتراف بأهمية الدولار القصوى في المبادلات الدولية، فإنه يتجه نحو تلبية الهدف الأمريكي الخاص بتنفيذ «نظام عالمي مفتوح وليبرالي ومتعدد الأطراف».

والواقع أن شروط ما بعد الحرب ظهرت أكثر تعقيداً مما كان مقدراً، فإن الخلل بالمبادلات خلال الحرب أحدث عجزاً كبيراً بالدولار بالنسبة

للاقتصاديات الأوروبية الرئيسية التي لم تكن عملاتها قابلة للتحويل، وقد استمرت كذلك حتى عام ١٩٥٩ عندما أصبحت أوروبا قادرة على التصدير بمقاييس عالية، ووصلت عملاتها إلى أن تصبح قابلة للتحويل وأن تدخل اتفاقية «بريتون وودز» حيز التنفيذ الفعلي.

٣ ـ مؤتمر يالطا:

بالرغم مما وصل إليه «مؤتمر يالطا» من الشهرة، إلا أن اقتسام أوروبا لم يتحقق في هذا المؤتمر، فالواقع أن «مؤتمر يالطا» كان الفرصة الأخيرة للتعاون بين الدول الحليفة الثلاث (الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى) وقد أدى ضياع هذه الفرصة إلى التقسيم الصلب للمناطق المتعارضة.

وفي «يالطا» أيضاً تم الاتفاق حول إنشاء هيئة الأمم المتحدة، وتحديد حق التصويت بشكل جعله أقرب ما يمكن لما كانت ترغبه الولايات المتحدة. وفي هذا المؤتمر قبل المارشال ستالين اعتبار فرنسا قوة محتلة في ألمانيا والتزم بشن الحرب على اليابان، وقبل الحوار مع الصين الوطنية تلبية لرغبة أمريكا. وأكد ستالين القرار الذي اتخذ في «طهران» حول تقسيم ألمانيا مقابل التفاهم حول بولونيا وألمانيا، وطالب بـ (٢٠) مليار كتعويضات تدفعها ألمانيا لموسكو عن خسائر الحرب، ولكن لم يبت بهذا الأمر.

كان ستالين يمارس في المؤتمر نفوذاً كبيراً، بينما لم يكن باستطاعة بقية الحلفاء المقدرة على الاحتجاج، لأنه يعتبر المسرح الأوروبي حيوياً بالنسبة لروسيا، وأنه لا يقبل فيه أي تنازل.

وكان تشرشل يريد الاعتراض على ستالين، ولكنه لم يكن يملك الوسائل لمعارضة هيمنته، أما الرئيس روزفلت، فكان يفضل الاعتدال

وإدخال الاتحاد السوفياتي في مشروع للتعاون العالمي، حيث سيكون بإمكان الولايات المتحدة ممارسة نفوذ كبير. لذلك فإن «مؤتمر يالطا» لم يأت بجديد، ولكنه اطلع على التغيرات، بالعلاقات الجديدة، وبتوازن القوى، وأخذ علماً بوجوب إيجاد حلول تفاهمية للأزمات والنزاعات المختلفة، قادرة على إنقاذ المصالح المشتركة والمطالب السياسية الملحة لكل دولة من الدول الحليفة.

الفصل الخامس

سياسة الاحتواء

«بعد تقسيم ألمانيا ونشوب الحرب الكورية تحولت العلاقات بين موسكو وواشنطن إلى مجابهة حادة، ولكن القوتين الأعظم سيحترمان التزاماتهما المتبادلة بعدم خرق مبادىء يالطا».

غداة نشوب الحرب، كانت القوة الأمريكية الخارقة مؤهلة وقادرة على تلبية الطموحات الستراتيجية فقد رسم «ميثاق الأطلسي» و«مؤتمر بريتون وودز» الخطوط العريضة لعالم سلم ورخاء جديد، يقوم على مبدأ حق تقرير المصير، والتبادل الحر، والأمن الجماعي. ثم ما لبث أن جاء تدفق السلع ورؤوس الأموال الأمريكية ليغذيا علاقات من التبعية المتبادلة ملائمة جداً للمصالح الاقتصادية الأمريكية ولنشر الرخاء وتدعيم الاستقرار ولتلبية حاجات المناطق التجارية المحمية أي المناطق الستراتيجية التي تهدُّدُ بالخطر.

فالإشراف القوى على القارة الأمريكية بكاملها، والتفوق البحري، وشبكة القواعد الجوية في قارتي آسيا وأوروبا، وأخيراً الاحتكار النووي، يجب أن تضمن الأمن القومي، والاستقرار العالمي في وجه أي محاولة للهيمنة في المنطقة الآسيوية الأوروبية.

إن إدارة الرئيس «ترومان» كانت مستعدة للحوار مع الاتحاد السوفياتي، طالما أبدى استعداده لاحترام قواعد وعلاقات القوة الأمريكية، ولكن سرعان ما اكتشفت أمريكا على الرغم من قوتها، أنها لم تستطع ممارسة نفوذٍ حاسم في المفاوضات مع السوفييت، وأن إغلاق ستالين لأوروبا

الشرقية سياسياً وتجارياً أحدث انزعاجاً ومخاوف حقيقية في واشنطن، مما أدى إلى مضاعفة الحذر من نوايا السوفييت والمساهمة في تجديد العداء للشيوعية الذي كان قد هدأ نسبياً خلال الحرب لدى العديد من الأمريكيين. وقد برهن الكبت والحذر والعدوانية على وجود مشاعر حساسة مكبوتة في الثقافة الأمريكية حيال العالم، الذي لم يعد بإمكان أمريكا أن تعزل نفسها عنه، ولا تستطيع أن تتخلى عن رسالتها ومثلها العليا التي نذرت نفسها من أجلها.

والحقيقة، لم يكن «الرئيس ترومان» ومساعدوه مثاليون، ولكن الهيمنة الستالينية على المناطق التي احتلها السوفييت ـ التي يعرفون أنه ليس باستطاعتهم عمل أي شيء فيها ـ لاتهمهم بحد ذاتها، ولكن ما يهمهم هو نقص المرونة لدى المحاورين السوفييت، خاصة وأن «ستالين» بات ينوي استخدام القوة السوفياتية التي أصبحت هائلة على الصعيدين السياسي والعسكري، لاعتقاده أنه بإمكانه أن يستخلص من ذلك نتائج خطيرة. وهذا هو ما كانت تخشاه واشنطن، خاصة وهي ترى أن وضعاً جديداً من عدم الاستقرار والفوضى أخذ يخيم تدريجياً بعد انتهاء الحرب، في مناطق مختلفة من العالم وبشكل خاص حول حدود المناطق التي يحتلها الجيش الأحمر السوفياتي.

الهدف الوحيد: احتواء موسكو

كان مستقبل ألمانيا التي دمرتها الحرب غامضاً، ويزداد غموضاً بسبب فقرها الرهيب وفقر أوروبا بكاملها: لقد تمزقت فرنسا وإيطاليا نتيجة النزاعات السياسية الداخلية، والحرب الأهلية على أشدها في «اليونان»، وكانت بريطانيا على حافة الإفلاس ولم يكن باستطاعتها إطلاقاً ممارسة دورها كقوة في أوروبا وفي البحر الأبيض المتوسط، واضطر الخلل بالميزان

التجاري الناتج عن الحرب، البلدان الصناعية لتبني تدابير حماية حرصاً على ما تبقى من مواردها الهزيلة.

وفي آسيا، انهارت القوة اليابانية، وأصبحت الحكومة الصينية الوطنية مهددة بالحركة الشيوعية، ومن الهند إلى الهند الصينية كانت حركات التحرير تزلزل المستعمرات البريطانية والفرنسية والهولندية. إن مجموعة بؤر الأزمات المذكورة هذه تبرهن على قيام نظام علاقات دولية عصي على السيطرة، إنه يفسح المجال للاتحاد السوفياتي لاستخدام قوته وتوسيع نفوذه: ففي أوروبا كان الوضع يؤذن بزيادة قوة وحضور السوفييت، وهو أمر غير مقبول طبقاً لمبادىء الأمن القومية الأمريكية، وبمواجهة هذا السيناريو المحتمل، لم تلفت الانتباه المؤشرات المعتدلة الخجولة القادمة من موسكو، ولم يكن يلاحظ سوى الوقائع التي تبرهن على مزيد من تصلب السوفييت.

إن الموقف الأمريكي الجديد، أخذ يتبلور تدريجياً في الفترة بين ١٩٤٦ و١٩٤٧، وتم تعميده تحت اسم «الاحتواء» الذي صاغه الدبلوماسي الأمريكي «جورج كينان» (Georges Kennan) الذي شغل منصب سفير الولايات المتحدة في موسكو. ففي بداية عام ١٩٤٦ كتب ما يلي: «إن الاتحاد السوفياتي يجد شرعيته في تمثيل عالم خارجي معاد، وليس لديه أي مصلحة حقيقية بالتعاون الدبلوماسي، بل على العكس، إنه شغوف جداً بمظاهرات القوة».

وقد لاقى اقتراح كينان الترحيب الذي يستحقه لأنه جاء في الوقت المناسب، لانسجامه مع الأفكار التي كانت سائدة في العاصمة «واشنطن» بسبب فشل المفاوضات. ثم ما لبثت أن جاءت أزمتان لتؤكدا تنبؤات «كينان»: الأولى بسبب إصرار الاتحاد السوفياتي للحصول على تنازلات

بترولية في «إيران»، والثانية مطالبته بحرية المرور في ممر الدردنيل التركي. وعندما قررت الولايات المتحدة اتخاذ موقف صارم للدفاع عن هذين البلدين تراجع «ستالين» فوراً.

والواقع أن منطق التعاون لم يعط النتائج المتوخاة منه، وأظهرت هاتان الأزمتان أن منطق المجابهة مثمر وأنه ينسجم تماماً مع الأهداف الاقتصادية والستراتيجية الأمريكية، ففي أيلول/ ١٩٤٦ صرحت الولايات المتحدة إنها ترغب في تسريع وتطوير مناطق احتلالها الألمانية، وذلك بتوحيدها مع مناطق الحلفاء الغربيين الإنكليز والفرنسيين، وما دامت المصالح السوفياتية لا تنطبق على مصالحهم، فمن الأفضل تجاهلها والمباشرة بالعمل».

وعلى إثر ذلك أجريت ضغوط قوية على الاتحاد السوفياتي لتغيير موقفه، ومنها أن «ونستون تشرشل» استنكر إقامة السوفييت «ستار حديدي» لعزل مناطق نفوذه، يبدأ من «ستيتن» (Stettin) في الشمال إلى «تريستا» (Trieste) في الجنوب، واقترح تحالفاً بريطانياً ـ أمريكياً ضد الاتحاد السوفياتي. كما طلبت بعض الدول الأوروبية المعتدلة دعماً لنضالها ضد الأحزاب الشيوعية. وفي هذه الفترة جاء عنصر أكثر حسماً على إثر انتخابات الكونغرس الأمريكي في تشرين الثاني/ ١٩٤٦، فأكد بشكل صريح تفوق «الحزب الجمهوري» ومنذ ذلك الوقت أصبح على «الرئيس ترومان» أن يأخذ بعين الاعتبار قيام معارضة يمينية شديدة لستراتيجيته السياسية؛ واستطاع العداء للسوفييت أن يصبح ورقة هامة لسد أو تعويض الهشاشة الرئاسية، والواقع، في هذا السياق، أن التهديد الشمولي الذي توحيه القوة السوفياتية الجديدة، كان يغذي ظاهرة صعود المعاداة للشيوعية.

وفي الأشهر الأولى من عام ١٩٤٧، تبلورت «ستراتيجية الاحتواء»

نتيجة تفاقم الصعوبات في أوروبا، واقتناع الإدارة الأمريكية بأخذ المبادرة.

في هذه الفترة أيضاً تفاقمت المشاكل النقدية في العديد من البلدان وأثارت الرعب من إيقاف التنمية الاقتصادية، واللجوء إلى إغلاق الأسواق، وتفشي الاضطرابات الاجتماعية مما يزيد من خطر الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا بشكل خاص، ويوقظ الشعور القومي المتطرف في ألمانيا. هذا بالإضافة إلى أن «اتفاقية بريتون وودز» لم تكن تعمل بسبب حاجات أوروبا الهائلة للمواد الغذائية وللطاقة، علماً بأنها لا تستطيع تأمين كل هذه الوسائل درون حقن كثيف برؤوس الأموال الأمريكية، في الوقت الذي لم يكن من المستطاع فيه الدفاع عن مبدأ التبعية الاقتصادية المتبادلة، وعلى عكس ذلك كانت المشاعر تتجه نحو القومية الاقتصادية، ومعها سياسة المبادلات مع الاتحاد السوفياتي.

انحسار بريطانيا العظمى:

في هذه الأثناء غابت عن المسرح الدولي إحدى دعامات النظام ما بعد الحرب، ولم يعد أحد يشير إليها: فبريطانيا العظمى لم يعد لديها الوسائل اللازمة لتأمين الاستقرار في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط، مما اضطرها للإعلان عن وقف مساعداتها اليونان وتركيا. عند ذلك قررت الولايات المتحدة أن الوقت قد حان لاستخدام مواردها الخاصة للقيام بهذه المهمة. ففي أوروبا كما في الشرق الأوسط أصبح من المحتمل أن يفتح التدهور الاقتصادي والاجتماعي ثغرات واسعة لصالح النفوذ السوفياتي.. ويؤدي إلى خنق «التبعية الاقتصادية والتجارية المتبادلة» ويعرض للخطر الأكيد جميع الديمقراطيات الرأسمالية والأسواق المفتوحة، التي تعتبرها الولايات المتحدة أساسية وحيوية بالنسبة لأمنها وقيمها، وبكلمة واحدة، عظيمة الأهمية بالنسبة لمستقبل الأمة الأمريكية.

الخيار بين أسلوبين للحياة:

يشكل الإعلان عن «مذهب ترومان» بتاريخ ٦/ آذار/ ١٩٤٧ أول جواب لهذا الوضع المُلح الذي يتطلب إجراءاً عاجلاً. لقد بادر «الرئيس ترومان» لتصوير الوضع الدولي بأسلوب مأساوي خطير يضع الأمم أمام «خيارين لأسلوب الحياة» لا ثالث لهما، الشيوعية الشمولية، والرأسمالية الديمقراطية، وكان يتوخى بهذا الأسلوب إقناع «الكونغرس» والناخبين الأمريكيين لتأييده في دعم وتمويل الأنظمة المعادية للشيوعية في اليونان وتركيا، على الرغم من ضعف الديمقراطية في هذين البلدين.

وبالموافقة على هذه السياسة الجديدة ـ أي مذهب ترومان ـ أصبحت المعارضة للشيوعية هي الراية السياسية الجديدة لستراتيجية الاحتواء، التي غدت بعد ذلك ستراتيجية عملياتية، عندما حقنت بمعجم تحريضي تبشيري خاص بالصليبية الدينية الأخلاقية، وهكذا دفنت سياسة التعاون مع الاتحاد السوفياتي في نفس اللحظة التي رفعت فيها راية مقاومة الشيوعية، العنصر البلاغي المنطقي لبرامج إعادة تنظيم أوروبا بزعامة الولايات المتحدة الفعالة جداً.

السوفييت يلتزمون الوضع الدفاعي:

هذا ما كان عليه الخيار الأساسي للحكومة الأمريكية، فالأخطار الاقتصادية والستراتيجية، التي كانت تهدد أوروبا الغربية ـ المتروكة لنفسها ـ عظيمة جداً، ودعم المناطق المهددة بقوة وبكل الوسائل، أذهب عن أوروبا الغربية الخوف من الاتحاد السوفياتي وأسلوبه بفرض نظامه بالقوة مستفيداً من الفوضى وعدم الاستقرار التي أصبحت بحد ذاتها عقبة أمام أمريكا في سعيها لإطلاق وتحرير الاقتصاد العالمي حسب مفاهيمها. والحقيقة لم يكن تدعيم تقسيم أوروبا وألمانيا بشكل خاص الحل المثالي،

ولكنه كان الأمر الوحيد المقبول آنذاك. كما أن إعادة تنظيم أوروبا بزعامة الولايات المتحدة يمكن أن تنقذ التبعية الليبرالية بين أعظم سوقين عالميين (هما سوق أوروبا الغربية وسوق القارة الأمريكية)، وتكرس الهدوء والاستقرار لدى الأمم الديمقراطية والصديقة لأمريكا، وإحكام الحصار على الاتحاد السوفياتي في إطار حدود إمبراطوريته، وإقامة «بنية كونية» مؤلفة من القوى المؤيدة للولايات المتحدة.

كان «مشروع مارشال»[1] أو بالأحرى «مشروع المعاهدة الاقتصادية» الذي اقترحه وزير خارجية الولايات المتحدة، «جورج مارشال» بتاريخ ٦/ حزيران/ ١٩٤٧، لمساعدة بلدان أوروبا الغربية مجاناً شريطة قبولها لتحرير أسواقها على مستوى أوروبا وزيادة إنتاجها وتحديث اقتصادياتها، إن الغاية الأساسية من مشروع مارشال ليست تقديم شحنة من الأوكسجين لأوروبا الغربية فحسب، بل إقامة اقتصاد مزدهر على المدى المنظور يعيد الاستقرار لأنظمتها السياسية والاجتماعية.

وعلى إثر الإعلان عن هذا المشروع سارعت ست عشرة دولة للانضمام إليه وتجمعت في إطار «منظمة التعاون والتطور الاقتصادي» (O. C. D. E).

في هذا الوقت، كان الاتحاد السوفياتي في الوضع الدفاعي، وكانت القوة الاقتصادية الأمريكية وصلت إلى أن تنكبَّ بفعالية على العمل في القارة الأوروبية، خاصة وقد انضم الجزء الغربي بكامله إلى سياسة «المعاداة للاتحاد السوفياتي»، وأعيد النشاط إلى الموارد الأساسية لألمانيا الغربية، وأدخلت ضمن المنطقة الغربية الوليدة تحت الهيمنة الأمريكية وأصبح بالإمكان تسخير مغنطيسية النمو الاقتصادي لجذب بلدان أوروبا الشرقية نفسها.

(١) انظر الوثائق.

سارع «ستالين» للرد على مشروع مارشال، بتدعيم القلاع في إمبراطوريته لمنع وصول هذا المشروع إلى بلدان الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية، وأدخل اقتصادياتها في إطار اقتصاديات الاتحاد السوفياتي، وحول أنظمتها السياسية نهائياً إلى النموذج السوفياتي، وسلك في هذا السبيل أساليب مختلفة منها الانقلاب العسكري في تشكوسلوفاكيا (آذار/ ١٩٤٨). أما الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا فاضطرت لاستنكار مشروع مارشال علناً وتحولت إلى المعارضة نهائياً، كما أكدت ذلك نتائج الانتخابات الإيطالية بتاريخ ١٨/ نيسان/ ١٩٤٨.

ولادة حلف شمالي الأطلسي[٢] بتاريخ ٤/ نيسان/ ١٩٤٩:

حتى هذا التاريخ كان «الاحتواء» ستراتيجية سياسية واقتصادية، ولكن مع تقسيم أوروبا إلى قطبين، (شرقي وغربي) أخذ الأمن فجأة صفة الأفضلية بالنسبة لحكومات أوروبا الغربية. وبالنسبة للولايات المتحدة تكيفت الطبيعة الاقتصادية ـ السياسية في أوروبا بالتدريج، حسب اقتسام مناطق النفوذ التي رسمتها جيوش الاحتلال عام ١٩٤٥، وقد وصل هذا الأسلوب إلى ذروته في عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، عندما اقترح الغربيون إصلاحاً نقدياً في ألمانيا الغربية جَسَّدَ مقدماً ولادة دولة ألمانية جديدة مرتبطة بخصومها القدامى.

وفي إثر ذلك، أي بتاريخ ٢٤/ حزيران/ ١٩٤٨ أغلق الاتحاد السوفياتي جميع الممرات المؤدية إلى «برلين الغربية»، ونتج عن ذلك أول أزمة من «الحرب الباردة». أما رد فعل الولايات المتحدة على هذا الإجراء فكان كالتالي: رأى الرئيس ترومان أن السكوت والانسحاب من برلين الغربية أو التخلي عن مخططاته الرامية لتأسيس جمهورية ألمانية فيدرالية،

(٢) انظر الوثائق.

سيكون أيضاً مدمراً بالنسبة لسياسة الاحتواء، كما بالنسبة لفرصة إعادة انتخابه في تشرين الثاني من نفس العام، ولكنه كان يأمل أيضاً بأن «ستالين» الذي يعرف مدى القدرة والتفوق الأمريكي لن يذهب إلى حد المجابهة العسكرية، عند هذا قرر أن يحول الأزمة إلى مظاهرة بالقوة لكي يبرهن كيف كانت الولايات المتحدة مصممة ألا تترك السوفييت يتمادون، فأنشأ جسراً جوياً لتموين المدينة إلى أن اضطر السوفييت لقبول تموين المدينة براً بتاريخ أيار/ ١٩٤٩ ورفع الحصار. وفي ٢٣/ أيار/ ١٩٤٩ تأسست جمهورية ألمانيا الفيدرالية.

حتى هذا الوقت كان «الاحتواء» عبارة عن ستراتيجية ذات طبيعة سياسية واقتصادية، ولكن بعد تقسيم أوروبا إلى قطبين (شرقي، وغربي) أخذت مسائل الأمن فجأة صفة الأسبقية بالنسبة للحكومات الأوروبية وبالنسبة لحكومة الولايات المتحدة.

لقد شعرت القوات السوفياتية بالخوف، لأن أزمة برلين جسدت المخاطر التي ترتبت على العداوة الأمريكية التي بدت أكثر صرامة، علماً بأن استعادة ألمانيا لحيويتها أحدثت الكثير من القلق في أوروبا وخاصة في فرنسا. أما بريطانيا فكانت أول من بادر باقتراح إنشاء حلف أوروبي على أن تضمن الولايات المتحدة الأمن العسكري.

استقبلت الولايات المتحدة الاقتراح البريطاني بالترحيب لاعتقادها أن الحلف سيدعم «الاحتواء» بتوحيد الجبهة الأوروبية بتقديمه الضمانات بما في ذلك لأكثر الحكومات تردداً، كما هو الأمر في إيطاليا وبإعطائه للموقف صفه مؤسساتية أمام السوفييت، ويجعل الزعامة الأمريكية في أوروبا ذات طابع رسمي.

وبتاريخ ٢٤/ نيسان/ ١٩٤٩، وافقت عشر دول أوروبية على إنشاء

الحلف بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة، وفي الفترة الواقعة بين ١٩٤٩ و١٩٥٢ أصبح حلف الأطلسي منظمة أساسية بفضل جهود وزير الخارجية الأمريكي «دين أشيسون» (Dean Acheson).

وافق حلف شمالي الأطلسي على «ستراتيجية الاحتواء» التي أعلنت قبل عامين، ونالت سياسة الرئيس ترومان، تأييداً قوياً وإجماعاً ضم أكثرية المعارضة الجمهورية، وبنفس الوقت أخذت الانطلاقة الاقتصادية في أوروبا مسيرتها المظفرة، وأتى معها الاستقرار إلى فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

وقبل ذلك، تم توقيع «ميثاق ريودو جانيرو» عام ١٩٤٧، وأنشئت منظمة الدول الأمريكية، عام ١٩٤٨، وأخذت الزعامة الأمريكية على العالم الغربي الشكل الكامل للتعاون المتعدد الأطراف الذي يهدف إلى التطور والدفاع.

ونظراً لأن الولايات المتحدة كانت تمارس بمفردها الإشراف على اليابان، فقد أصبح من الواضح ارتسام سيادة أمريكية صريحة جداً على جميع الموارد الستراتيجية الأساسية، وهكذا بدا العالم الغربي بزعامة أمريكا في ملجأ من أي خطر لاستناده أيضاً على قوة ردع نووية.

أما من ناحية الاتحاد السوفياتي، فلم يجد نفسه في حالة ضعف، بل كان يبدو في ذلك الوقت، أكثر حيوية داخل محيطه الدفاعي. وعندما تبين في أيلول ١٩٤٩، أن السوفييت قاموا بتجربة ناجحة لقنبلتهم الذرية الأولى «تحول التفاؤل النسبي في واشنطن إلى قلق»، لأنه أصبح بمقدور «ستالين» أن يقرر الخوض بعد الآن، بمغامرات دبلوماسية متصاعدة، إذا وجد ذلك مفيداً أو ضرورياً. لقد بدا أن المسألة أصبحت أكثر مدعاة للاهتمام، لأن منطقة الخصم (الاتحاد السوفياتي) تضم بلداً واقعاً في قلب القارة التي تغلي فيها اضطرابات قوية معادية للاستعمار (هي الصين).

كان رد الفعل الولايات المتحدة على هذه التطورات بطريقتين، فعلى الصعيد الداخلي كان لابد من العثور على «كبش فداء» لتبرير خسارة «الصين». ولذلك بادر السيناتور «ماركارثي» بسرعة إلى تحديد «الخيانة» المرتكبة من قبل «نخبة لبيرالية» عاجزة عن استخدام قوة وإمكانيات البلاد للتغلب على الشيوعية العالمية.

انطلق بعد ذلك اليمين الجمهوري بشن حملة حقيقية لاضطهاد من أطلق عليهم اسم الشيوعيين الحقيقيين والمشبوهين. وقد اتسمت حملة مطاردة الأشباح هذه بالاستهانة بالحريات المدنية والسياسية، وطبعت سياسة الولايات الخارجية بشكل دائم، ولم يعد بإمكان أي رئيس جمهورية ديمقراطي التحرر من ضرورة إظهار تصميمه على مكافحة أية ظاهرة دولية يمكن أن توحي أو توصم بالشيوعية. وعلى الصعيد الرسمي أخذت الحكومة تعيد النظر بكل تفاصيل ستراتيجيها، ففي بداية عام ١٩٥٠ صدرت إحدى الوثائق الأكثر أهمية في الحرب الباردة: ألا وهي القرار رقم (٦٨) الصادر عن مجلس الأمن القومي (NCS - 68). يقوم هذا القرار على أربعة مبادىء (دغماتية) أساسية أولاً: إن المسرح العالمي يسيطر عليه الصراع الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي الذي تدفعه عقيدة جديدة متزمته؛ ثانياً: يحاول الاتحاد السوفياتي فرض سلطته المطلقة على بقية أرجاء العالم؛ ثالثاً: ولهذا فإن «النزاع» بين القوتين الأعظم وباء مستوطن؛ رابعاً: ولكن الولايات المتحدة لديها الوسائل الضرورية لإيقاف المخططات الشيوعية.

وقد نتج عن هذا القرار، ضرورة تبني ستراتيجية كونية جديدة هدفها: الاحتفاظ بالتفوق النووي، وإنتاج قنبلة هيدروجينية جديدة، وتطوير

الترسانات المختلفة، ونشر قوة عسكرية كلاسيكية، في أوروبا، أولاً لمجابهة التوازن بالقوة مع السوفييت، ومضاعفة المصادر الاقتصادية للتأكيد بشكل واضح على تفوق الغرب. وعلى هذا الأساس كانت الوسيلة الوحيدة الثانية والمتجددة لتفوق الولايات المتحدة الستراتيجي والاقتصادي هي المحافظة على وحدة «المعسكر الغربي» وضمان مصداقية «الردع» الأمريكية حيال الاتحاد السوفياتي.

هكذا أصبح «الاحتواء» ستراتيجية عسكرية ذات أبعاد عالمية وليست أوروبية فقط، واستبعدت بموجبها كل إمكانية للتفاوض، وأخذت بالنهاية طابع الحصار الدقيق للاتحاد السوفياتي خلال زمن معين ووفق أساليب غير محددة.

وافق «الرئيس ترومان»، على قرار مجلس الأمن القومي، رقم (٦٨)، غير أن المضاعفات التي ترتبت عليه لم تكن بسيطة، فقد كان لا بد من إقناع الأمريكيين بزيادة الإنفاق حوالي أربع مرات، وإقناع الحلفاء الأوروبيين بضرورة إعادة تسليح قواتهم الباهظة التكاليف، وبشكل خاص إقناعهم بإعادة تسليح ألمانيا الغربية يدعو للقلق.

وبتاريخ ٢٥/ تموز/ ١٩٥٠، تفجرت الحرب الكورية فجأة. مما ساعد الرئيس ترومان على حل العقدة الصعبة التي أشرنا إليها.

ففي صباح ذلك اليوم اجتاحت قوات كوريا الشمالية الشيوعية، كوريا الجنوبية لكي تحقق توحيد المنطقتين المنفصلتين بالقوة، ولكن هذه المحاولة خرجت بسرعة من إطار النزاعات الداخلية (بين الكوريتين) وأخذت فوراً أبعاداً وأهمية دولية.

لقد أعطى «ستالين» لنفسه الضوء الأخضر من أجل التقدم الشيوعي في منطقة كانت حتى ذلك الوقت، معتبرة من الأطراف، ولكنه نسي أنه

في ستراتيجية الاحتواء الكونية والاستقطاب الثاني لم تعد هناك أية منطقة محيطية أو هامشية، ففي رأي الرئيس «ترومان» ووزير خارجيته «دين اشيسون»، أن الأمر يتعلق بتحد سوفياتي يجب على الولايات المتحدة ردَّه، حتى ولو كلف ذلك فقدان مصداقيتها، لأن التهديد السوفياتي أصبح كونياً وشاملاً، وإن تقدم الشيوعية يجب إيقافه في «كوريا»، قبل أن يُحدث حركات مماثلة في أماكن أخرى، وإلا فإن ثقة الحلفاء بالقوة الأمريكية ستتلاشى.

من المعروف أن التدخل العسكري في كوريا، تم تحت راية الأمم المتحدة، وبهذه الطريقة قَلَبَ بسرعة مسار الحرب، وابتداء من تشرين الأول/ ١٩٥٠، كانت قوات الجنرال «ماك آرثر» بطل حرب الباسيفيكي، قد عبرت إلى «كوريا الشمالية»، ولكن تدخل الجيش الصيني الكثيف استطاع رد القوات الأمريكية على أعقابها إلى ما وراء خط العرض (٣٨)، وأبرز المخاطر التي يمكن أن تترتب على توسيع الحرب. ولتجنب مثل هذا الاحتمال الخطير، بادر الرئيس ترومان إلى عزل «الجنرال ماك آرثر»(*)، وقرر اقتصار العمليات الحربية على الدفاع عن أراضي كوريا الجنوبية فقط.

وفي عام ١٩٥٣ أمكن التوصل إلى عقد اتفاقية هدنة، توقف على إثرها إطلاق النار وتكرس تقسيم كوريا إلى دولتين مستقلتين يفصلهما خط العرض (٣٨)، الذي أصبح بمثابة حدود رسمية.

(*) كان الجنرال ماك آرثر يرى ضرورة استخدام السلاح الذري لوقف الزحف الصيني الكثيف ولكن الرئيس ترومان لم يوافق على ذلك خوفاً من احتمال تطور الحرب إلى حرب نووية، لذلك عمد مباشرة إلى إنهاء مهمة ماك آرثر، لكي يحد من خطورة الأزمة ويمنع تطورها. (المعرب).

الهيمنة الساحقة:

كان من بين نتائج الحرب الكورية تحديد شرطين أساسيين للحرب الباردة هما:

- أن تتجنب القوى العظمى في المستقبل المجابهة المباشرة.
- ألا تحاولا أبداً خرق حدود مناطق النفوذ التي حددت في نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥.

كما كان لحرب كوريا مضاعفات على الستراتيجية الأمريكية أهمها:

- إن أمريكا سمحت بإعطاء الضوء الأخضر لإعادة التسليح التي نص عليها القرار رقم ٦٨.
- أصبح أمر سباق التسلح مؤسساتياً، انخرطت فيه القوتان الأعظم بوتائر مختلفة خلال العقود الأربعة التالية.
- أعلن رسمياً إعادة التسليح في أوروبا الغربية، والتزم حلف الأطلسي بأن يكون أداة عسكرية موحدة ومتكاملة مهمته دعم الجيوش الأوروبية بقوات أمريكية تتمركز في أوروبا. وفي عام ١٩٥٥، أكمل دخول جمهورية ألمانيا الفيدرالية رسمياً في حلف شمال الأطلسي بواسطة جيشها الخاص.

وفي نفس عام ١٩٥٥، أنشأ الاتحاد السوفياتي بدوره «حلف وارسو»، وأصبح في القارة الأوروبية، حلفان متجابهان عسكريان هما: «حلف شمال الأطلسي» و«حلف وارسو».

وأخيراً كان من نتائج حرب كوريا، توسيع ستراتيجية الاحتواء إلى جنوب شرق آسيا والمحيط الباسيفيكي، وفي هذه «الرؤية» الجديدة أخذت اليابان قيمة ستراتيجية واقتصادية مباشرة، فور توقيع اتفاقية السلام معها عام ١٩٥١، وصعدت الولايات المتحدة إنتاجيتها بالدخول في الاقتصاد

العالمي، وحصلت على قواعد دائمة فوق الأراضي اليابانية، وأصبحت «تايوان» و«الفيليبين» مخافر أمامية في إطار ترتيب عسكري استراتيجي أمريكي يشمل كامل المحيط الباسيفيكي، في المجابهة مع الكتلة الاشتراكية المؤلفة من الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية. وهكذا انخرطت الولايات المتحدة أكثر فأكثر في جنوب شرق آسيا، حيث بدأت تمول بشكل خاص الحرب الاستعمارية التي تشنها فرنسا ضد «الحركة الوطنية الفيتنامية» (في الهند الصينية) التي يقوم بها الحزب الشيوعي الفيتنامي بقيادة الزعيم «هوشي مينه» وكان هدف أمريكا من مساعدة فرنسا ضد الشيوعيين، ضمانة جاهزية المواد الأولية التي تحتاجها اليابان والكتلة الغربية، والحرص على استقرار الأنظمة المعادية للشيوعية في المنطقة.

وعند تولي رئاسة الولايات المتحدة الجنرال «دوايت ايزنهاور» خلفاً للرئيس ترومان في الفترة بين (١٩٥٢ - ١٩٦٢) وجد نفسه على رأس «إمبراطورية» هائلة.

والواقع كانت الولايات المتحدة «إمبراطورية» غير عادية، قائمة على التحالفات أكثر من قيامها على «محميات»!، وعلى التبعية المتبادلة والثقافة الديمقراطية والسيادة، فقد ضمت جزءاً كبيراً من العالم غير الشيوعي في شبكة من العلاقات المختلفة والمبادلات تحت إشرافها المباشر، وكانت الهيمنة الأمريكية واضحة وصريحة ثقافياً ومتزايدة وساحقة عسكرياً وستراتيجياً. ولما كان الهدف الأساسي هو «إجبار الشيوعية» على التراجع، فإن «الإدارة الجمهورية الجديدة» بقيادة الرئيس «ايزنهاور» تبنت بكل دقة «سياسة الاحتواء» وتمسكت بدعم سيطرة أمريكا في كل مكان من العالم.

أما في أوروبا فقد بقي انقسام القارة على حاله، وبعد وفاة «المارشال

جوزيف ستالين» اقترح القادة السوفييت الجدد التفاوض حول «حياد ألمانيا»، ولكن الولايات المتحدة وحلف الأطلسي لم يرغبا بالدخول في مغامرة تمس «الوحدة الغربية» التي تمت منذ فترة قصيرة. ومع ذلك، ففي عام ١٩٥٦، دلت التجربة على أن أحداً لا يريد الاعتراض على «مناطق النفوذ»، عندما أقدم السوفييت على غزو «هنغاريا» في إثر «ثورة بودابست». إذ لم يتجاوز اعتراض الكتلة الغربية على هذا الغزو حدود الكلام..

سارت عملية إعادة التسليح بشكل طبيعي في أمريكا، ولكن الحذر أدى بالحزب الجمهوري لتفضيل استخدام الوسائل الأكثر اقتصادياً، على استخدام الجيوش التقليدية بالردع ضد كل محاولة تصدر عن الاتحاد السوفياتي أو الصين الشيبية، وترجمت هذه السياسة الجديدة في التفوق النووي الأمريكي، أو ما أطلق عليه اسم «مذهب الرد الكثيف» بالسلاح النووي.

ولكي تضمن الولايات المتحدة صداقة بعض البلدان، لم تتردد باللجوء إلى وسائل جذرية، ففي عام ١٩٥٣، نظمت قيام انقلاب عسكري في «إيران»، وفي عام ١٩٥٤ دبرت انقلاباً آخر في «غواتيمالا»، وكان في الحالتين على يد المخابرات المركزية (.C. I. A).

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية رغم حرصها على استغلال «قيم الحرية» وحق تقرير المصير، و«الديمقراطية» في المعركة الأيديولوجية ضد الشيوعية وحركات التحرير، ولكنها عندما شعرت بالخطر يهدد مصالحها الجيوبوليتيكية والاقتصادية الحيوية، وتخلت بدون تردد عن هذه «المفاهيم المثالية» ولجأت إلى استخدام القوة والسيطرة التقليدية.

نحو تعايش ثنائي:

أصبح منطق «الاحتواء» كونياً وبموجبه أصبحت كل مخاطره فعلية أو محتملة للتوسع الشيوعي - يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في أي منطقة كانت وحتى الحاشية منها للحيلولة دون «المس» من قريب أو بعيد، بالعالم الحر، والمصداقية الأمريكية الكافلة - أو الحامية - له. ثم تطور ذلك إلى التزام أمريكي في كل مكان يجب أن يُضمن فيه الاستقرار الاقتصادي والسياسي والعسكري، ففي جنوب شرق آسيا وآسيا الجنوبية الغربية، أنشئت سلسلة أحلاف منها «حلف بغداد» أو منظمة المعاهدة المركزية (C. T. O.) ومنظمة معاهدة جنوب شرق آسيا (SEATO). وفي فيتنام بعد هزيمة فرنسا في «دين بيان فو»، وتقسيم البلاد، بدأت أمريكا بتقديم الدعم للنظام المعادي للشيوعية في جنوب فيتنام وعاصمته «سايغون».

وفي الشرق الأوسط حاولت أمريكا طوال فترة الخمسينات دعم حلفائها، واستطاع «أيزنهاور» استغلال الحرب الاستعمارية الأخيرة عام ١٩٥٦(*) بشكل جيد، عندما أصر على استقرار المنطقة واحترام حرية الوصول إلى مواردها ومقاومة تسلل النفوذ السوفياتي، وعبر عن ذلك بإعلان مبدئه الذي سمي «مبدأ أيزنهاور» أو «مبدأ الفراغ» (الذي يؤكد حق أمريكا بإملاء الفراغ الذي حصل بعد انحسار النفوذ الاستعماري البريطاني الفرنسي نتيجة لحرب السويس العدوانية). (المعرب). وقد ترتب على مبدأ أيزنهاور إعطاء أمريكا مميزات خاصة للتعاون مع الأنظمة التقليدية، ومع إسرائيل بشكل خاص.

(*) المقصود بالحرب الاستعمارية الأخيرة عام ١٩٥٦، المؤامرة الثلاثية الفاشلة بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، والتي أطلق عليها اسم «حرب السويس» والتي كانت تستهدف تدمير الحركة العربية التحررية في المشرق والمغرب. (المعرب).

وفي النصف الثاني من الخمسينات سجلت السياسة الأمريكية، التي كانت في ذروة قوتها ـ عدداً من النجاحات: فقد ظهر جلياً أن مقاومة الاتحاد السوفياتي كانت فعالة، أكان ذلك في أوروبا الغربية الناهضة، أو في آسيا و«كوريا» بشكل خاص، حيث دفعت أمريكا الثمن حرباً مدمرة، وانضمت بنتيجتها أكثر مراكز العالم إنتاجاً إلى «نظام التبعية الاقتصادية المتبادلة» كما انضمت ألمانيا واليابان إلى نظام تطور ديمقراطي وسلمي، وانتظمت الخصومة بين القوى العظمى بعد الحرب تدريجياً في «نظام تعايش ثنائي القطب» يتوقف مصيره، مع ذلك، على سرعة تطور الأسلحة النووية، وانتقل التنافس بين القوتين الأعظم إلى «العالم الثالث» حيث أخذ يتفشى فيه النفوذ الأمريكي بشكل خارق. ولكن المطالب الأمريكية الملحة في مجالات الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والجيو ـ بوليتيكي، اصطدمت تدريجياً بحركات وطنية تحررية، تطالب بالاستقلال وبحق تقرير المصير والتطور والسيطرة على موارد طبيعية.

في هذه المرحلة قامت الولايات المتحدة بدور واسع جداً ذي «صفة إمبريالية»، ما لبثت تكاليفه أن أصبحت تتزايد بسرعة، وكانت تغطيه بشعار من المحافظة على بعض القيم الأساسية للثقافة الأمريكية، وقد ورث الكثير من هذه التوترات الرؤساء الأمريكيون الذين جاؤوا بعد «ترومان» و«أيزنهاور».

الوثائق:

١ ـ *مشروع مارشال:*

وضع مشروع مارشال في حيز التنفيذ خلال الفترة بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥١، وكان هدفه، تنظيم التنمية الاقتصادية والمبادلات التجارية في أوروبا الغربية على أساس ثلاثة معايير:

١ ـ استخدام القروض والسلع التي تقدمها الولايات المتحدة مجاناً، والتي بلغ مجموعها (١٢,٣) مليار دولار، من أجل تدعيم الإنتاج والبنى التحتية، والسماح لأوروبا باستيراد المواد الأولية وسلع الاستثمار وتأمين نهوض اقتصادي صلب يزيد الدخول والاستهلاك والعمالة. في (١٦) بلداً أوروبياً غربياً.

٢ ـ اتخاذ التدابير الضرورية للخطة الاقتصادية والسياسية، بتسهيل إدخال الصناعة الألمانية في منطقة المبادلات الأوروبية الأكثر اتحادية ممكنة، ووجوب تكسير الحواجز الاقتصادية الوطنية للوصول إلى سوق قاري ينشط الإنتاجية والاقتصاديات.

٣ ـ وأخيراً يهدف مشروع مارشال إلى تجديد المجتمعات الأوروبية حسب النموذج الأمريكي وذلك بجعل الازدهار الاستهلاكي الثمن والبديل لصراع الطبقات بشكل أصبح معه بالإمكان، إدخال العمال في دائرة التنمية وتهميش اليسار الشيوعي القوي في فرنسا وإيطاليا، وإن الآثار الاقتصادية والنتائج السياسية «لمشروع مارشال» أخذت تظهر جلياً في بلدان غربي أوروبا، فقد بلغ مجموع ما تلقته بريطانيا خلال السنوات الأربع الأولى للمشروع (٢,٨) مليار دولار، وكان نصيب فرنسا (٢,٥) مليار دولار، ونصيب إيطاليا (١,٣) مليار دولار.

٢ ـ حلف شمالي الأطلسي OTAN:

تم توقيع ميثاق حلف شمالي الأطلسي بتاريخ ٤/ نيسان/ ١٩٤٩، وقد نص ميثاق الحلف على تعاون اقتصادي وعسكري يضمن الدفاع الجماعي عن البلدان الأعضاء في حالة وقوع أي عدوان ضد أحد البلدان الموقعة عليه وفي بداية الخمسينات أنشئت المنظمة العسكرية التابعة للحلف، وأصبحت بعد ذلك الأداة الرئيسية للدفاع عن أوروبا، وأخذ

الحلف منذ تلك اللحظة طبيعة عسكرية واضحة. وبموجب هذه المعاهدة أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الضامن للأمن في أوروبا الغربية، إلى جانب خطة مزدوجة أخرى هي «احتواء» الاتحاد السوفياتي ضمن حدود إمبراطوريته وإعادة ألمانيا الغربية كقوة عسكرية مستقلة.

ونظراً للفروق الهائلة بين أعضاء الحلف الأوروبيين من جهة والولايات المتحدة من جهة ثانية في مجال القوات العسكرية التقليدية، والنووية فيها بشكل خاص، فقد أصبح حلف شمالي الأطلسي القناة الرئيسية التي تجسد الهيمنة الأمريكية، وعلى هذا الأساس أصبح الأوروبيون مرتبطين كلياً تقريباً بحليفتهم الكبرى وراء المحيط الأطلسي، وحتى بعد أن عادت بلدان أوروبا الغربية لتصبح قوة اقتصادية كبيرة، فإن أمنها بقي متوقفاً على الضمانة الأمريكية في الردع النووي.

أما بالنسبة للولايات المتحدة فكان الحلف من الناحية التاريخية الأول من نوعه منذ عام ١٧٧٨، حيث ارتبطت بتحالف مع أمم أوروبية في زمن السلم. وهكذا فإن الضرورات الستراتيجية لمقاومة الشيوعية والطموح الواسع للزعامة العالمية، كانت تمثل بتصاعد القوة العسكرية الأمريكية، ومما أدى بها في النهاية إلى القطيعة التامة مع تقاليد العزلة والاستقلال بالعمل وحيد الطرف.

الفصل السادس

ورطات الهيمنة الأمريكية

مع انفجار الأزمة الكوبية عام ١٩٦٢، وجد العالم نفسه على حافة الحرب النووية، وبعد هزيمتها في فيتنام عام ١٩٧٢، أخذت السياسة الأمريكية منعطفاً تاريخياً: تمثل بالانفتاح على الصين الشعبية، وببدء الانفراج مع الاتحاد السوفياتي.

«مهما كان الثمن غالياً، ومهما بلغت الأعباء، ومهما كانت الصعوبات، فإننا سوف نستمر بمساندة كل واحد من أصدقائنا، وسوف نعارض أي عدو، إذا كان الأمر يتعلق بإنقاذ وانتصار الحرية». بهذه الكلمات افتتح الرئيس الديمقراطي «جون ف. كندي» رئاسته «١٩٦١ ـ ١٩٦٣) فإذا كان كندي قد عبر بكلمته عن إرادة الغطرسة الأمريكية وتخليد زعامتها العالمية، فقد فضح بنفس الوقت مشاعر القلق من مواجهة التحديات التي تنتظر الولايات المتحدة.

ففي الواقع، إن العداوة مع الاتحاد السوفياتي بزعامة «نيكيتا خروتشيف» بلغت الذروة في تطورها خلال النهضة الصناعية والتكنولوجية؛ فالحرب الباردة التي تعرف المعارك القتالية، في السنوات الماضية لم تستمر على حالها بسبب تعدد الأسلحة النووية، كما أن الأخطار التي يمثلها إطلاق السوفييت للقمر الصناعي «سبوتنيك» في عام ١٩٥٧، بالنسبة للقوى العظمى أصبحت بالغة الأهمية، لأنهم برهنوا عملياً بأن الصواريخ السوفياتية باستطاعتها أن تضرب الأراضي الأمريكية!..

زد على ذلك أن الحركات القومية الثورية التي ولدها الكفاح ضد الاستعمار، في القارات الثلاث، فتحت، بسبب انعكاساتها الجيو ـ بوليتيكية والاقتصادية على المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، مجالات ومسارح واسعة وجديدة للنزاع بينهما..

كما أن المتغيرات الجارية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، زادت في تحريض الولايات المتحدة ـ باعتبارها الضامنة للأمن الغربي والمركز الأساسي لمبدأ التبعية المتبادلة للأسواق التجارية العالمية ـ على طرح إجابات لمشاكل التخلف، وبالنسبة للإصلاحيين القريبين من الرئيس «كندي»، فإن الدعم الهزيل لبعض أنظمة العالم الثالث لم يكن كافياً، وأنه لا يمكن مجابهة التحدي الشيوعي إلا بواسطة مساعدات حقيقية كثمن للتحديث (الحداثة)، والديمقراطية، وإن واجب أمريكا أن تؤدي دورها من أجل الانتصار على الفقر والدخول الإيجابي في المعترك الدولي بالاعتماد على الاقتصاد والقيم والمعايير الديمقراطية الغربية، وإن فكرة أو مذهب الحدود الجديدة (New Deal) للتطور العالمي، مستوحاة من التجربة التي تمت في أوروبا بواسطة «مشروع مارشال»، لذلك أصبح من الأمور المستعجلة والممكن توسيعها لتصبح شاملة وعالمية، وإن من واجب الهيمنة الأمريكية أن تستثمر نتائج نجاحاتها بعد الحرب في أوروبا الغربية واليابان.

فبعد عقد من التنمية الفعالة، أصبح الحلفاء الأكثر أهمية، من كبار المصدرين إلى الأسواق العالمية، وتبلورت الانطلاقة المعلنة بالعودة في عام ١٩٥٨ إلى عملية تحويل العملات الأوروبية التي تقررت في «مؤتمر بريتون وودز». ولكن تأكيد الليبرالية متعددة الأطراف، كما تصورتها الولايات المتحدة، لم تكن بدون مضاعفات مؤلمة، أكان ذلك بالنسبة لمنافسة المنتجات الألمانية واليابانية، أو التكاليف المتصاعدة التي تطلبتها الهيمنة:

فالقواعد العسكرية، ومساعدات الحلفاء والزبائن، واستثمارات الشركات الأمريكية في الخارج، كل ذلك أدى إلى هروب الدولارات، الأمر الذي لا يمكن أن يُعوضه نشاط المبادلات التجارية إلا جزئياً.

ففي عام ١٩٥٩، ولأول مرة منذ بداية القرن العشرين، كان ميزان المدفوعات الأمريكي سلبياً، واستمر كذلك طوال فترة الستينات، في الوقت الذي كان على الولايات المتحدة أن تجابه التزاماتها الهائلة، وإعداد الموارد الهائلة الضرورية.

لقد طرح هذا الوضع مشاكل سياسية جديدة: فبالإضافة إلى لزوم تغطية قوتها العظمى على التفاوض التجاري، وجدت أمريكا حلفاءها الأوروبيين من جديد يزدادون صلابة، ويظهرون قلة انضباط حيال الحامية الكبرى، وعبّر عن هذه الحالة الجديدة بشكل ملموس فرنسا بزعامة الجنرال شارل ديغول، عندما تجرأ وطرح فكرة إعادة تعريف التوازنات السياسية في داخل حلف شمالي الأطلسي.

حاول الرئيس «جون كندي» إعادة تأكيد الجوانب الجيو- ستراتيجية لسياسة «الاحتواء» وإطلاق «التحدي الأيديولوجي»، مستنداً إلى ثقته بتفوق القوة الأمريكية ستراتيجياً واقتصادياً، لأن ذلك يجب أن يكون مشجعاً لتسريع التطور والتكامل الاقتصادي العالمي، على أن يبقى دائماً تحت السيطرة لضمان عدم التراخي، أو التعاطف حيال الاتحاد السوفياتي، كما كان من الضروري أيضاً تنسيق الموارد لتدعيم الروابط بين الحلفاء.

بهذا دفعت «إدارة كندي» النمو الاقتصادي الأمريكي إلى الذروة، وأطلقت عدة مشاريع ذات أبعاد هائلة، وفتحت جولة من المفاوضات لتخفض التعرفات الجمركية ومضاعفة المبادلات، وباشرت بتنفيذ برامج جديدة خاصة للمساعدة على التطور مثل «التحالف من أجل التقدم»،

الذي تم الاتفاق عليه بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا اللاتينية، وفي نفس الوقت تابع «الرئيس كندي» برامج تحديث معدات وأسلحة الجيش الأمريكي، لكي يقوم هذا الجيش ببعض الحروب المحلية المحتملة في العالم الثالث، وأخيراً ضاعف بحوالي خمس مرات، القوة النووية الأمريكية، بحيث أصبحت في عام ١٩٦٧ تزيد عن ألف صاروخ عابرة للقارات.

أزمتا «برلين» و«كوبا»:

كان «الرئيس كندي» يعتمد بشكل خاص على «مصداقية القوة الأمريكية» لفرض وجهة نظره الشاملة وديناميكية «الاحتواء». ففي كل مكان من الكرة الأرضية، اتبعت الصرامة والانسجام في قرارات البيت الأبيض إلى تثبيط نوايا الخصم، وطمأنة الحلفاء وجذب الدول المحايدة واقناع الدول المترددة. وأصبح من واجبات المثل العليا الأمريكية وثرواتها وقوتها أن تلعب دور الدولة المحبوبة.

غير أن هذه المصداقية وجدت نفسها فجأة أمام محك التجربة في «برلين» ثم في «كوبا» في هاتين المنطقتين الهامتين في الأزمة الزاحفة التي خلفها الرئيس أيزنهاور وراءه لخليفته «جون كندي». فبعد أن كان على موسكو قبول إعادة تسليح ألمانيا الديمقراطية، وهذا يعني جعل «تقسيم ألمانيا وأوروبا» أمراً قانونياً مشروعاً دولياً، وإعطاء الاتحاد السوفياتي صفة القوة الأعظم الثانية. وحيال «عدوانية» ألمانيا الاتحادية، ورفض الولايات المتحدة الاعتراف بألمانيا الديمقراطية، قرر «خروتشوف» جَسَّ نبض خصمه «كندي» في صيف عام ١٩٦١، فأعلن أولاً توقيع معاهدة سلام مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية، جاعلاً منها دولة ذات سيادة ومسؤولة عن مدينة «برلين».

أما الولايات المتحدة فكانت تميل إلى الاعتراف بتقسيم ألمانيا، ولكن الرئيس «كندي» لم يكن يرضى أن يتم ذلك من جانب طرف واحد، لأن

ذلك يعتبر بمثابة رضوخ لأمريكا، لذلك قرر الذهاب إلى «برلين» ليعلن بأنه «سيدافع عن حرية الوصول إلى المدينة ــ أي برلين». وترتب على هذا الموقف توتر كبير بين القوتين الأعظم، وصلت إلى حد احتمال إمكانية وقوع مجابهة مباشرة بينها، ولكن، ولحسن الحظ، أمكن حل هذه الأزمة بتاريخ ٣١/ آب/ ١٩٦١ عندما قبل «خروشوف» عدم المساس بوضع «برلين الغربية»، وأن تقيم «ألمانيا الشرقية» جداراً حول القطاع الغربي من برلين لمنع الهجرة الكثيفة إليها من برلين الشرقية.

والواقع أن الإهانة التي تحملها الاتحاد السوفياتي لم تكن غريبة على الأزمة الجدية في السنوات اللاحقة، فبعد الثورة الوطنية المتطرفة التي قام بها «فيديل كاسترو» في «كوبا» وإسقاطه الدكتاتور «باتيستا» العميل الأمريكي، قامت في أمريكا الجنوبية حالة جديدة، لأن استقلال كوبا، يعني إزالة الهيمنة الأمريكية على القارة حسب «مذهب مونرو»، لأن ذلك يشكل سابقة يحتذى بها من بقية بلدان أمريكا اللاتينية، وإن «عداء» النظام الكاستروي لأمريكا، يهدد بتوسيع الثغرة التي تستغلها موسكو، ويجعل «الاحتواء» ستراتيجية هشة، وخاصة في منطقة لا تبعد عن أراضي أمريكا إلا عدة أميال، كما أن عداء «واشنطن» للنظام الكوبي الجديد، يضاعف التقارب بين «كاسترو» والاتحاد السوفياتي.

أما بعد فشل الإنزال العسكري الذي نظمته المخابرات المركزية (C. I. A.) في خليج الخنازير، بتاريخ نيسان /١٩٦١، فقد سارعت موسكو بإرسال المساعدات العسكرية لـ«كوبا» وفي آب/ ١٩٦٢، نصب الاتحاد السوفياتي قاعدة للصواريخ في جزيرة «كوبا»[١] يمكنها ضرب أراضي الولايات المتحدة مباشرة، الأمر الذي فجر أزمة كوبا.

(١) انظر الوثائق.

كان الرئيس كندي يعتقد أن مصداقية بلاده ومستقبله السياسي الشخصي أصبحا موضع رهان خطير، لذلك بادر بتاريخ ٢٣/ تشرين الأول/ ١٩٦٢ إلى الإعلان عن طريق التلفزيون عن فرض الحصار على كوبا، ومنع وصول أي أسلحة إليها من الاتحاد السوفياتي ووجه تهديداً مباشراً لموسكو بأنه سيقوم بعمليات ثأرية ضدها في حالة استخدام الصواريخ التي نصبتها في كوبا، وأفهم خروشوف بضرورة سحبها فوراً. وبنفس الوقت وضعت القوات الأمريكية النووية في حالة الاستنفار، وبوشر بإجراء الاستعدادات لغزو كوبا. وحيال خطر الحرب النووية، بادر «خروشوف» بالتراجع وأمر بسحب الصواريخ من كوبا، وإعادة السفن السوفياتية التي كانت ذاهبة إلى الجزيرة، مقابل التزم الرئيس كندي، بعدم غزو كوبا.

التصعيد الأمريكي في فيتنام:

تأكد النفوذ الأمريكي نتيجة الأزمة الكوبية، فأعطيت الأسبقية من قبل القوتين الأعظم، للتفتيش عن أساليب مشتركة للإنذار عن كل خطر يمكن أن يهدد بالحرب النووية، لأن سباق التسلح أعطى للسوفييت القدرة على تدمير الولايات المتحدة بما في ذلك القدرة على الرد على أول قصف نووي. ومن هنا وُلد مفهوم «الردع المتبادل» وصياغة هذا المذهب.

ومع استمرار القوتين الأعظم على تأكيد خصومتهما، فقد جسدتا «منطق الحرب الباردة» بما يشكل عقبات أمام التعايش السلمي:

وفي آب/ ١٩٦٣ توصل الأمريكيون والسوفييت إلى صياغة أول اتفاق حول التسلح ومعاهدة لمنع التجارب النووية في الجو.

وبعد مقتل الرئيس كندي، تسلم الرئاسة نائبه «ليندن جونسون»[٢]

(٢) انظر الوثائق.

فتابع الحوار مع السوفييت الذي بدأه سلفه. وفي عام ١٩٦٧ وقع مع «نيكيتا خروشوف» «معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية» التي ألزمت الطرفين الكبيرين وقف العمل على تشكيل قوى نووية أخرى، وتحسنت بعد ذلك العلاقات التجارية، ووقعت اتفاقيات أخرى حول تحديد الترسانة النووية خلال الستينات، ولوحظ في العلاقات الثنائية بين الكبيرين محاولات لتطبيع حذر، ولكن منطق الاحتواء الشامل ومصداقية الولايات المتحدة أدت بـ «إدارة كندي» و«إدارة جونسون» لإعطاء الإمبريالية الأمريكية تفسيراً صلباً ومتسعاً جداً قاد البلاد باتجاه أدى إلى هزيمة تاريخية مأساوية في حرب فيتنام.

ففي عام ١٩٦٠ بدأت الجبهة الوطنية للتحرير في جنوب فيتنام نضالها ضد الحكومة الدكتاتورية غير الشعبية في فيتنام الجنوبية، وبدعم من فيتنام الشمالية الشيوعية. والحقيقة أن حكومة فيتنام الجنوبية كانت عاجزة ولم تنجح المساعدات والخبراء الأمريكيون أن تجعل منها دولة قادرة على الدفاع عن نفسها طبقاً لمبدأ «الاحتواء» الأمريكي. ومما يذكر بهذا السباق، أن جنوب شرق آسيا بكامله أخذ يتجه نحو الاستقلال والحياد، بعد مرحلة نزع الاستعمار القديم، الأمر الذي تخشاه الولايات المتحدة لأنه لا يوفر لها السبل والإمكانية لاختراق الصين الشيوعية، ولهذا قرر «الرئيس كندي» بأن «فيتنام» ستكون المكان الرمزي، من أجل إظهار تصميم أمريكا على وقف «الدومينو» المرعبة التي تقول: «أن سقوط أي نظام معادٍ للشيوعية سيؤدي حتماً إلى سقوط الدول المماثلة المجاورة له»، ولذلك قرر تقديم الدعم لانقلاب عسكري في فيتنام الجنوبية أوصل العسكريين فيها إلى السلطة. كان الرئيس جونسون يتقاسم الرأي مع خلفه الرئيس كندي، فما أن استقر في البيت الأبيض حتى أعلن ما يلي: «... إنني لن أكون الرئيس الذي سيرى جنوب شرق آسيا يتحول إلى الشيوعية كما كان

الحال في الصين». غير أن نظام الجنرالات العسكري في فيتنام الجنوبية أظهر عجزه عن مقاومة حرب العصابات التي تشنها «جبهة تحرير فيتنام» وفي آب/ ١٩٦٤، طلب «الرئيس جونسون» من الكونغرس السماح له باستخدام القوة، من أجل مجابهة اعتداءات أخرى مماثلة، وأعطى الأوامر لقصف فيتنام الشمالية بالقوى الجوية. ومع ذلك فإن «هانوي» لم تخفض دعمها لجبهة تحرير فيتنام الجنوبية، وأدى ذلك إلى تفاقم الوضع في الجنوب إلى حد كبير، ونظراً للهوس المسيطر على الإدارة الأمريكية حول المصداقية والاحتواء، والخوف من توسع الصين الشعبية خاصة بعد أن نجحت مع تفجير قنبلتها النووية الأولى في عام ١٩٦٤، وتحسباً من الإسقاطات الداخلية نتيجة ظهور أي مؤشرات بالضعف، ولاقتناعه بأن «هانوي» و«جبهة تحرير جنوب فيتنام». لا يمكنهما في النهاية إلا أن تخضعا أمام القوة الأمريكية الهائلة، فقد اختار «جونسون» الدخول بالمجابهة العسكرية المباشرة مع القوى الشيوعية في فيتنام «وفي شباط ١٩٦٥ أعطى الإشارة للبدء بحملة قصف جوي كثيف على فيتنام الشمالية، وفي شهر آذار من نفس العام وصلت أول وحدات من مشاة البحرية الأمريكية إلى فيتنام الجنوبية ولم ينته عام ١٩٦٥ حتى وصل عدد القوات الأمريكية المشتبكة في القتال الفعلي في أنحاء فيتنام إلى (١٦٠,٠٠٠) جندي أمريكي.

وهكذا بدأت الحرب الأمريكية في فيتنام، وسوف تأخذ بسرعة أبعاداً هائلة، فخلال عامين تقريباً تجاوز تعداد القوات الأمريكية نصف مليون جندي وأصبح الهجوم الجوي متواصلاً دون أي انقطاع. ونظراً لحرص أمريكا على تجنب الحرب مع الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي، ولقناعتها بإمكانية إفشال حرب العصابات في الجنوب وإجبار الشمال الشيوعي على المفاوضة، عمدت إلى تصعيد عسكري حقيقي، ومع

ذلك كان انتصار أمريكا في الحرب يزداد كل يوم بعداً أكثر من اليوم الفائت. أما بالنسبة للغالبية العظمى من الفيتناميين، فقد أخذت الحرب شكل «حرب تحرير وطني»، لذلك صعدوا الحرب في الشمال وصعدت جبهة التحرير في الجنوب حرب العصابات رغم إغراق الجنوب بالحضور العسكري الأمريكي، وبدلاً من ترسيخ أمريكا مصداقيتها أخذت تقترب أكثر فأكثر من الهزيمة في حرب طويلة، وأصبح حتى أفضل حلفائها في أوروبا يعتقدون أن الحرب غير مفيدة، كما أخذ الرأي العام في الولايات المتحدة نفسها ينتقد الحرب ويستنكر تكاليفها البشرية والمالية الباهظة، وازدادت المعارضة والاحتجاجات ضد سياسة «جونسون» بمقدار ما كان يبدو للناس أن العنف واتساع الحرب يخونان أهدافهما، لأن محاولة إنقاذ فيتنام من الشيوعية تحولت إلى تدمير أراضيها وبنيتها الاجتماعية، وبنفس الوقت قضم شعبية «جونسون» الداخلية. وإن صلابة وعناد العدو الشيوعي لم تقدم أبداً مخرجاً سهلاً للرئيس «جونسون»، واستمر العسكريون الأمريكيون يحلمون بالنصر دون فائدة.

وفي كانون الثاني/ ١٩٦٨، ومع هجوم «التيت» انتقلت جبهة تحرير فيتنام الجنوبية، والنظام في فيتنام الشمالية إلى الهجوم الشامل في كامل أراضي فيتنام الجنوبية، مما أحدث ردود فعل هامة في المجتمع الأمريكي، وأصبحت غالبية الشعب الأمريكي تعتقد، أن الحرب كانت خطأً بحد ذاتها، وبالتالي فهي غير مفيدة ولا يمكن دعمها: وأخذت أجهزة الإعلام الجماهيرية تشكك بعدم إمكانية الوصول إلى النصر، وحتى في داخل الحكومة الأمريكية ارتفعت العديد من الأصوات لتقول أن التكاليف السياسية والمادية لنجاح غير متوقع بات باهظاً.

فشل الستراتيجية الدولية:

بتاريخ ٣١/ آذار/ ١٩٦٨، أعلن الرئيس جونسون، وهو مهزوم، أنه لن يتقدم للانتخابات الرئاسية، لكي يسهل البحث عن حل تفاوضي مع «هانوي»، وكان على خلفه «ريتشارد نكسون» (١٩٦٩ - ١٩٧٤) أن يقتنع باستحالة السياسة القائمة على متابعة حرب لا يساندها الشعب الأمريكي أبداً، ولهذا بادر لوضع ستراتيجية جديدة للخروج من الحرب. فمن ناحية استمر في «فتنمة الحرب»: فعمدت إدارته في الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٢ تدريجياً إلى إبدال الجنود الأمريكيين بجيش فيتنامي جنوبي دُرِّب وجُهِّز على أحسن وجه بالأسلحة الأمريكية، ومن جهة ثانية أخذ يبحث عن الوسائل للوصول إلى «سلام مشرف» وكثف القصف الجوي ووسعه حتى شمل «كمبوديا» عام ١٩٧٠، ثم «لاووس» عام ١٩٧١، لإجبار «هانوي» على التفاوض من أجل انسحاب أمريكي دون أن يؤدي ذلك إلى سقوط نظام فيتنام الجنوبية، وفي كانون الثاني عام ١٩٧٣ أدت المفاوضات في باريس إلى انسحاب الأمريكيين الشامل، ولكن أمريكا لم تتمكن من الحصول على الهدف الذي لم تستطع الحصول عليه بالحرب خلال تسع سنوات، وفي عام ١٩٧٥ سقط النظام العميل في «سايغون» ووحد الشيوعيون الشماليون في «هانوي» بلاد الهند الصينية بكاملها.

وهكذا وجدت الولايات المتحدة نفسها في بداية السبعينات تهزها الاحتجاجات الاجتماعية والثقافية، وأدت إلى تمزقات سياسية، جعلت «إدارة نيكسون» تجابه الهزيمة والأزمة الجدية في ستراتيجيتها الدولية التي كانت منتصرة خلال السنوات التي خلت. وظهر بشكل واضح: أولاً: أن تكاليف سياسة الاحتواء الشامل كانت باهظة التكاليف. بسبب وجود (٣٠٠) قاعدة عسكرية كبرى منتشرة في معظم القارات، واستثمارات

متزايدة في أسواق العالم الرئيسية، فكانت الولايات المتحدة تصدر المليارات من الدولارات التي لم تحقق كسباً في المبادلات التجارية، وارتفعت التكاليف الصناعية، وغذت تضخماً نقدياً جعل المنتجات الأمريكية أقل قدرة على التنافس، وأخذ ميزان المدفوعات الأمريكية يزداد عجزاً عاماً بعد عام، ولم يعد احتياطي الذهب الأمريكي كافياً، وتراجعت الثقة بالدولار في الأسواق المالية العالمية، وترتب على ذلك توترات قوية بين الأمريكيين وحلفائهم الأوروبيين الذين شعروا أنهم مهملين بسبب عدم الانضباط النقدي الأمريكي، وأعلنوا عدم موافقتهم على التزامات أمريكا في فيتنام، وأبدوا الرغبة علنياً باستكشاف أنماط أخرى من التعايش مع الاتحاد السوفياتي، واخذوا يسعون منذ ذلك الوقت لتأكيد استقلال أكثر حيال الحليفة الكبرى أمريكا، وزاد الطين بلة، أن فرنسا تزودت بالأسلحة النووية، رغم معارضة أمريكا وبعض حلفائها الأوروبيين ثم انسحبت من «المنظمة العسكرية» التابعة لحلف شمال الأطلسي في عام ١٩٦٦.

وفي عام ١٩٧٢، ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة منذ عام ١٨٩٤، استوردت أمريكا أكثر مما صدرت، وتحولت أوروبا الغربية واليابان إلى منافسين اقتصاديين من الدرجة الأولى: وبذلك انتهت فترة التفوق الاقتصادي الأمريكي، التي عرفت في عقود ما بعد الحرب، وأدرك الرئيس «نيكسون» الخريطة الاقتصادية المهلهلة الحالية فقرر إعادة تكييف علاقاته مع الخصوم والحلفاء.

وفي آب/ ١٩٧١ أصدر قراراً بإحداث ضريبة على الواردات وألغى قانون «معادلة تحويل الدولار بالذهب» هذا المبدأ الذي أقيم عليه النظام النقدي، في «مؤتمر بريتون وودز» وأبدل هذا النظام، بنظام تحويل أكثر

مرونة يمكن الدولار أن يتذبذب صعوداً ونزولاً كبقية العملات، وكان من نتيجة هذه الإجراءات انتعاش الاقتصاد الأمريكي من جديد، واستعادت المنتجات الأمريكية قدرتها على المنافسة بفضل تخفيض سعر الدولار. وتحولت الولايات المتحدة من المركز الرئيسي للاقتصاد العالمي إلى إحدى هذه المراكز الكبرى مع الفارق بأن لها أبعاداً أكثر ضخامة من غيرها.

وعلى الصعيد الستراتيجي الكوني، كان لا بد من إعادة النظر في سياسة «الاحتواء» على ضوء نتائج حرب فيتنام، فلم يعد بالإمكان الإصرار على التمسك بالالتزام الكوني المباشر، كما وعد بذلك «الرئيس كندي»؛ وبنفس الأسلوب الذي فتتم فيه الحرب في «سايغون»، بدأ الرئيس «نيكسون» يعتمد على البلدان الحليفة والصديقة ذات الوزن المحلي الصلب (كإيران والبرازيل على سبيل المثال لا الحصر) لتأمين الاستقرار السياسي والعسكري في المناطق المحيطة بها، وأطلق آنذاك على هذه الستراتيجية الجديدة اسم «مذهب نيكسون»، فيما عدا ذلك، أصبح من الأمور البديهية، أن التحديات، على المستوى الدولي، التي تمثلها الحركات الوطنية، بما في ذلك الحركات التي يقودها الشيوعيون كما هو الأمر في فيتنام وكوريا، لم تعد تفسح المجال بشكل أوتوماتيكي للصينيين والسوفييت باستغلالها، بل لقد تحول العملاقان الشيوعيان إلى خصمين يحاول كل منهما تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة، حتى على حساب الآخر!.

ومما تجدر الإشارة إليه، هو أن الرجل الذي لعب الدور الأول في رسم ستراتيجية نيكسون الجديدة، هو «هنري كيسنجر»[٣] لأنه ركز على سياسة «التوازن بالقوة» بدلاً من المضي بالحملة الصليبية الأيديولوجية، وقد

(٣) انظر الوثائق.

كتب آنذاك: «إن النظام العالمي، القائم هو اليوم أحوج، من أي وقت مضى، إلى نظام تشاوري». وهكذا عاد نيكسون إلى مفهوم الأمن الجماعي، العزيز على نفس الرئيس «روزفلت»، والقائم على التبادل التفاوضي بين القوى العظمى، وبالنتيجة أعطى لسياسة أمريكا الخارجية دفعة جديدة مكنتها من الوصول إلى اتفاقات هامة مع موسكو وبكين، مما ساعد الولايات المتحدة على تخفيض التزاماتها في فيتنام وفي آسيا، والاستفادة القصوى من خصومة الدولتين الشيوعيتين، وبالتالي إعادة النظر في تعريف «ستراتيجية الاحتواء» بصيغة أكثر واقعية.

قمتا موسكو وبكين:

لم يخش «نيكسون» من أن تلصق به تهمة الضعف حيال الدول الشيوعية، عندما فاجأ العالم أجمع بزيارته للصين الشيوعية، ففي شباط/ ١٩٧٢، كسر نيكسون سياسة العزلة المفروضة على الصين، وأعطى بلقائه مع الزعيم الصيني «ماوتسي تونغ» إشارة البدء للمعادلات التجارية بين أمريكا والصين، ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف هذه المبادلات عن التطور، بل برهنت بشكل خاص على رغبة بالتعاون ضد كل «محاولة للهيمنة» في القارة الآسيوية، وكان لهذه الإشارة صدىً قوياً في «فيتنام الشمالية» كما في الاتحاد السوفياتي.

فبعد عشر سنوات من سباق التسلح الكثيف وصل السوفيت إلى التعاون الستراتيجي مع الولايات المتحدة، وأكدوا تصميمهم على أن يُعترف بهم كقوة عالمية، هذا مع العلم أن سباق التسلح كلفهم أثماناً باهظة، لذلك أصبحوا مقتنعين بأن اتفاقاً مع الولايات المتحدة، حول خفض السلاح، سيسمح لهم بالالتفات إلى مسألة الاستهلاك وأن يتفتحوا على التكنولوجيا ورؤوس الأموال الغربية، وأن يُفعّلوا مسار «الانفراج»

الذي أرسى قواعده في أوروبا، المستشار الألماني «ويللي براندت» وأخيراً، أصبح بإمكان «موسكو» أن توازن الحوار الأمريكي - الصيني، الذي دشنه «نيكسون» بتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة على أساس المصالح المتبادلة.

وهكذا أدى التقاء المصالح بين القوتين الأعظم إلى عقد «قمة موسكو» في أيار/ ١٩٧٢، بين «ريتشارد نيكسون» و«ليونيد بريجنيف»، هذه القمة التي أدت إلى تبديل الخصام العدواني في الحرب الباردة، ليحل محله نمط ذكي من الانفراج الذي لا ينفي الخصومة، ولكنه يسعى لاحتوائها وتنظيمها عن طريق إعادة تحديد الاستقرار العالمي لصالح القوتين الأعظم.

والواقع، أن الاتفاقيات التي تمت بين موسكو وواشنطن حول تخفيض الترسانات النووية (معاهدة سالت - ١ - ومعاهدة الصواريخ العابرة للقارات) كان الهدف منها استقرار الردع النووي، عن طريق تحديد الصواريخ العابرة للقارات.. وهكذا استطاع الطرفان لجم المنافسة العسكرية، ولكنها سرعان ما انتقلت إلى المنافسة إلى ميدان التحديث التكنولوجي.

والحقيقة أن الاتفاق التجاري بين القوتين الأعظم، أدخل للدبلوماسية السوفياتية المزيد من الاعتدال، وأعطى الانطباع بترسيخ «تعايش سلمي» بين النظامين المتناقضين، هدفه تجنب المجابهة المباشرة.

الانفراج والمباراة:

كان الانفراج من وجهة النظر الأمريكية ضرورة عملية أكثر منه تمنيات طوباوية. فالتوازن الستراتيجي مع السوفييت، كان يستوجب إعادة النظر في تعريف العلاقات لكي تصبح أقل خطورة من الخصومة الثنائية: فقد فتحت الحرب الصليبية المعادية للشيوعية، الطريق إلى

الإجماع الداخلي بالنسبة لحرب فيتنام، والموافقة على مبدأ التدخل العسكري المباشر؛ كما أن العجز بالمدفوعات، ووصول اللاعبين الجدد في الميدان الاقتصادي العالمي، فرضا ضرورة تكييف الالتزامات بالنسبة للموارد، وتحديد أبعاد الإمبريالية الأمريكية الكونية، والهيمنة العالمية اللتان كانتا تسيران بنفس الوتيرة.

والواقع، لم يكن الثنائي «نيكسون ـ كيسنجر» ينويان تراجع الولايات المتحدة عن أفضلياتها في إدارة الشؤون العالمية، ولكنهما كانا يتمنيان الوصول إلى التكيف طبقاً للشروط الجديدة، لقد أراد إقناع السوفييت بضرورة الاحتواء الذاتي في معسكرهم، لأن أمريكا ليس لديها القوة أو التصميم من أجل فرضه من طرفها، وكانا يأملان بأن الاعتراف بشرعية السلطة السوفياتية في أوروبا الشرقية (التي تبلورت بالاعتراف بألمانيا الديمقراطية في عام ١٩٧٢)، وحال التبادل الدبلوماسي بين القوتين الأعظم، وانفتاح العلاقات التجارية. ستكفي لإقناع السوفييت بالتوقف عن توسيع نفوذهم إلى المناطق غير المستقرة في العالم الثالث.

إن الانتقال الناجح من العداوة الأمريكية ـ السوفياتية في الحرب الباردة إلى مبارزة الانفراج القانونية، يتوقف على قدرة هذا التوازن الحساس بين القطبين، في عالم لم تكف فيه القوة الاقتصادية، على الأقل، عن التنوع، ولكنه أيضاً يتوقف على قدرة المجتمع والنظام الأمريكيين على التوفيق بين المبارزة الأيديولوجية مع السوفييت والاعتراف بالمصالح المتبادلة معهم، وذلك بقبولهما مبدأ تخفيض الطموحات القومية، هذا المفهوم الغريب كلياً عن تراث الولايات المتحدة الأمريكية التاريخي والثقافي.

الوثائق:

١ ـ *الصواريخ السوفياتية في كوبا:*

بتاريخ ١٦/ تشرين الأول/ ١٩٦٢، اكتشفت الولايات المتحدة صورة قواعد للصواريخ السوفياتية متمركزة في «كوبا»، مما دعا «الرئيس جون كندي» للمبادرة فوراً لدعوة لجنة الأزمات للانعقاد والنظر بالأمر الخطير.

كان رأي «ماكنمارا» وزير الدفاع. «أن تمركز الصواريخ السوفياتية في كوبا لا يبدل جدياً في توازن القوى الستراتيجية في غير صالح الولايات المتحدة، ولكن جميع أعضاء اللجنة المجتمعين اتفقوا على ضرورة نقلها فوراً، وأن عدم القيام بردة فعل ضد هذه الصواريخ سيكون مدمراً من الناحية السياسية، لأنه سيهدد سمعة أمريكا على المستوى الخارجي، كما يهدد مصداقية ستراتيجية «الاحتواء» عند الرئيس «كندي». أما الفرضية العسكرية المنتظرة فكانت: إما غزو الصين أو الهجوم الجوي على قواعد الصواريخ نفسها. ولكن الرئيس كندي قرر اختيار اللجوء لتجربة القوة على أن يترك للمبادرة الدبلوماسية هامشاً معيناً. فبينما أعلن فرض الحصار البحري مباشرة على «جزيرة كوبا»، وأنذر الاتحاد السوفياتي بسحب الصواريخ، أوعز بنفس الوقت باستنفار القوى النووية للاستعداد بتوجيه ضربة موجهة ضد الاتحاد السوفياتي نفسه. وبعد ذلك كان العالم بأسره يحبس أنفاسه خوفاً من حرب نووية مفاجئة. وبتاريخ ٢٤/ تشرين أول، تلقت السفن الروسية التي تحمل الصواريخ إلى كوبا أمراً بتحويل اتجاهها، وفي الأيام التالية استمرت أمريكا على التهديد بقصف «كوبا» ووصل التوتر إلى الذروة. غير أن الاتصالات السرية أخذت ترسم حلاً تفاوضياً، تبلور نهائياً بتاريخ ٢٨/ تشرين أول: فأعلنت موسكو سحب الصواريخ، ووعد الرئيس كندي رسمياً وعلنياً بعدم غزو كوبا، ووعد أيضاً بسحب

«صواريخ جوبيتر» الأمريكية المتمركزة في «تركيا»، والصواريخ المتمركزة في «إيطاليا» بهدف تهديد الاتحاد السوفياتي. وقد تم تنفيذ هذه الوعود من قبل الطرفين في نيسان/ ١٩٦٣. وانتهت عند ذلك الأزمة الخطيرة التي سميت بأزمة الصواريخ.

٢ ـ *جيل جديد من القادة:*

في عام ١٩٦٩، وصف الصحفي الأمريكي «دافيد هالبرستام» مستشاري الرئيسين «كندي وجونسون» بأنهم من أفضل المفكرين وأكثرهم لمعاناً، ويشكلون إدارة في ذروة صعودها الإمبراطوري. هذه الصيغة أبرزت بشكل جلي، التناقض بين طموحات الغطرسة المبدئية، والكارثة المأساوية التي انتهت إليها الإدارتان في فيتنام. والواقع أن الرئيس كندي أدخل إلى البيت الأبيض مجموعة من القادة الجدد المثقفين والباحثين، وقد بقي القسم الأعظم منهم إلى جانب «الرئيس جونسون»؛ وهؤلاء القادة، بلوروا «ستراتيجية التصعيد في فيتنام» تلك الستراتيجية التي فشلت فشلاً ذريعاً.

كان «ماكنمارا» مديراً لـ«شركة فورد»، وهو الذي كلف بإدارة «البنتاغون» ثم إدارة الحرب في فيتنام وحسب المعايير الخاصة بقوة عظمى. وكان «جورج بوندي» عميداً شاباً لـ «جامعة هارفرد»، ومستشاراً لشؤون الأمن القومي، ويؤثر من وقت لآخر على الخيارات الستراتيجية للرئيسين كندي وجونسون. أما الخبير الاقتصادي «والت ف. روستو» الذي نظّر وطبق عملية تطور أمة كانت لا تزال متخلفة كفيتنام الجنوبية، فإنه عمل أيضاً في المجلس وفي وزارة الدفاع كمستشار لشؤون الأمن.

إن جميع هؤلاء المستشارين والعدد الآخر من التكنوقراطيين الذين تم

اختيارهم للعمل في أفضل مراكز البحوث، مثلوا فعلاً هذا «الجيل الجديد من القادة» وكانوا واثقين من قوتهم ومن كفاءاتهم الفكرية ومطمئنين على قدرتهم في تبديل مسيرة التاريخ، كما كانوا مقتنعين أيضاً، بإمكانية حل النزاعات السياسية والاجتماعية بفضل الموارد المادية والتقنية والثقافية الأمريكية.

غير أن النتيجة النهائية لأبحاثهم وأفكارهم لم تصل إلى الهدف الذي خططوا من أجله ووجدوا أنفسهم بالنهاية أمام حرب خاسرة، وأمة تواجه أزمة حقيقية.

٣ ـ هنري كيسنجر:

كان «هنري كيسنجر» أستاذاً بالعلوم السياسية في «جامعة هارفرد». عندما انتدب مستشاراً للرئاسة في مجال الأمن القومي في الفترة بين ١٩٦٤ ـ ١٩٧٢، ثم سكرتير دولة للشؤون الخارجية من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧، في الإدارات الجمهورية للرئيسين «ريتشارد نيكسون» و«جيرالد فورد». شارك «كيسنجر» في وضع السياسة الخارجية الأمريكية، وكان الشخص الأكثر نفوذاً. تقاسم «جائزة نوبل» مع وزير الخارجية الفيتنامي «لودوك تو» الذي كان يرأس الوفد المفاوض لفيتنام الشمالية، بسبب توصلهما إلى «اتفاقيات باريس» التي أدت إلى نهاية الحرب الأمريكية ـ الفيتنامية، سعى «كيسنجر» لإعادة توجيه سياسة القوة الأمريكية وفق المعايير الواقعية، لكي يخلصها من «الذبذبات» المدمرة بين «الاشتباك المفرط» و«العزلة» مع المحافظة على الهدف الأمريكي المركزي وهو: «احتواء القوة السوفياتية». ونظراً لأنه لم يستطع أبداً الاعتماد الكلي على تفوق القوة الأمريكية على الاتحاد السوفياتي، فقد فضل استخداماً انتقائياً للأحداث، وتحريضات متنوعة من أجل جر قيادة الاتحاد السوفياتي

لتتحمل مع الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الدفاع عن الأمن والاستقرار العالميين.

كان لكيسنجر هدفاً يسعى إليه وهو الاعتراف بشكل كامل بمنطقة هيمنة السوفييت في أوروبا الشرقية، إلى جانب تخليد النفوذ المتفوق الأمريكي في بقية العالم. وبفضل دبلوماسيته الشخصية، التي كانت في معظم الأحيان سرية، تابع «كيسنجر» هذا الهدف، عن طريق التناوب بين العنف (أي القصف الجوي الكثيف)، والمفاوضات مع الفيتناميين الشماليين، والانفتاح غير المتوقع على الصين الشيوعية، وتوقيع اتفاقيات حول التسليح والانفراج مع الخصم السوفياتي. ولكن بعد النجاحات الأولى الرنانة واجه «كيسنجر» في عمله كوزير للخارجية معارضة متزايدة خاصة في داخل الكونغرس، وأحدثت المعارضة للعبة التوازن الكيسنجري الدبلوماسي، الخيبة في الولايات المتحدة لدى الأوساط التي ترى ضرورة فرض إشراف ديمقراطي على السياسة الخارجية، ولدى أوساط أخرى كانت ترغب بالعودة إلى التطرف، وفي هذه الأثناء كان الاحتكاك مع السوفييت يسير في طريق حسن ولكن الخصومات الداخلية الجديدة أوقفت مسيرة الانفراج.

الفصل السابع

من الانحسار الأمريكي إلى انهيار الاتحاد السوفياتي

مع «رونالد ريغان» استخدمت السياسة الخارجية الأمريكية لدفع «النموذج الأمريكي» للمواجهة من جديد، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبح من واجب التفوق الأمريكي الذي لا يناقش، مواجهة تحديات عديدة.

ما كاد «الانفراج» يرى النور، حتى ظهر أنه يعتبر مشكلة بحد ذاته، فالأمريكيون حكموا عليه بأنه متناقض في آثاره، أما في أوروبا فإن الاعتراف المتبادل بالشرعية بين الشرق والمغرب لقي تتمته في اتفاقيات «هلسنكي» الموقعة في عام ١٩٧٥ من قبل البلدان الأوروبية وكندا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، التي كرست الوضع الراهن ورسخت عدم المساس بالحدود القائمة.

وبينما كان الحوار السياسي والمبادلات التجارية تتطوران بين أوروبا والاتحاد السوفياتي، كنتيجة طبيعية للمباراة المشروعة التي كان يسعى إليها كيسنجر، إذا بالقدرة الأمريكية على رقابة حلفائها تنخفض، وترتفع إمكانيات الاتحاد السوفياتي على استغلال الخلافات داخل حلف الأطلسي لصالحه. يضاف إلى ذلك أن «اتفاقيات هلسنكي» تجبر الموقعين عليها على احترام الانتقال الحر للأشخاص والأفكار، وعندما تم التركيز على «حقوق الإنسان» تبين بأنه سلاح ذو حدين: فالمجابهة بين مختلف أنماط المجتمعات وجدت طابعها الأيديولوجي، وقسمت مسألة حقوق الإنسان الرأي العام

الأمريكي، فبينما كان هناك أولئك الذين يريدون تكثيف التعاون من أجل تسهيل تحرير الأنظمة الاشتراكية، كان آخرون يرون أن خرق حقوق الإنسان من قبل الدولة السوفياتية وأتباعها تبرهن على الطبيعة الخادعة الوهمية وغير الانفعالية لما يسمى الانفراج.

وفي خارج أوروبا ـ ظهر الانفراج على أنه أكثر هشاشة وأكثر عجزاً ولا يستطيع التنبؤ بالحروب والنزاعات الحادة. ففي ٦/ تشرين أول/ ١٩٧٣، هاجمت فجأة كل من مصر وسوريا، المسلحتان بالأسلحة السوفياتية، إسرائيل بهدف تحرير الأراضي العربية المحتلة خلال حرب حزيران/ ١٩٦٧، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها بتموين الجيش الإسرائيلي ـ بواسطة جسر جوي مباشر ـ مما ساعد إسرائيل على الانتقال بسرعة إلى شن الهجوم المعاكس. عندها طلبت مصر تدخل مشترك أمريكي ـ سوفياتي. لوقف القتال ولكن «الرئيس نيكسون»، الذي لم يكن يرضى أن يرى السوفييت، يتدخلون في سياسة الشرق الأوسط، رفض طلب مصر، أما الاتحاد السوفياتي فقد هدد آنذاك بالتدخل المباشر لإنقاذ القوات المصرية المتراجعة، مما دعا «هنري كيسنجر» إلى أن ينصحه بألا يفعل ذلك، وقام نيكسون باستنفار القوات النووية الأمريكية، فتراجع السوفييت، وهدأت الأزمة.

كانت النتيجة حصول إسرائيل على انتصار عسكري (كذا!!!) إلا أنه لم يعفيها من التفاوض مع مصر، وأصبحت الولايات المتحدة الحَكَم الوحيد على السلام في المنطقة التي أخذ النفوذ السوفياتي ينحسر عنها بسرعة...

وإذا كانت فكرة كيسنجر عن الانفراج هي أن يكون مقتصراً على أوروبا وعلى العلاقات الثنائية بين القوتين الأعظم، فإنها تخدم قبل كل

شيء صيانة تفوق النفوذ الأمريكي على بقية العالم، وأمثلة أمريكا الجنوبية وأفريقيا واضحة لتبرهن على ذلك. فالمخابرات المركزية (C. I. A.) على سبيل المثال: تتدخل صراحة في المناورات السياسية والعسكرية ضد حكومة «سالفادور ألندي» في «تشيلي» وتقف وراء الانقلاب الذي قام به «الجنرال بينوشيه» بتاريخ ١١/ أيلول/ ١٩٧٣، حيث لقي «الرئيس ألندي» حتفه.. لقد كان «كيسنجر» يعتبر وجود حكومة ألندي «تهديداً للاستقرار» في مجمل منطقة أمريكا اللاتينية ومما قاله في إحدى تصريحاته: «.. إنني لا أرى لماذا يجب علينا قبول أحد البلدان يصبح ماركسياً لسبب واحد أن هذا البلد يعج بغير المسؤولين؟...».

أما في أفريقيا فكانت المباراة مع الاتحاد السوفياتي واضحة، والتفسيرات التي تقدمها القوتان الأعظم عن الانفراج، تبين التناقضات بين وجهة نظر كل منها بصورة فريدة. فإذا كانت الولايات المتحدة تعترف بمناطق نفوذ ومصالح متقابلة، فإن السوفييت لا يرغبون بوقف المنافسة في بلدان العالم الثالث حيث لا يزال النفوذ الأمريكي قوياً بسبب حضورها الاقتصادي. وفي بعض الحالات، السياسي والعسكري.

وإلى جانب ذلك، فإن المطالب القومية والاستقلالية في بلدان العالم الثالث، دخلت في أغلب الأحيان في صراع مباشر مع مصالح الشركات الأمريكية، والغربية في الأسواق التي يسيطر عليها الغرب. كما أن الأنظمة التي قامت بعد نزع الاستعمار القديم كانت بحاجة للأسواق والمساعدات التقنية، وكان الاتحاد السوفياتي قادراً على تقديم المساعدات العسكرية، واللوجستيكية في مناطق بعيدة، وهو على استعداد أقل تردد يظهر من جانب أمريكا التي كانت تعاني من هزيمتها في فيتنام.

في ظلال الشك:

يمكن الملاحظ بأن النفوذ السوفياتي كان ينمو بسرعة في المناطق المستقلة حديثاً بسبب الفراغ الذي حدث بعد زوال الاستعمار القديم، ففي «أنغولا» المستقلة، تحول الصراع بين الفئات المختلفة إلى حرب مفتوحة، حيث كانت الولايات المتحدة والنظام العنصري في جنوب أفريقيا تسلحان وتدربان أحد الأطراف، بينما يقوم الاتحاد السوفياتي وكوبا بتسليح الطرف الآخر، ففي نهاية عام ١٩٧٥، بلغ عدد القوات العسكرية السوفياتية والكوبية في «انغولا» ما يزيد عن عشرين ألف عسكري. ومع مرور الوقت، امتد الحضور السوفياتي العسكري إلى «أثيوبيا»، ووصلت إليها في عام ١٩٧٧ بعض الوحدات العسكرية الكوبية، وفي اليمن الجنوبي، والمحيط الهندي تصاعدت الخصومة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشكل هائل.

كان من رأي «كيسنجر» استخدام القوة الأمريكية لدعم ستراتيجية توازن القوة مع الاتحاد السوفياتي، على غرار ما فعل في منطقة الشرق الأوسط، ولكنه وجد نفسه أغلب الأحيان مكتوف اليدين من قبل الكونغرس الذي لم يعد متحمساً لهذه الستراتيجية بعد حرب فيتنام، ويرفض زج القوات الأمريكية ورؤوس الأموال في الخارج. والواقع أن الكونغرس أصبح يرتاب بالوسائل التي تُستخدم من قبل «الدبلوماسية السرية»، ويتحفظ كثيراً حول تراكم السلطات بيد السلطة التنفيذية. كما أن فضيحة «ووترغيت» التي اضطرت «الرئيس نيكسون» للاستقالة في عام ١٩٧٤ ضاعفت كراهية الرأي العام الأمريكي لإساءة استخدام السلطة والامتيازات التي أصبحت تتمتع بها الرئاسة، بحيث تحولت إلى «رئاسة

إمبراطورية»، وأدى ذلك بالنهاية إلى نزع الثقة من الإدارة الجمهورية، وهكذا وجدت «دبلوماسية هنري كيسنجر محرومة من الإجماع ومن الدعم الضروري لمتابعة التزاماتها المزدوجة». لصالح «الانفراج» و«الاحتواء» واستناداً «للقانون الخاص بسلطة الحرب» الصادر في عام ١٩٧٣ حدد الكونغرس السلطة الرئاسية المتعلقة بإرسال قوات أمريكية للخارج، وأدت سلسلة من التحقيقات حول نشاط المخابرات المركزية (.C. I. A) إلى تحديد صلاحياتها السرية، ففي عام ١٩٧٥ منع الكونغرس «كيسنجر» من إرسال التموين إلى فيتنام الجنوبية، كما منعه من تقديم المساعدات العسكرية إلى «أنغولا».

بدأت الإدارة الديمقراطية عملها بعد وصول الرئيس «جيمي كارتر» (١٩٧٧ ـ ١٩٨٠) إلى البيت الأبيض، وفق ستراتيجية مترددة ورأي عام أمريكي حذر ومرتاب، فقد تولد عن أزمة الثقة التي خلفتها هزيمة فيتنام، غياب الإجماع الداخلي بالنسبة للتدخل الإمبريالي. كما أن رفع أسعار البترول في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، من قبل منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP)، أدى إلى إبطاء النمو الاقتصادي في الغرب عامة، وكشف إلى أي حد يتوقف تطور ومستقبل الولايات المتحدة على مستورداتها النفطية، لأن المقاطعة العربية أفقدتها قدرة السيطرة على العوامل المفتاحية للاقتصاد العالمي. هذا بالإضافة إلى أن العجز بالميزان التجاري مع أوروبا الغربية واليابان استمر بالزيادة، وأبرزت «أزمة الطاقة» الخلاف بين الحلفاء الغربيين (فقد ظهر أن العديد من بلدان حلف شمالي الأطلسي، رفضت وضع قواعدها العسكرية تحت تصرف الولايات المتحدة لتأمين الجسر الجوي الذي مون إسرائيل خلال حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣)..

عدم الاستقرار يهيمن على الوضع الدولي:

ارتفعت نسبة البطالة وقضم التضخم جزءاً هاماً من دخل العديد من العمال، وأخذت الشركات الأمريكية تشتكي من فقدان قدرتها على المنافسة، وتوقف النمو الاقتصادي بسبب فترات الانكماش العنيفة في النصف الثاني من السبعينات، فوصل إلى نصف المعدل الذي كان معروفاً في العقد السابق، وساد شعور بالمرارة لدى الرأي العام الأمريكي من جراء مؤشرات ضعف القوة الأمريكية في العالم، أضيف إلى نوع من الكبت بسبب الأزمة الداخلية أصاب جزءاً هاماً من المواطنين. أمام هذه «الحالة النفسية التعيسة» غير المعلنة. كان جواب «الرئيس كارتر» متغير وغير متماسك واعتبر وزير الخارجية «سيروس فانس» (١٩٧٧ - ١٩٨٠) «أنه ليس من الضروري أن تكون البلاد في حالة تطور دائم عبر موشور المجابهة بين الشرق والغرب، بل يجب معارضة ذلك خوفاً من عدم الاستقرار. فنزع السلاح النووي يعتبر مسألة حياة أو موت، ويجب ألا يربط بينه وبين تصرفات السوفييت في أفريقيا. ومما قاله الرئيس «جيمي كارتر»: «... إن على الولايات المتحدة التحرر من هذا الخوف الذي لا مبرر له من الشيوعية، والذي أدى بها إلى دعم حكومات وأنظمة دكتاتورية، والتمسك بالتنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل مكان».

كان لهذا النوع الجديد من التفكير الذي استمر عامين نتائج هائلة: ففي عام ١٩٧٨ صادق مجلس الشيوخ على معاهدة تعيد إلى «بناما» سيادتها على القناة، وناقش اتفاقية جديدة مع الاتحاد السوفياتي حول تحديد الأسلحة النووية، سميت «معاهدة سالت - ٢ -» وفي آذار/ ١٩٧٩، وبفضل الوساطة الأمريكية توصلت مصر وإسرائيل إلى عقد اتفاقية للسلام.

ومع ذلك، استمر العديد من القادة الأمريكيين، بمن في ذلك بعض أعضاء الإدارة على اعتقادهم بأن «احتواء القوة السوفياتية يجب أن يبقى في طليعة الأفضليات الأساسية»؛ وفي رأي مستشار الأمن القومي «زبيغنيو برجنسكي (١٩٧٧ - ١٩٨٠)»: «أن النظام السوفياتي متكلس سياسياً، وساكناً كاسداً اقتصادياً، وأن توسعه في الخارج عسكرياً، هو الوحيد الذي لا يزال يساعده على الصمود».

وعلى هذا الأساس يرى «برجنسكي» ضرورة التقرب من «الصين» واستخدام «شعار حقوق الإنسان» لمهاجمة الاتحاد السوفياتي. وتبين فيما بعد، أن التصديق على معاهدة سالت - ٢ - من قبل الكونغرس شبه مستحيل، لأن الغالبية كانت مقتنعة بأن الرقابة على الأسلحة يتم على حساب الولايات المتحدة، على الرغم من أنها لا تزال أكثر ديناميكية وأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية.

وبسرعة أخذت النظرة إلى الانفراج تتغير، وأصبحت الغالبية تعتقد أنه لا يفيد سوى السوفييت، لأن وجودهم في أفريقيا، ونشرهم للصواريخ النووية (SS - 20) في أوروبا الشرقية أمر يدعو للقلق.

ولكي تبرهن الولايات المتحدة على صلابة موقفها، وإعادة التضامن القوي مع الدول الأعضاء في حلف الأطلسي، بادرت بنشر جيل جديد من «صواريخ بيرشنغ» و«صواريخ كروز»، في أراضي ألمانيا الغربية وإيطاليا، وبريطانيا العظمى.

ومع هذه العودة إلى الموقف العدواني من الاتحاد السوفياتي، جاءت أحداث مأساوية أخرى تتحدى القوى الأمريكية، وتؤذي سمعتها، وتبرهن إلى أي حد تناقصت قدرتها للسيطرة على الأحداث العالمية. فقد اشتعلت من جديد «ثورة الساندينست» في نيكاراغوا، التي أسقطت في عام

١٩١٩ دكتاتورية «أنستازيو سوموزا» الموالية لأمريكا، وأحجبت الخوف من تلاشي الهيمنة الأمريكية على أمريكا الوسطى. ولكن الصدمة النفسية الحقيقية أتت من جراء نشوب «الثورة الإسلامية الخمينية» في إيران (شباط ١٩٧٩):

أولاً: لأنها أسقطت نظام الشاه الموالي لأمريكا، والذي كان بمثابة إحدى القلاع الستراتيجية للحضور الأمريكي، والحليف الوفي الضامن للاستقرار في هذه المنطقة الحيوية المفصلية بين الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط.

ثانياً: لأن صعود الأصولية الإسلامية، وضع مجمل فلسفة «التبعية المتبادلة العالمية» القائمة على أحد النماذج الغربية الحديثة موضع الشك.

ثالثاً: لأن أسعار البترول شهدت ارتفاعاً جديداً في الأسواق العالمية أدت إلى إيقاظ التضخم من جديد، ودفعت البلدان الصناعية إلى حالة من الركود الاقتصادي، والبلدان النامية، والبلدان المثقلة بالديون، نحو أزمة مالية واقتصادية خانقة.

رابعاً: وأخيراً تحدت الثورة الإيرانية الولايات المتحدة علناً، عندما أقدمت على احتلال السفارة الأمريكية في «طهران» وارتهان (٥٣) من مواطنيها. واتسم احتجازهم الطويل من ٤/ تشرين الثاني/ ١٩٧٩ إلى ٢٠ كانون الثاني ١٩٨١، بمفاوضات عقيمة عديمة الجدوى، وبمحاولة فاشلة لتحريرهم بواسطة غارة جوية عسكرية أمريكية، ضاعفت بفشلها الشعور بالحرمان والعجز لدى المجتمع الأمريكي، وكلف ذلك الرئيس جيمي كارتر، عدم انتخابه مرة ثانية.

وعندما أقدم السوفييت على غزو «أفغانستان» في كانون الأول/ ١٩٧٩، تم في نفس اللحظة دفن «الانفراج» نهائياً.

وبالرغم من أن هذه الحملة السوفياتية، لم تكن سوى عمل دفاعي قام بها الجيش الأحمر لتشكيل سد في وجه الفوضى التي يمكن أن تهدد الحدود مع إيران، إلا أنها شكلت سابقة خطيرة، لأنها كانت أول مرة يخرج فيها الجيش السوفياتي خارج حدوده منذ عام ١٩٤٥.

بادر «الرئيس كارتر» إلى الإعلان عن رفض الولايات المتحدة، لما اعتبره بمثابة «أخطر تهديد للسلام» منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخشي الكثيرون في أمريكا والغرب. أن يتوسع الاتحاد السوفياتي باتجاه «مثلث الأزمة» الممتد من «القرن الأفريقي» إلى «الباكستان» حيث يقع في وسطه «الشرق الأوسط المضطرب» و«إيران الثورة» و«مصادر البترول الستراتيجية الهائلة»!!..

استعاد «كارتر» ذكريات «مذهب ترومان» واستوحى منه موقفه من هذا الحدث العالمي الخطر، ثم بادر للإعلان عن «مذهبه» الخاص الذي لخصه، بما يلي:

«.. كل محاولة تقوم بواسطة القوات الأجنبية بفرض الإشراف على منطقة الخليج (الفارسي) سوف يُرد عليها بجميع الوسائل، بما في ذلك، القوة العسكرية».

وفي إثر ذلك، دخلت العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية في مرحلة من الفتور ووضع ملف الرقابة على التسليح فوق الرف، وانطلقت الولايات المتحدة في تطوير وتحديث قواتها المسلحة (برنامج حرب النجوم)..

والحقيقة أن انحسار القوة الأمريكية وهيمنتها الاقتصادية، كان قابلاً للنقاش أكثر مما كان نسبياً، صحيح أن الحضور السوفياتي في آسيا وأفريقيا، وتطرف الثورة الإيرانية، والتحولات في الاقتصاد العالمي، أعطت «للسلام الأمريكي العالمي» (باكسا امريكانا)، طابعاً يكاد يكون

«كاريكاتورياً»، إلا أن الاقتصاد الأمريكي بقي إلى حد بعيد الأكثر قوة والأكثر حيوية في العالم، وبالرغم من أنه بات أقل قدرة على التنافس، مما كان عليه بعد الحرب مباشرة، ولكنه بقي متمركزاً بصلابة في عالم يزداد ارتباطه ببعضه وتزداد تبعيته، الأمر الذي أدى إلى جر بلدان آسيوية جديدة إلى دائرة النمو الاقتصادي القوي، ولكن مع كل ذلك، لم توضع ستراتيجية واشنطن موضع شك في أي مكان من المعمورة، ولم يتوقف نفوذ ثقافتها التكنولوجية والليبرالية، وأسلوبها في إدارة الأعمال، عن الانتشار.

وفوق هذا وذاك، فإن الركود الاقتصادي الذي ضرب بشكل خاص الدخول والتأمين لملايين الأمريكيين، والشعور الناتج عن انحسار القوة الأمريكية أديا إلى ردة فعل وطنية قوية جداً لدى الرأي العام الأمريكي.

الفوضى و«مذهب الرئيس ريغان»:

أحدث الجمهوري «رونالد ريغان» تياراً من الفوضى في برنامجه السياسي أثناء حملته الانتخابية عام ١٩٨٠، وبعد فوزه بالرئاسة ترجمها إلى الواقع العملي كرئيس للولايات المتحدة في الفترة بين ١٩٨١ و١٩٨٨. وصل «رونالد ريغان» إلى البيت الأبيض كرجل سياسي محافظ «نيوكونسرفاتور». للإجابة على الركود الاقتصادي الذي رده إلى إنحسار الهيمنة الأمريكية، ولتخاذل وضعف القيم الأمريكية التقليدية. ولذلك، جعل «ريغان»، السياسة الخارجية وإدارة الاقتصاد الأعمدة الهامة لبرنامجه من أجل انطلاقة أمريكا الجديدة.

بدأ ريغان عمله بالعودة إلى «المبادىء الولسونية» الخاصة بالرسالة التي أوكلت لأمريكا كواجب تاريخي لنشر الحرية في العالم؛ ففي رأيه أن المسألة تتعلق قبل كل شيء بحرية المبادرة وانتصار اقتصاد السوق

باعتبارهما أكثر أهمية من هزيمة الشيوعية، ومن القوة التي تمثلها، وبعد ذلك بدأ بتنفيذ برنامجه لتجهيز البلاد من أجل أن تجابه بشكل أفضل المنافسة العسكرية مع الاتحاد السوفياتي، وأعاد تأكيد السيطرة الأمريكية على مناطق عدم الاستقرار والخصومة المباشرة ثنائية القطب.

كان مستشارو «ريغان» يعتقدون أن الاقتصاديات المبرمجة على النمط السوفياتي تمر بمرحلة ركود واضحة، ولا يمكنها الصمود بمواجهة عالم غربي متفوق تكنولوجياً، كما أنها لا تشكل أبداً نموذجاً صالحاً لتطور العالم الثالث، ويستشهدون على ذلك بالطريق الصحيح الذي سلكته بعض الأمم في آسيا، مثل «كوريا الجنوبية» و«تايوان» و«سنغافورة»، وهو طريق التنمية المتسارعة، فطورت بنجاح اقتصادياتها ونشرت صناعاتها في معظم الأسواق العالمية. ويرى أنصار «ريغان» أن تحريراً قريباً للأسواق المالية سيساعد على تلبية المطالب الستراتيجية والاقتصادية في الغرب؛ ولذلك وعدوا بل وشجعوا «الفوضى» أي إعطاء أقصى الحريات لحركة رؤوس الأموال، وقدموا المساعدات للتكنولوجيات الجديدة والمعلوماتية مما أدى إلى تكامل الأسواق المالية، بدلاً من أن تكون سوقاً واحدة كونية، فزادت المنافسة بتوجيه رؤوس الأموال الكبيرة نحو أفضل فرص للربح؛ واستفادت الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية واليابانية والأوروبية من هذه السياسة وجنت منها فوائد هائلة. وبالمقابل انخفضت رقابة الدولة على الاقتصاد؛ ودخلت البلدان المديونة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية في أزمات شديدة.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد رفضت إخراج البلدان النامية من الأزمة عن طريق الإعانات والمساعدات التقنية، وعلى العكس أوكلت مصير التبعية الكونية إلى آليات السوق الخاصة، وإلى المنافسة والربح.

رافق ليبرالية «ريغان» (المتوحشة) الاقتصادية، حملة إعلامية بليغة وصلبة وعملياتية ضد الحكومات والجماعات الماركسية في العالم الثالث.

وهكذا تجسد الالتزام الأمريكي حسب «مذهب ريغان»، بتقديم أكبر الدعم، حتى الدعم العسكري غير المباشر، لكل «المقاتلين في سبيل الحرية» والمعارضين للعدو السوفياتي (كذا)... وبموجب هذه الستراتيجية، تلقى المقاومون في «أفغانستان» الأسلحة الضرورية لتحويل الصراع مع المحتل السوفياتي إلى «حرب طويلة» لا يمكن لموسكو الانتصار فيها...

والواقع، أن حملة «مذهب ريغان» التحريرية، لم تمتد أبداً إلى الأنظمة الدكتاتورية الصديقة، ولكنها تركزت على الرغبة في إعادة تأكيد دور أمريكا في مناطق هيمنتها التقليدية: ففي أمريكا الوسطى، أرسلت «إدارة ريغان» قطعات عسكرية إلى «جزيرة غرينادا» عام ١٩٨٣، لإسقاط حكومتها التي اعتبرتها قريبة جداً من النظام في كوبا؛ وقدمت مساعدات اقتصادية وعسكرية لقوات حكومة السلفادور ضد العصابات طوال فترة الثمانينات، وخصصت دعماً قوياً ومستمراً، عن طريق المخابرات المركزية (C. I. A.) لعصابات «الكونترا» التي تخوض حرباً ضد النظام اليساري الذي يتولى السلطة في «نيكاراغوا» في الفترة بين ١٩٨١ و١٩٩٠.

وفي الشرق الأوسط، أرسلت القوات الأمريكية في عام ١٩٨٣ إلى لبنان، في محاولة لاستباق إشراف سورية الشامل على لبنان، هذا البلد الذي خربته الحرب الأهلية، وفي عام ١٩٨٦ قامت الطائرات الأمريكية بقصف «ليبيا» التي اتهمت بتنظيم أعمال إرهابية، وقدم «ريغان» العون لصدام حسين في حرب ضد إيران في الفترة بين ١٩٨٠ و١٩٨٨. وفي عام ١٩٨٧ أرسل «ريغان» أسطولاً أمريكياً إلى الخليج «الفارسي» ـ هكذا في النص الأصلي ـ بحجة تأمين حرية المواصلات ونقل البترول.

لقد سجلت السنوات الأربع الأولى من رئاسة «ريغان» (١٩٨١ - ١٩٨٤)، تدهوراً في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، الذي أطلق عليه بكل بساطة لقب «إمبراطورية الشر» التي لا يمكن التفاوض معها بأي شكل، وكانت «الإدارة الأمريكية» آنذاك، ترى أنها لا تستطيع الاعتماد إلا على القوة العسكرية، لقناعتها أن محاولة وضع قواعد للسلوك أو تحديد التسلح، كانت سبباً في إعاقة التفوق الأمريكي الذي يجب استعادته كلياً، كما يجب نشر المزيد من «صواريخ برشنغ» و«صواريخ كروز» في أوروبا الغربية.

وهكذا تم زيادة النفقات العسكرية بنسبة (٤٠٪) خلال أربع سنوات، وبذلت الجهود الحثيثة لاستعادة التفوق الستراتيجي وتحديث القوات المخصصة للتدخل في الحروب الأهلية «وقوات التدخل السريع»، كما اتجه هذا الجهد الهائل لإعادة التسليح نحو إنتاج أنظمة دفاعية جديدة عالية التكنولوجيا، لمجابهة الفرضية المحتملة، حيث سيكون من الواجب الدفاع بفعالية ضد الصواريخ المعادية؛ (حرب النجوم).

والخلاصة: لقد علق «ريغان» كل آماله لكي يعيد أمريكا إلى المكانة التي لا تقبل المساس، أي تفوق أمريكا المطلق والشامل...

غورباتشيف يتولى السلطة في موسكو - انهيار الإمبراطورية السوفياتية:

شهدت العلاقات بين أمريكا والاتحاد السوفياتي في عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٤، مرحلة توتر قصوى لم تمر بمثلها منذ أزمة كوبا، ولكن إعادة تسليح أمريكا، الثقيل جداً بالنسبة لميزانية عامة تراكمت عليها دورات عجز هائل، وبشكل لم يعد بإمكانها الاستمرار بهذا العجز إلى ما لانهاية. كما أن «مذهب التدخل الجديد» الذي كان فعالاً في إعادة الإجماع القومي لم يحقق سوى انتصارات شكلية وليست جوهرية،

فبعد إعادة انتخاب «رونالد ريغان» في عام ١٩٨٤، اختارت إدارته خطاً أكثر مرونة تمثل في شخصية وزير الخارجية الجديد «جورج شولتز» (١٩٨٢ - ١٩٨٩) الذي كان يرى أن الولايات المتحدة ما دامت في موقع القوة، فباستطاعتها العودة إلى المفاوضات مع الاتحاد السوفياتي. وفي هذا الوقت ظهرت في «موسكو» مجموعة جديدة من القادة بزعامة «ميخائيل غورباتشوف» بدأت تعتقد أن الاتحاد السوفياتي أصبح فقيراً ومتخلفاً تكنولوجياً ولم يعد لديه الوسائل والإمكانيات للمجابهة المستمرة المتلازمة مع الخصومة الستراتيجية، ولذلك يجب أن تكرس جهود البلاد لمشاكلها الداخلية، وأن يستبدل الردع المعادي المتبادل بنظام أمن جماعي.

بعد جس النبض واستقراء الوضع الجديد في موسكو، تم التوجه للحوار والمفاوضات الملموسة، ولم يمض إلا وقت قصير حتى وصلت إلى وتيرة وعمق مذهلين يسببان الدوار. في مؤتمرات القمة في «جنيف» عام ١٩٨٥، وفي «رايكجافيك» عام ١٩٨٦، ناقش «ريغان» و«غورباتشيف» إمكانية تخصيص الترسانات النووية، وإقامة علاقات ثقة استقبلها الرأي العام الأمريكي والعالمي بالترحيب والأمل.

وفي كانون الأول/ ١٩٨٧، وقع الإثنان في «واشنطن» اتفاقاً حول إزالة الصواريخ المتوسطة المدى عن أوروبا: فكان ذلك للمرة الأولى حقيقة ملموسة خلال الحرب الباردة. وفي عام ١٩٨٨ أعلن «غورباتشيف» انسحاب القوات السوفياتية من «أفغانستان» وإلغاء المساعدات لنيكاراغوا، وللحكومات الصديقة الأخرى، وقد تم ذلك خلال زيارة ناجحة إلى نيويورك. وفي كانون الأول من نفس العام، بدأ السوفييت بسحب قواتهم من أوروبا الشرقية.

وبعد انتخاب «جورج بوش» رئيساً للولايات المتحدة في عام ١٩٨٩، صرح له «غورباتشيف» بكثير من الصراحة: «أن الاتحاد السوفياتي ليس لديه أبداً الوسائل اللازمة للمحافظة على إمبراطوريته» (كذا)...

هكذا وبسرعة تكشفت العداوة التي طبعت الخطابات طوال أربعين عاماً من الحرب الباردة، إنها أصبحت مهملة. ففي الولايات المتحدة، لم يستطع المحافظون الأكثر تطرفاً إيقاف التقارب الدبلوماسي الذي وُلد من تخلي السوفييت عن المواقف التي دافعوا عنها خلال عدة عقود من الزمن. وفي عام ١٩٨٩ أدت مضاعفات سياسة غورباتشيف الجديدة إلى انهيار النظام الذي أسس في أوروبا في نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، كل ذلك حدث دون أن يكون للولايات المتحدة أي دور مباشر فيه، بل لم يكن باستطاعتها ذلك... لقد انسحبت القوات السوفياتية إلى داخل حدودها، وفي نفس اللحظة (أي في آذار/ ١٩٨٩).

بل أن الولايات المتحدة التي لم تكن متحمسة أبداً لفكرة ألمانيا الموحدة الكبرى، أصبحت آنذاك مطمئنة إلى دخول ألمانيا الشرقية بالحلف دون أية معارضة من السوفييت.

وأخيراً ونتيجة لهذه التغيرات الزلزالية (انهيار حلف وارسو، وزوال الاتحاد السوفياتي، وانضمام معظم بلدان أوروبا الشرقية لحلف الأطلسي، وللاتحاد الأوروبي) وجد حلف الأطلسي نفسه وقد أصبح لأول مرة منذ إنشائه عام ١٩٤٩ بدون عدو.

الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى الوحيدة:

ما أن انهار النظام الجيو- بوليتيكي الذي قسم أوروبا فور انتهاء الحرب

العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وتراجع السوفييت وأعادوا النظر في سياستهم الأمنية، حتى انتهت الحرب الباردة، في هذه اللحظة ظهرت للوجود من جديد اقتراحات الرئيس فرانكلان روزفلت المتعلقة بإيجاد «نظام أمن جماعي، يقوم على التعاون بين القوى العظمى في إطار هيئة الأمم المتحدة وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية»، مع الأخذ بعين الاعتبار ظهور عوامل جديدة أهمها: صعود ألمانيا واليابان إلى صفوف الدول الغنية السبع الكبرى وأصبحتا لاعبتان كبيرتان على المسرح الدولي، وبروز أقطاب وثروات في الاقتصاد العالمي الكثير التنوع.

وفي عام ١٩٩٠، تكلم الرئيس «جورج بوش» عن «نظام عالمي جديد» يضمن التبعية الاقتصادية المتبادلة والشرعية الدولية، ثم بادر لوضع هذا النظام موضع التجربة في الخليج (العربي ـ الفارسي). ففي آب/ ١٩٩٠، وبحجة الغزو العراقي للكويت، نظمت الولايات المتحدة ائتلافاً من الدول برعاية الأمم المتحدة. وفي الأشهر التالية أرسل «جورج بوش» جيشاً أمريكياً عظيماً إلى منطقة الخليج العربي، وانضمت إليه القوات من بعض البلدان العربية والبلدان الأوروبية الحليفة، وشن حرب «عاصفة الصحراء» على العراق وأجبرها على الانسحاب.

لقد اعتبر التوسع العراقي، في منطقة عظيمة الأهمية اقتصادياً بالنسبة للغرب عامة، كما تعتبر حيوية من الناحية الستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك اعتبرت «واشنطن» هذا التهديد العراقي بمثابة تحدي خطير أطلق ضد القدرة الأمريكية الضامنة للاستقرار العالمي.

وبناء على هذا «النظام العالمي الأمريكي الجديد» اضطرت «موسكو» للتخلي عن العراق الذي كانت حتى ذلك الوقت شريكاً عسكرياً له،

وانضمت للائتلاف، المار الذكر، الذي شكلته أمريكا تحت راية الأمم المتحدة.

وبتاريخ ١٧/ كانون الثاني/ ١٩٩١، انطلقت الحملة العسكرية إلى العمل تحت القيادة الأمريكية المباشرة، وبدأت العمليات بقصف جوي هائل بالطيران والصواريخ الموجهة الحديثة. تبع ذلك هجوم بري ضد القوات العراقية، الموجودة في الكويت فدمرتها، ثم طورت العمليات إلى الأراضي العراقية نفسها. فدمرت خلال أسابيع من القصف الجوي والبحري والبري البنى التحتية والآلة العسكرية العراقية، مما اضطر الرئيس صدام حسين للخضوع لقرارات الأمم المتحدة، تحت تأثير الضربات العنيفة التي تلقتها قوات بلاده من قوات الائتلاف المتفوقة تكنولوجياً، ولكنه نجح في إنقاذ نظامه... (كذا)...

خرجت الولايات المتحدة من حربها ضد العراق، منتصرة، وأكدت ضمناً تفوقها السياسي والستراتيجي على العالم بأسره، وكرست حضورها الحاسم في منطقة الشرق الأوسط.

وفي كانون الأول/ ١٩٩١، تكامل انحلال دولة الاتحاد السوفياتي في مسار تاريخي مدوخ، بدأ قبل عدة سنوات؛ ولأول مرة منذ عام ١٩١٧، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية محرومة من عدو بمستواها الأيديولوجي والستراتيجي، ولأول مرة منذ عام ١٩٣٨ أصبح مفهومها الكوني الشامل للأمن القومي في مأمن من أي تحد جدي. وهكذا استطاع التفوق الاقتصادي الأمريكي، المتنوع والمتشابك بشكل مرعب، أن يقود العالم إلى نهاية «الحرب الباردة» التي كلفت أمريكا ثمناً باهظاً جداً.

أما بعد ظهور المزاحمة الاقتصادية مع اليابان والاتحاد الأوروبي والأمم

الصناعية الآسيوية الجديدة، فقد ساد شعور لدى فئات عديدة من المجتمع الأمريكي بأن بلادهم في طريقها لتصبح فقيرة وهامشية، فالواقع أن تكاليف الآلة العسكرية الهائلة والدائمة استحوذت على جزء عظيم من الموارد على حساب التحسينات الداخلية؛ والعجز القوي المتراكم خلال سنوات إدارة «ريغان» أدت إلى لجم التطور الاقتصادي. وبينما كانت الولايات المتحدة طوال ما يزيد عن نصف قرن المقرض الدولي الأكبر. إذا بها تصبح في الثمانينات الأكثر مديونية في العالم. وبالرغم من أن النفقات التي تكبدتها أمريكا في حرب الخليج سيسددها حلفاؤها العرب واليابانيون والألمان، ولكن الالتزامات التي ترتبت عليها، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، واحتكارها الزعامة الدولية، ستتزايد وسيكون عليها أن تخصص الكثير من القروض لروسيا وبلدان أوروبا الشرقية، والجمهوريات التي انفصلت عن روسيا لكي تسهل دخول هذه الدول إلى النظام الرأسمالي.

لقد بدأت الولايات المتحدة تنظر للعالم كدولة عظمى كونية وحيدة، لم تعد تجابه أي تهديدات خارجية، وأصبح من مهماتها تلبية المصالح القومية الأكثر إلحاحاً، والسعي لتحقيق توازن جديد بين الموارد الداخلية وضرورات السياسة الخارجية.

وقد عبر عن هذه المهمات بشكل بليغ الرئيس «بيل كلينتون» في كانون الثاني/ ١٩٩٦ (انتخب للمرة الأولى في عام ١٩٩٢ وأعيد انتخابه للمرة الثانية في كانون أول/ ١٩٩٦)، ومما قاله:

«... من الطبيعي ألا نكون حاضرين في كل مكان، كما ليس بمقدورنا أن نفعل كل شيء.. ولكن على الولايات المتحدة أن تقوم بدورها كمرشد وكطليعة في كل مرة تكون مصالحها وقيمها معرضة

للتهديد، وأن تكون في أي مكان يمكن أن يكون عملها حاسماً.. إننا لا نستطيع أن نكون انعزاليين، ولا يجب أن نكون دركي العالم.. ولكننا نستطيع، بل يجب علينا أن نكون أفضل قوة للسلام».

وعندما أعيد انتخابه في نهاية عام ١٩٩٦، أعلن أمام الكونغرس أنه مصمم على تخفيض النفقات والالتزامات في الخارج.

وهكذا وبعد مرور خمسة وعشرين عاماً مضت منذ إعلان الرئيس «جون ف. كندي» الذي قال فيه: «... مهما كان الثمن.. ومهما كان العبء ثقيلاً...»(*) فإنّ الرصانة التي تميزت بها كلمات الرئيس كلينتون، وهو يدافع عن تفعيل دور الولايات المتحدة الدولي، المحدود والاصطفائي، بشكل ينم عن الشك بالرغم من زوال الاتحاد السوفياتي.

والواقع أن نهاية المزاحمة الثنائية، وفرت لأمريكا تفوقاً ستراتيجياً وشروط أمن لم يسبق لها مثيل في القرن العشرين، ففي أوروبا وفي «الخليج العربي الفارسي) وفي المحيط الباسفيكي لم يعد لأمريكا أي خصم يمكنه تهديد مصالحها الحيوية جداً. لقد أصبح لها مع جميع الأقطاب (القوى العظمى) علاقات تحالف صلبه وتعاون وثيق كما هي الحال مع الاتحاد الأوروبي واليابان، وعلى الأقل حوار ومبادلات مع روسيا والصين، ولا يزال اقتصادها أكبر المراكز الأكثر أهمية والأكثر ديناميكية، وفي إطار تبعية متبادلة أصبحت كونية فعلاً، تنظمها قواعد ومؤسسات ذات صلابة أكيدة، وإذا كانت ثقافتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة على المبادىء الديمقراطية ونظام السوق، ليست مرفوضة، ففي كل الحالات

(*) يرجى الرجوع إلى نص كلمة الرئيس كندي الواردة في الفصل الثالث من هذا الكتاب. (المعرب).

ليس لها خصوم كبار على مستوى الطموح العالمي، قادرون على موازنتها(*).

لقد سعت السياسة الخارجية الأمريكية طوال التسعينات للمحافظة على الشروط التي تمكنها من تثبيت «السيناريو الأمني» وأن تخفض، بنفس الوقت تكاليفه، بتحويل أعبائه، في بعض الحالات، إلى الأصدقاء والحلفاء، كما نجحت عبر فرض هيمنتها في بعض المناطق الهامة جداً، واستطاعت مع ذلك تخفيض عدد قواتها المتمركزة في أوروبا من (٣٠٠) ألف إلى (١٠٠) ألف عسكري فقط. هذا بالإضافة إلى أن أمريكا استطاعت استثمار رساميل هامة في روسيا وغيرها، وتمكنت دبلوماسيتها من إقناع روسيا وأوكرانيا للتوجه الجدي نحو تخفيض الرؤوس النووية عن طريق التفاوض، ولا تزال تتدخل لمنع «كوريا الشمالية» من إنتاج أسلحة نووية. وفي آذار/ ١٩٩٦ أرسلت أسطولاً لحماية «جزيرة تايوان» أثناء المناورات البحرية التي أجرتها الصين الشعبية، ولكنها تركت، بالمقابل، لفرنسا وبريطانيا حتى عام ١٩٩٥ لتقوما بعملية التهدئة في «البوسنة»، وأعادت ترتيبها الأمني في الشرق الأقصى بشكل يعطي لليابان دوراً للقيام ببعض الأعمال والمهمات. أكثر من السابق.

إن المشكلة الحقيقية التي لا بد من مواجهتها الآن، عند اتخاذ القرارات العملياتية، والتي لم يعثر لها على حل، حتى الآن، ولو بصيغة تصورية،

(*) يرجى الملاحظة بأن تاريخ صدور هذا الكتاب هو نيسان/ ١٩٩٧، وقد مضى عليه عامان ونصف تقريباً. ومنذ ذلك الوقت حصلت أحداث خطيرة في البلقان وفي منطقة القوقاز، وفي جنوب شرق آسيا حيث أصبحت الصين أقرب إلى أن تكون قوة عظمى منافسة عسكرياً بما تملكه من أسلحة نووية. وتكنولوجيا عالمية، وبشكل خاص نجاحها الأخير في إرسال مركبة فضائية دارت حول الأرض عدة مرات وعادت سالمة في شهر تشرين الثاني/ ١٩٩٤. (المعرب).

هي إيجاد التوازن بين المتطلبات المتناقضة، لعدم وجود «معيار أعلى» لا يمكن تجاوزه، كما كانت الحال في الماضي بالنسبة «للاحتواء» و«المزاحمة الثنائية».

أولاً، لأن التنوع المتزايد للاعبين في الاقتصاد العالمي يضع الولايات المتحدة بمواجهة الحلفاء الذين هم بدورهم منافسين، ويزدادون استعداداً للمواجهة يوماً بعد يوم. فالاختلافات التجارية مع اليابان والاتحاد الأوروبي لم تخمدها مصلحة التضامن الأمنية العليا. وكانت الولايات المتحدة أغلب الأحيان تميل إلى فرض تنازلات ثنائية في مجال الصادرات مع اليابان على سبيل المثال لا الحصر، بدلاً من اللجوء إلى التحكيم والقواعد الجماعية التي تستخدمها هي باسم التكافل المتبادل.

ثانياً: إن الضغوط الداخلية، والمعارك السياسية الملازمة للانتخابات التشريعية وانتخابات الرئاسة. في أمريكا، كان لها دائماً تأثير مباشر وهام جداً على القرارات. فإذا كان للانفتاح المتزايد في المبادلات مزايا هامة في بعض القطاعات من المجتمع الأمريكي، فإنه يسبب الأزمات للقطاعات الأخرى. وهذه الظاهرة زادت الطلب على ممارسة الحماية.

ففي عام ١٩٩٣، أدى الإعلان عن قيام منطقة مبادلات حرة في أمريكا الشمالية «النفطا Le Nafta»، إلى تقسيم البلاد. كما أن العلاقات الاقتصادية مع بلدان آسيا التي تعتبر في المقدمة بالنسبة للتجارة الخارجية الأمريكية، كانت في أغلب الأحيان تتسم بالتهديدات وبالتدابير الثأرية الحمائية من الجانب الأمريكي..

والحقيقة هي أن النظام الليبرالي المتعدد الأطراف الذي طبقته واشنطن طوال القرن العشرين، نجح بالنهاية، ولم يوضع موضع الشك، ولكن الولايات المتحدة ميالة دائماً إلى استخدام تفوق نفوذها وقوتها التفاوضية

لكي تحصل على أقصى ما يمكن من الامتيازات القومية (من حلفائها وأصدقائها وزبائنها)...

والواقع، أن تأثير المسائل الداخلية يتجاوز إلى حد بعيد المسائل الاقتصادية أحياناً. فمتابعة الحصار ضد «كوبا» ليس له سبب سياسي، واستراتيجي، ولكنه يتوقف على النفوذ الأساسي للناخبين الكوبيين المعادين لنظام كاسترو والمتمركزين أساساً في «ولاية فلوريدا». وإن التدخل العسكري لدعم الديمقراطية في «هاييتي»، تم إقراره في لحظة عدم الاستقرار السياسي في هذه الجزيرة في خريف ١٩٩٤، وكاد يؤدي إلى إحداث موجة من الهجرة الجماعية التي ترفض الولايات المتحدة استقبالها.

وفي كل الأحوال، إن المسألة التي تثير المزيد من الشكوك تتعلق بمستوى التعاون الذي تنوي الولايات المتحدة تشجيعه أو الذي تريد احترامه والخضوع له، فالولايات المتحدة، على خلاف الأمم الأخرى، باستطاعتها في حالة الأزمات، أن تختار دائماً بفضل تفوقها الستراتيجي، بين العمل من طرف واحد، أو بكل بساطة الاكتفاء بدعم الجهود الجماعي. وفي مثل هذه الحالة الأخيرة تصر على أن تكون في المقدمة وأن تقوم بالإشراف الكامل على العمليات، ففي حرب الخليج العربي الفارسي، على سبيل المثال، عندما كانت العمليات تجري تحت راية الأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية، هي التي وضعت خطتها وقامت بقيادتها الفعلية حصراً.

يفهم من هذا أن «مفهوم التعاون، حسب تصوره من قبل أمريكا يمكن أن يتخلله التوتر» لأنه لا يمكن للأمم المتحدة أو المنظمات الجماعية مثل حلف شمالي الأطلسي، أن تأخذ أي مبادرة جدية بدون الولايات المتحدة، ومن المعروف للجميع أن عمليات الوساطة من أجل الوصول إلى

السلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والبلدان العربية، قامت بها الولايات المتحدة؛ أما الأسرة الدولية فلم تساهم إلا بدور ثانوي - حتى الآن... والواقع أنه عندما تقرر الولايات المتحدة التحرك في إطار جماعي فإنها تقوم به على أساس خياراتها الخاصة وقيمها، التي تتسم غالباً بالذبذبة بسبب الأطر السياسية الداخلية.

لقد كانت الصورة على هذا الشكل أثناء مهمة الأمم المتحدة لإعادة السلام في «الصومال» (العملية المسماة رستور هوب Restore Hope» التي شارك فيها عدد كبير من الجنود الأمريكيين من (١٩٩٢ و١٩٩٣)، بالتنسيق المحدود مع قوات من الدول الأخرى، وأكثر من ذلك في «الأزمة اليوغوسلافية» السابقة الطويلة(*)، حيث كانت أمريكا منقسمة في الداخل، بين الرغبة بمعاقبة «صربيا» وبين التحفظ حول زج جنودها في أزمة أوروبية لا تمس مصالحها الحيوية. لذلك لجأت خلال فترة طويلة إلى تكليف فرنسا وبريطانيا بمهمة «احتواء» الحرب الأهلية والعرقية في «البوسنة»)، ولكن ابتداء من اللحظة التي أخذت فيها الحرب تهدد الوحدة الداخلية لحلف الأطلسي، بادرت الولايات المتحدة إلى تعبئة دبلوماسيتها من أجل الوصول إلى اتفاقيات سلمية (معاهدة دايتون) في عام ١٩٩٥، ثم قادت فيما بعد العمليات العسكرية الكثيفة التي قام بها حلف الأطلسي في عام ١٩٩٦.

والخلاصة إن القرن الحالي شهد نمو القوة الأمريكية ثم تأكيدها عالمياً، كما شهد تعديل «النظام الدولي» طبقاً لمصالحها وقيمها، أما الستراتيجية

(*) المقصود هنا بالأزمة اليوغوسلافية السابقة، هو الحرب الأهلية بين الصرب والكروات والبوسنيين، أما الأزمة اليوغوسلافية الأخيرة فهي.. أزمة كوسوفو. (المعرب).

الأمريكية فقد بقيت، في كل الحالات، مستندة إلى الأسس التي رافقت هذا المسار التاريخي. فمن التشابك بين «مفهوم ويلسون» للمهمة الديمقراطية الليبرالية من جهة. والمفهوم الشامل للأمن القومي الذي تأكد في الأربعينات من هذا القرن خرج «نظام أسبقيات» متجذر بعمق، لا تخضع صيغته الأساسية للنقاش.

فالدبلوماسية الأمريكية ترى دائماً في عالم الديمقراطيات والمبادلات الحرة السياق الأكثر تطابقاً وانسجاماً مع دوام ازدهار وأمن الأمة الأمريكية، وبالنهاية تبقى الستراتيجية في الدفاع عن المؤسسات التي تضمن الترابط والإحساس بالتهديدات المحتملة التي تهدد سلامتها.

وبالإضافة للواقع الذي يكرس النفوذ الأمريكي المهيمن، فإن هذا المفهوم يعني:

١ ـ الالتزام المستمر بالمحافظة على الاستقرار في أوروبا بواسطة حلف الأطلسي بطريقة تفاوضية لا يمكن التخلي عنها.

٢ ـ استمرار الستراتيجية الخاصة بالدفاع عن «الخليج العربي الفارسي» وطرق المواصلات الرئيسية.

٣ ـ السعي للتعاون مع «روسيا» يمكن ترجمته من جديد تبعاً لتطور هذه البلاد على أن يكون دائماً ضمن إطار «ستراتيجية للاحتواء».

٤ ـ على أن المجهول الرئيسي يبقى متعلقاً بالمنطقة الأكثر ديناميكية من النظام العالمي، وهي «منطقة الشرق الأقصى»، إن نظرية التبعية المتبادلة التي أرسيت قواعدها في المبادلات بين الاقتصاديات الدائمة الانفتاح، لا تستند في هذه المنطقة على «نظام مدعوم للأمن الجماعي» وإن الحضور الأمريكي الذي لاشك فيه ولا اعتراض عليه، سيكون من واجبه مجابهة المشاكل التي تطرحها «اليابان»

القوية اقتصادياً والتابعة عسكرياً للولايات المتحدة، وبنفس الوقت وبشكل خاص مجابهة المشاكل التي تطرحها «الصين الشعبية» والتي تمر الآن في مرحلة تطور سريع، وتملك قوة اقتصادية وعسكرية مدعوة للدخول بسرعة في الاقتصاد العالمي، إلا أنها تعتبر نفسها قدوة، ولديها الرغبة في فرض هيمنتها على المنطقة، وفي مجمل هذا الجزء من العالم، فإن العقبة التي كان على الولايات المتحدة مجابهتها طوال القرن العشرين، هي الحوار مع القوى العظمى الأخرى، لإقناعهم بأن يكونوا شركاء في نظام ليبرالي، أو احتواء قواتهم الستراتيجية بالوقوف في وجهها، إن هذه المسألة ستطرح نفسها أيضاً في القرن الواحد والعشرين الواقف على الأبواب.

تواريخ مهمة

١٧٧٦ ـ ٤/ تموز (يوليو)، إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية.

١٨٢٣ ـ ولادة «مذهب مونرو».

١٨٤٨ ـ الحرب ضد المكسيك والاحتلال القاري.

١٨٩٨ ـ الحرب الأمريكية ـ الإسبانية، وهزيمة إسبانيا التي أدت إلى استقلال جزيرة كوبا.

١٨٩٩ ـ ١٩٠٠ ـ سكرتير الدولة «هيز» (Hays) يعلن «مذهب الباب المفتوح».

١٩٠٥ ـ النتيجة الطبيعية لمذهب مونرو في عهد الرئيس تيودور روزفلت.

١٩١٧ ـ ٦/ نيسان (ابريل)، إعلان الحرب على ألمانيا.

١٩٢٠ ـ ١٩٢١ ـ معاهدة واشنطن حول التسليح البحري.

١٩٢٤ ـ «خطة داوز» (Plan Dawos) ـ من أجل استقرار العملات الأوروبية.

١٩٣٣ ـ التخلي عن النظام النقدي (وحدة سعر الذهب).

ـ الاعتراف الدبلوماسي بالاتحاد السوفياتي.

١٩٣٤ ـ ١٩٣٧ ـ قانون الحياد.

١٩٤٠ ـ ١٩٤١ ـ الرئيس فرانكلان روزفلت يحول الولايات المتحدة إلى «ترسانة للديمقراطية».

١٩٤١ ـ مع قانون الإعارة والتأجير، بدأت المساعدات العسكرية لبريطانيا

العظمى والاتحاد السوفياتي.

ـ ٧/ كانون أول (ديسمبر) الهجوم الجوي الياباني على ميناء «بيرل هاربر».

١٩٩٤ ـ ٧/ كانون أول (ديسمبر) التوقيع على اتفاقيات «بريتون وودز».

ـ شباط (فبراير)، انعقاد مؤتمر يالطا.

ـ ٦/ آب (أغسطس) إلقاء القنبلة الذرية على «هيروشيما».

١٩٤٧ ـ إعلان «مذهب ترومان» و«مشروع مارشال».

١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ـ حصار برلين والجسر الجوي الغربي.

١٩٤٩ ـ ٩/ نيسان (ابريل) ولادة حلف شمالي الأطلسي (OTAN).

١٩٥٠ ـ ١٩٥٣ ـ الحرب الكورية.

١٩٥٥ ـ دخول ألمانيا الاتحادية كعضو رسمي في حلف الأطلسي.

ـ توقيع «حلف وارسو» من قبل بلدان الكتلة الشرقية.

١٩٦٢ ـ تشرين الأول (اكتوبر) أزمة الصواريخ في كوبا.

١٩٦٣ ـ معاهدة منع التجارب النووية في الجو.

١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ ـ تصعيد الحرب الأمريكية في فيتنام.

١٩٦٨ ـ كانون الثاني (يناير) هجوم التيت (Tett) في فيتنام.

١٩٧١ ـ الرئيس نيكسون يوقف العمل باتفاقيات «بريتون وودز».

١٩٧٢ ـ الانفتاح على بكين، والانفراج مع موسكو.

١٩٧٣ ـ كانون الثاني (يناير) اتفاقيات باريس والانسحاب الأمريكي من فيتنام.

ـ ٦/ تشرين أول (أكتوبر)، حرب تشرين التحريرية.

١٩٧٩ ـ ١٩٨١ ـ أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران.

١٩٨٠ ـ «مذهب كارتر» من أجل الدفاع عن «الخليج العربي ـ الفارسي».

١٩٨١ ـ ١٩٨٤ ـ سياسة «ريغان» لإعادة التسليح.

١٩٨٥ ـ الولايات المتحدة تصبح بلداً مديوناً.

١٩٨٥ ـ ١٩٨٧ ـ «مؤتمر ريغان ـ غورباتشيف» ومعاهدة (INF) التي ألغت الصواريخ الأوروبية.

١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ ـ نهاية الحرب الباردة، وإعادة توحيد ألمانيا.

١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء).

١٩٩١ ـ ١٩٩٣ ـ اتفاقيات سالت ـ ١ ـ وسالت ـ ٢ ـ من أجل تخفيض الصواريخ النووية.

١٩٩٣ ـ ولادة منطقة التبادل الحر في أمريكا الشمالية (NAFTA).

١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ ـ «اتفاقيات دايتون» وتدخل حلف الأطلسي في «البوسنة».

انتهى

دمشق في ٢٤/ تشرين الثاني/ ١٩٩٩

الفهرس

الإمبراطورية الأمريكية

يقدِّم كتاب المؤرخ «فريديريكو روميرو» الأمريكي الجنسية، والخبير في شؤون السياسية الخارجية الأمريكية والعلاقات الدولية، عرضاً تحليلياً تاريخياً جديداً، مدعوماً بالوقائع والوثائق، ليؤكد أن نوازع التوسع والميل للسيطرة ليست جديدة على قيادات الولايات المتحدة وشعبها، ويبيّن من خلال استعراضه للسياسة الخارجية الأمريكية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٩٧، أن الولايات المتحدة الأمريكية، لم تعد جمهورية ليبرالية ديمقراطية، ولكنها أصبحت بجدارة «إمبراطورية عالمية» حديثة على مستوى الكون، لم يشهد لها تاريخ البشرية مثيلاً.

ونحن إذ نقدم للقارئ العربي هذا الكتاب التاريخي القيّم، لايدفعنا في ذلك سوى تعميق المعرفة بهذه الدولة العظمى التي أصبحت منذ عشر سنوات على الأقل تنفرد بإدارة العالم، وأصبحنا نحن العرب كغيرنا من شعوب العالم دون استثناء، ولكن بشكل خاص شعوب الجنوب، نتلقى إسقاطات سياسة هذه الإمبراطورية سلباً أو إيجاباً.

ونترك للقارئ أن يتعرف بنفسه على هذا الكتاب الذي رغبنا في تقديمه له لاعتقادنا بأنه يضيف إلى معلوماته معطيات جديدة يمكن بواسطتها إدراك الوضع الدولي الراهن ونحن ننتقل إلى القرن الواحد والعشرين، الذي يحمل لنا الكثير من المجاهيل.

السعر ١٥٠ ل.س